الفصل الرابع

أفريقيا.. والعالم

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

■ المقال الأول:

تأسيس «بوش»

للسياسة الأمريكية الجديدة نحو أفريقيا

■ ١-فى حملته الانتخابية :

من المعتاد أن يلقى الرؤساء الأمريكيون بالوعود الكثيرة أثناء الحملة الانتخابية، ليراجعوها بعد ذلك فى ضوء تقارير ودراسات الفنيين والاستراتيجيين المحيطين بهم أو القائمين على هذه السياسات «لتدير المصالح» فى كل العهود. ولذا من الممكن توقع بعض الوعود المعسولة دائماً أثناء الحملات الانتخابية ،إلا أن الجمهوريين فى الولايات المتحدة يكونون عادة أكثر صلفا من الديمقراطيين فى التعبير عن «المصالح الكبرى» وهى مصالح ترتبط بالاستثمارات الكبرى فى الخارج والتى تحتاج للقوة العسكرية «الوطنية» ولو ارتبطت بسياسات انعزالية بقدر أو آخر، ولذا ارتبط الجمهوريون بالمؤسسة العسكرية ورموزها من جهة وبالشركات الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها البترولية من جهة أخرى (الشركات متعدية الجنسية). ولذلك أيضاً يخسر الجمهوريون كثيراً قطاعات داخلية كبيرة وفى مقدمتها «السود» أو «الأفرو أمريكيين» الذين من المعتاد أن يكونوا سندا للقضايا الأفريقية لدى صانع القرار الأمريكى. وقد عبر الرئيس المنتخب «دبليو بوش» منذ البداية عن هذا الصلف الجمهورى، ليبدأ بآخر ما وصل إليه الديمقراطيون بالنسبة لقضايا مثل الشرق الأوسط أو عسكرة السياسة الأمريكية، ورغم استنتاجات البعض الخاطئة فى هذا الصدد. إن «بوش» هو القائل «إن على عرفات أن يحد من اعتراضاته وإن على الإرهابيين (يعنى الفلسطينيين) أن يدفعوا الثمن». وذلك عقب كامب

ديفيد الثانية (١٥ أكتوبر ٢٠٠٠) وأظن أن أصدقاء اللوبى اليهودى من الديمقراطيين لم يقولوا بأبعد من ذلك. وهو القائل «إن قواتنا العسكرية تحارب لتنتصر وليست للمساعدة فى بناء الدول»! وهذا رداً على الأسئلة حول «سياسات التدخل» التى «يتحفظ» عليها اجمهوريون فى تحليلات البعض تعبيراً عن الانعزالية.

أفريقيا ليست أولوية:

من الطبيعى لرئيس لم يتعود القيام بزيارات خارجية وخاصة لمثل قارة أفريقيا، فضلاً عن مواقف حزبه من السود فى بلاده أن تأتى تصريحاته بهذا القدر من تقليل مكانة أفريقيا فى دبلوماسيته. وإن كان يذكر هنا أنه مثل والده فى إحدى الاحتفالات الوطنية بالقارة فإن ذلك كان فى حدود شكلية حينما أرسله الرئيس بوش «الأب» إلى جامبيا عام ١٩٩٠ فى ذكرى استقلالها الخامس والعشرين ولا يتوقع أن يترك ذلك ذكريات ذات شأن فى ذهن الرئيس الذى ظن مرة أن نيجيريا قارة وحدها! وذلك ضمن أخطائه الكثيرة فى ذكر دول العالم! لذلك فإنه تحدث مؤخراً عن ضرورة «لأم الجراح» فى استجابة واضحة لإشارات قيادات السود الأفرو أمريكيين فضلاً عن ظروف «الانقسام الوطنى» التى لحقت بالمعركة الانتخابية عموماً ومنها ما أصاب عملية تصويت السود فى أكثر من ولاية وخاصة فى فلوريدا مما جعل تصويت السود «لبوش» لا يزيد عن ٨٪ من عددهم الذى يزيد عن ١٠٪ من سكان الولايات المتحدة.

وبينما كانت أصوات الأفرو أمريكيين سبباً فى زيارات متعددة لرئيس «كلنتون» و«أولبريت» إلى أفريقيا طوال الأعوام الأخيرة، استعداداً لهذه المعركة الانتخابية، فإن «بوش» يرد على ذلك فى تصريحاته أنه من بين أربعة أولويات رئيسية لأمريكا فى

العالم الخارجى «لا تشكل أفريقيا أولوية» وإن كانت فى تصريحات أخرى تأتى فى المكانة الرابعة، وذلك عندما يعبر عن مصدر هذه المكانة بأنها «لتنمية الديمقراطية والتجارة معها» وهذا الهدف لا يختلف عما أعلنه «كلينتون» عامة وروج له فى الأشهر الأخيرة بمشروع قانونه الشهير عن «النمو والفرص» حول التبادل التجارى مع أفريقيا.

وتأتى تعليقات «بوش» على عدد من الأزمات الأفريقية معبرة عن الخطوط العامة لسياساته، فهو يعلق على مهمة القوات الأمريكية الفاشلة فى الصومال بأنها ارتكبت خطأ التحول من الوصول من أجل عملية إنسانية إلى التحول للمساعدة فى بناء الدولة (أو ما يعنى بناء النفوذ)، وعن رواندا والتصفية البشرية هناك يقول إنها كانت عملية مرعبة لأننا لم نستطع التعاون مع آخرين ليعفينا من عدم إرسال قوات إلى هناك. وحتى عن المساعدات الأمريكية فى مواجهة «مرض الإيدز» الخطير فإنه يقدر تخصيص الإدارة السابقة لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار للمساعدة فى هذا المجال ولكنه يشكك فى جدوى ذلك على أساس ضرورة مساهمة المتعاطفين مع هذه الشعوب بالمساعدة وتحمل الشعوب نفسها فى معالجة المشكلة.

الوكلاء يتدخلون:

إن أخطر إشارات الرئيس «بوش» المتكررة فيما رصد عنه من تصريحات حتى الآن حول أفريقيا هو تأكيده لعدم تدخله العسكرى المباشر، ولكن ليس بمعنى وقف التدخل الأمريكى نفسه وكان ذلك يسعدنا بالطبع ولكنه يرى أن التدخل يمكن أن يكون عن طريق طرف ثالث يسميه مرة بالتعاون مع «الآخرين» وقد يقصد به «حلف الأطلنطى» والشركاء الأوروبيين فيه، لكنه فى أمثلته الأخرى كان يعنى طريقة الوكلاء المؤهلين لهذه المهمة والذين يمكن تدريبهم عليها!

وفى هذا الصدد فإنه عند تعليقه على هول ما حدث فى رواندا أشار لأهمية تنفيذ تصوره عن «الدبلوماسية» التدخلية، فذكر «بالتقدير اتجاه الإدارة السابقة لتدريب قوات نيجيرية لإعدادها لمواقف مثل التى حدثت فى رواندا بدلاً من إرسال قواتنا إلى هناك». ويكاد هذا الإعداد لنيجيريا يكون غير معروف على المستوى الأفريقى لهذا الشكل. وفى مناسبة أخرى حول «عدم التدخل المباشر» ذكر أن «هذا لا يعنى «عدم الارتباط» فى أفريقيا لكننا سنعمل على «اشتراك» آخرين، والمثال الأفضل فى رأيه لهذه السياسة هو ما حدث فى «تيمور الشرقية» حين قدمت أمريكا التسهيلات اللوجستية للأستراليين، وهذا أكثر ما يمكن فعله لأننا لا نستطيع أن نكون كل شىء لكل الناس»!

لعل هذه الخطوط هى التى ستكمل عمل «الديمقراطيين» فى أفريقيا لبناء ما سمى «بقوات حفظ السلام» التى يتسابق على بنائها الأمريكيون والفرنسيون، وتتنافس بعض الدول الأفريقية على ترشيح نفسها لهذه المهمة، من السنغال لنيجيريا وحتى «مالى» ثم جنوب أفريقيا، ونأمل ألا تدخل دول عربية فى مثل هذه اللعبة.

فريق بوش الأفريقى:

لا يعنى تعيين الجنرال «كولن باول» وزيراً للخارجية ولا السيدة «كوندوليسا رايس» كمستشارة للأمن القومى وهما «أفرو أمريكيان» أن ثمة صلة بسياسة جديدة نحو أفريقيا خلافاً للخط السياسى العام للرئيس «بوش» ولا أن تكون السياسة الأمريكية أكثر اهتماماً أو أكثر رحمة بشعوب القارة ولا يجمعها اللون فى شىء إلا ما يتردد عن الخط الأمريكى لبوش عن عدم التدخل إلا «للقتال والنصر» حسب شعاره الأخير. والجنرال «باول» خير من عبر عن ذلك وإن كان قد انتصر فى

الخليج فإن اشتراكه فى إلقاء القنابل على ليبيا كان دون انتصار يذكر!

والسيدة «كوندى» -كما يجرى تدليلها- من تلامذة السياسة الريجانية ومن خبراء تدمير الاتحاد السوفيتى والضغط على أوروبا. إذن فالفريق الأفريقى عند «بوش» لا يعنى إلا سياسة «بوش» وكسب الناخب الأسود فى المرات القادمة وليس كسب ود القارة الأفريقية.

والبعض يتخوف من اتجاه السياسة الأمريكية «الجديدة» وأثرها على خلق «وكلاء» أشد شراسة فى الواقع الأفريقى. فالجيش النيجيرى بتجاربه العنيفة فى غرب أفريقيا، وجيش جنوب أفريقيا بعناصره البيضاء فى جنوب القارة، وربما الجيش الأثيوبى وقوته الإقليمية الصاعدة فى القرن الأفريقى؛ قد يشكلون «فريقاً جديداً» فى «الدبلوماسية» الأمريكية الجديدة... لعدم التدخل، الذى قد يصير أكثر عنفاً من التدخل!

ملاحظتنا الأخيرة مثل الملاحظة الأولى، إن التصريحات الانتخابية عموماً ليست هى الأصل فى السياسة الأمريكية، فثمة وثائق أساسية تم اعتمادها فى المؤسسات الأمنية والإستراتيجية عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وخاصة فى أفريقيا يمكن أن نعود إليها لاحقاً لنعرف أنها أساس السياسات المعتمدة لفترات ليست مجرد انتخابية....

■ ٢- بوش فى زيارة لأفريقيا :

رغم حرص الرئيس « بوش» على تأكيد الطابع الإنسانى لزيارته لأفريقيا بين ١٥- ٢١ فبراير ٢٠٠٨ إلى حد إطلاق بعض إعلامييه على الرحلة «بعثة الرحمة»، فإن زوايا حادة أخرى برزت من حول الزيارة وأثناءها بما لم يبد متوقعا إلى حد كبير. ذلك أن الزيارة بدأت أول الأمر فى صورتها المتوقعة كتلميع للرئيس فى أواخر

فترته فى الحكم من جهة أو تلميع الرحلة مجتمعة للحزب الجمهورى نفسه خلال فترة الانطلاق للانتخابات الرئاسية القادمة أواخر عام ٢٠٠٨. ومن هنا كانت الإشارات الأولية المتكررة عن بعثة الرحمة 'التى تشمل متابعة الرئيس لمصير الأموال التى خصصها لمحاربة مرض الإيدز اخطير (١٥ مليار دولار منذ ٢٠٠٣) ، بالإضافة إلى عنايته بمرضى الملاريا ، وجوع الأطفال ...إلخ ، ومحاولته الجديدة لرصد أموال أكثر لمرضى الإيدز ، وتنشيط مبادرة الألفية لمواجهة الفقر، وبعض مشروعات التنمية السريعة، كما بدا مما رصدته إدارته لبعض الدول التى يزورها مثل «بنين» و«غانا» و«تنزانيا» .

لكن ما أن بدأت الرحلة إلى القارة حتى بدأت التساؤلات عن أهدافها البعيدة ، وعن اختيار هذه الدول دون غيرها، وعن علاقتها ببعض المشكلات الحية فى القارة مثل دارفور وكينيا والصومال. فضلا عن التساؤلات الكبيرة حول الموقع المحتمل للقيادة العسكرية الأفريقية (أفريكم)، وعن انطلاق الصراع العلنى مع الصين. عقب أجواء الدعاية الانتخابية بدا أن اختيار هذه الدول «غير الاستراتيجية « موحيا بأجواء النزعة الإنسانية نحو الدول الفقيرة. لكن هذه الدول تحديدا – بنين وتنزانيا وغانا – ترتبط بمعنى الاستقرار الذى تنشد السياسة الأمريكية الحديث عن أثر المساعدات الأمريكية فيها، وأن زعاماتها التى ترأست الاتحاد الأفريقى (غانا) أوالتى ترأسه هذه الدورة (تنزانيا) تعتبر دعاية غير مباشرة لجدوى هذه المساعدات. كما أن غانا شكلت مطمحا أمريكيا لتركيز المعونات العسكرية المرتبطة بالمعونات الاقتصادية، وفق المنهج الجديد فى السياسة الأمريكية. وقد سبقتها فى ذلك «رواندا» التى زارها الرئيس أيضا والتى تعتبر « شرطيا » أمريكيا للأمان فى منطقة البحيرات والصومال ودارفور (وتشكل قواتها العسكرية حوالى ثلث قوات السلام المستعملة

فى هذه الدول). ولم يكد الرئيس «بوش» يعلن عن حسن نواياه تجاه الدول الصديقة، مع أبسط التلميحات عن القيادة العسكرية التى قد تستقر فيها القيادة الأفريقية، حتى جاء الرد قويا من «غانا» نفسها، مظاهرات شبابية وتصريحات من القوى المعارضة من جهة، وخطاب قوى من الرئيس الغانى « كوفور» يعتبر رسالة أفريقية متكاملة ضد رغبة الرئيس الأمريكى فى هذا الاتجاه، حيث أكد الرئيس الغانى على «أن غانا هى وما يخص أفريقيا لن تسلم بما يفرض عليها من أية دولة قوية، ولكنها ستتعاون فيما يتعلق بالقيم المشتركة، لأن الصين مثلا لا تأتى مثل السيد الاستعمارى، وتدع أفريقيا تشترى ما تريده منها ، بمعدل اقتصادى ..وفى هذا الجو العولمى لابد أن تساعد أمريكا فى التنمية ..».

وقد لفت نظرى فى رد الرئيس « بوش» على هذه الرسالة الحادة نسبيا، وفى نفس الموقع: إعلان تقديره للرئيس الغانى لاستعادة بلاده من أموال دافع الضرائب الأمريكى! لعل هذه المواقف المتكررة بدرجة أو أخرى فى أنحاء أفريقيا حول مشروع القيادة العسكرية لأفريقيا (أفريكم) هو الذى أحاط زيارة الرئيس «بوش» للقارة ، وجعل التحليلات تتعمق صادرة من جنوب أفريقيا ونيجيريا وغيرها مما كان يأمل الأمريكيون تعميق سياستهم فيها ، لتقول أن برامج التنمية الأمريكية كلها ترتبط الآن بالأهداف العسكرية، وتأتى رسميا عبر الإدارة العسكرية الأمريكية بأكثر مما هى عبر برنامج التنمية الأمريكى، أو وزارة الخارجية والتجارة ...إلخ ، وترتبط عسكرة المساعدات هذه ببرامج محاربة الإرهاب من على أرض القارة ، مما يجلب فى حد ذاته عمليات الإرهاب نفسها ضد استقرار الدول المضيفة ...فى هذه الأجواء أيضا اتجه النقد إلى تأخر مساعدات الولايات المتحدة لقوات حفظ السلام بل وللأمم المتحدة نفسها، وقد يكون ذلك مقدمة لجعل القوات

الأمريكية بديلا مباشرا لقوات حفظ السلام المقترحة من هيئات الأمم المتحدة (والإشارة هنا كانت لدارفور) ولكن الرئيس «بوش» ومعاونيه سارعوا بنفى أية رغبة للولايات المتحدة فى إرسال قوات أمريكية، وأعلن «بوش» بسرعة مساعدته لقوات حفظ السلام بدارفور بحوالى مائة مليون دولار.

وبرغم عدم زيارة «بوش» لدول «المعاناة» أو مناطق التوتر، مثل كينيا أو أثيوبيا وهى من الدول الصديقة للولايات المتحدة فإنه سارع بمواجهة الحملة على الزيارة من خلال المواقف فى هذه الدول، مرة بإرسال وزيرة خارجيته إلى كينيا لدعم جهود «أنان» بل ودعم الطرفين المتصارعين المعروفين بولائهما معا للولايات المتحدة، ودعم استقرار كينيا الفعلى وهى أهم مواقع الاستثمارات الرأسمالية فى هذه المنطقة، وترك الرئيس «بوش» لأثيوبيا الاستمرار فى عملية « تهدئة » الصومال دون تعليق منه.

شعرت وأنا أتابع وقائع زيارة الرئيس الأمريكى، أننا نعيش أجواء جديدة فى القارة الأفريقية يلفت النظر أن جاءت مع زيارة الرئيس الأمريكى تحديدا، وقد يقدر أن نراها تتصاعد:

أولا: أجواء الرفض الأفريقى لفكرة القواعد العسكرية، أو التحالفات العسكرية بنغمة تذكرنا بفترة مبكرة من أجواء التحرر الوطنى وسياسة الحرب الباردة وقتها من قبل الدول الكبرى ورفض الدول الصغيرة لها. وقد يكون ظهور ذلك من على أرض «غانا» (بلد نكروما الذى لم يشأ الرئيس « بوش » زيارة نصبه التذكارى مثل رؤساء آخرين) وكذا من « تنزانيا » أو أرض «بنين»، بل وقد كانت قراءتى للتحليلات التى استنكرت ربط مساعدات التنمية بالإدارة العسكرية بحجة التدريب والأمن والتعاون ضد الإرهاب، مما يبعث روح المقاومة.

ثانيا : رفض اعتبار الاقتراب من الصين، أو التعامل الواسع مع الصين جزءا من حرب باردة جديدة أو موقفا يتطلب التبرير أوالمقارنة. وقد حرص الرئيس «بوش» نفسه على إنكار ربطه للأمور بهذه الطريقة، أى إن الطرف الأفريقى والأمريكى على السواء يدركان بعد الصراع المحتمل، لأن الأفارقة يريدون بقاءه – ولو مؤقتا- فى الإطار الإقتصادى وحده، كما لا تريد الولايات المتحدة وضعه فى صيغة استفزازية، وإن كانت شديدة القلق من التوسع الصينى السريع فى هذا الجانب الإقتصادى الذى يتحول تدريجيا إلى السياسة بالضرورة مثل حالة الموقف الصينى من قضية «دارفور» ومعنى ذلك أن الحرب الباردة – بشكلها القديم – مؤجلة حتى إشعار آخر

◆◆◆

■ المقال الثانى:

جديد أوباما

■ ١-ماذا حملت أجندته الانتخابية؟

منذ تصدر« باراك أوباما» عملية الترشح للرئاسة الأمريكية عن الحزب الديمقراطى مكتسحا صدارة الإعلام من جهة، ومنافسة كانت ذات فرصة كبيرة مثل هيلارى كلينتون من جهة أخرى، أصبح شعاره: «من أجل التغيير» ذا معنى فى البيئة الأمريكية المتعطشة لذلك، بل والبيئة العالمية، الأكثر تعطشا، من فرط الضيق بالرئيس العابر «جورج بوش» على الساحتين. وأنا لست مع القول بأن جماهير الفقراء أو النساء وهما ساحتا المرشحين، هما وقود هذه الحملة الإعلامية الكبرى .. إذ تشير كل التقارير الآن إلى أن «أوباما» اعتمد على مصادر رأسمالية كبرى من ملياردرات ومليونيرات على ضفتى الأطلنطى، إشارة لاحتضان أجنحة قوية من الرأسمالية الأمريكية، بل والبريطانية للسيد « أوباما» وتحقيق أكبر حصاد لأوسع لحملة انتخابية عرفتها الولايات المتحدة على ما تقول تقاريرهم ...إذن فليست جماهير السود والفقراء الذين عمل «أوباما» وسطهم لبعض الوقت بالفعل من خلال العمل الأهلى وفترة عضويته فى مجلس الشيوخ فى الأعوام الأخيرة ...ومعروف ضمنا أن «السود» هؤلاء، أو الأفرو أمريكيين، هم أقل الفئات تصويتا فى النظام الأمريكى، وأظن أن بقية «الفقراء» من الإثنيات الأخرى ليسوا أسعد حالا.

لذلك فإننا يجب أن نشير إذا شئنا إلى البرجوازية السوداء وليس فقراء السود، وهؤلاء هم الأكثر مسعى إلى طبقة الأغنياء البيض مثل الحال فى جنوب أفريقيا، بل

ومسعى أمثالهم فى بعض بلداننا العربية والأفريقية فى اتجاههم نحو الشمال والتعاون الأوروبى ...ولأن الحزب الديمقراطى معروف بمهالأته للطبقة الوسطى عموما باسم دعم الفقراء، وهى طبقة فقيرة فعلا فى هذا العصر لكنها الأكثر انتظاما فى ترتيبات المجتمع الخدمية والاقتصادية عموما. لذا يضاف لهم برجوازية السود بسهولة أكبر مع أطراف أخرى من المهاجرين اللاتينيين والآسيويين. هذه الفئات تغريها بالطبع أحاديث التغيير التى يجيدها «أوباما» «بكاريزما» طموحة، وطاقم إعلامى متميز ..

وفوق هذا وذاك الرغبة العارمة فى بعض أنماط «التغيير» بالفعل، سواء «بأوباما» أو بغيره! وقد سبق لهذه الفئات أن دفعت» بكارتر» ودعاوى حقوق الإنسان والسلام..فأعقبته عائلة «بوش» ومآسيها اللاإنسانية. ولكن «لأوباما» نكهة خاصة، ترتبط بأصوله السوداء، بما يجعل «الدهشة « تدفع أحيانا باحتمال فوزه استسلاما لغرابة التطلع «الأمريكى» إلى «التغيير» وخلاصا من فجاجة صياغة الجمهوريين بقيادة «بوش» والمحافظين الجدد للخريطةالأمريكية المتفجرة بأحوال الحرب والإرهاب وزعامة العالم ...إلخ.

والنكهة الأكثر أصالة بحق حتى هذه المرحلة من تقدم «أوباما» هى معنى قبول مجتمع رأسمالى حديث لإفرازات التنوع الثقافى داخله حتى لو استخدم ذلك لغرض عملى أو لآخر، فـ «أوباما» يدخل على «عالم الأمريكيين» عبر نخبتهم الرأسمالية، التى ترغب فى تنمية استثمارات وتجارة وزعامة أمريكا بطريقة أخرى، يمكن أن تبتعد عن «الحرب» و« صراع البترول وتجارة السلاح» . فثالوث «بوش» هذا يمكن استبداله بالرأسمالية التقنية، والتبادلية التجارية، ودبلوماسية التعارف لا التكبر حسب ما ورد فى برنامج «أوباما» والتحالف الأنجلو سكسونى المساند

والخبير فى المجالين (ومن أهم وسطاء أوباما «بلير» و «سوروس» و«ماردوخ» فى حملته لجمع التبرعات!). هذا الجناح الرأسمالى الهادئ عموما هو الذى يستطيع أن يواجه الجناح الجمهورى المتعجرف، بل ونفاق «هيلارى كلينتون» غير المأمون لمصالح هذه الطبقة، حيث بدت فى كثير من «تعاملاتها» مع الموقف أقرب إلى الجمهوريين. فى هذا الجو إذن يمكن لـ «أوباما» أن يكسب قاعدة شعبية من الطبقة الوسطى والفقراء لتستمع لخطاباته الذكية، وقد تدفعه إلى حكم هذا المجتمع المتنوع التكوين والمزاج!

ولأن «أوباما» وشخوص حملته ذوو ذكاء واضح فعلا، فإنه رتب لهذا الوضع منذ نجح عضوا فى مجلس الشيوخ، وأظن أن اللوبى صاحب المصلحة هو الذى أعد له ذلك باقتدار. فها هو شاب خريج هارفارد وكولومبيا، ذو أصول فى طبقة أفريقية فقيرة، وتعليم آسيوى أيضا، بعائلة مسلمة ومسيحية، وقاعدة نخبوية أمريكية من شيكاغو إلى نيويورك، وفصاحة وطلاقة، تجعله شبيها بطلعة «أنتونى بلير» فى إنجلترا، وبأفضل من أن يكون وريثا لعائلة «كلينتون». هنا يشبهه البعض بـ«جون كيندى»، فى انفتاحه على الداخل والخارج فى آن ...وهذا ما يفيد اللوبى الرأسمالى الهادئ والمختلف عن ذلك الذى قاده المحافظون الجدد! وهنا أيضا لعب «أوباما» بالعلاقة مع أفريقيا، وخدمه فى ذلك أصدقاء فنانون فى إبراز هذا الجانب بهدوء ذكى، فثمة فيلم عن الرئيس فى البيت الأبيض عن شخصية مماثلة منذ نجح «أوباما» بمجلس الشيوخ عام ٢٠٠٤ وبعده يزور أفريقيا عام ٢٠٠٦ متحركا من حدود الصومال ومآسيه وملابس شيوخه، إلى قرية «أليجو» وجدته الأفريقية فى غرب كينيا إلى جزيرة «روبين آيلاند» التى كان مانديلا سجينا بها لربع قرن، تذكيرا بموقفه أيضا مع الحملة المناهضة للعنصرية فى جنوب أفريقيا فترة شبابه، إلى

معسكرات اللاجئين بين دارفور وتشاد للاستفادة من هوجة أو موضة دارفور فى الأوساط الأفروأمريكية ومنظمات الإغاثة والعمل الأهلى التى تسانده فى حملته الشعبية على نطاق واسع! لكن «أوباما « لا يغامر ضمن تلافيف برنامجه الرسمى المنشور على موقعه الخاص أو فى خطبه عموما بأى أحاديث أبعد من المآسى الإنسانية وإبادة الجنس فى دارفور والصومال ورواندا والكونغو وليبيريا ...إلخ. وهو يتغلب على «مشكلة والده المسلم» بالحديث عن خبرته مع والدته المسيحية فى إندونيسيا، ويؤلف عن أحلام والده كمهاجر طموح لأمريكا حاول الخروج من عباءته (وأظنه يقصد تلك العباءة الإسلامية)! وهو الذى زار كينيا منذ ١٩٨٧ أكثر من مرة لا يلح على ذكر تلك الأصول.

لا يشارك «أوباما» إذن فى الغناء على «ليلى» العرب ولا الأفارقة ولا الآسيويين كما يحاول البعض جذبه لذلك، وتسمح الأحاديث الانتخابية بالطبع بالتوسع فى الكلام لترضية جميع الأطراف إن لزم الأمر!

يجب ألا ننسى بالطبع أن «أوباما» مرشح «الحزب الديمقراطى» الأمريكى فى النهاية ..بأغنيائه وفقرائه.. وهو لم يشأ أن يردد الصياغات المرنة.. والجذابة أحيانا التى صاغها ذلك الحزب قبل «بوش»، لأن تلك الصياغة كانت من صنع «عائلة كلينتون» المنافسة. صياغة اعتمدت مثلا على حصار العراق لا ضربه ... وعلى تعزيز مكانه « جيل جديد من القادة الأفارقة » أصبح معظمهم من أصدقاء النظام الأمريكى الحميمين، وعلى مبدأ «التجارة» لا «المعونة » لإنقاذ ميزان المدفوعات الأمريكية وإن ضاعف بؤس الجماهير الأفريقية وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية التى ترسخت فى عصر كلينتون. ثم كان نظام المؤتمرات الرئاسية الأمريكية الأفريقية آخر إنجازات كلينتون قبل أن ينتقل التقليد نفسه إلى الصين والهند

واليابان لتطوير العلاقات الاقتصادية.

فقط لأن «مدام كلينتون» كانت فى السرادق المجاور، لم يستطع «أوباما» أن يؤكد – علنا- التزامه بنفس خطوط سياسة الحزب الديمقراطى التى صاغها الرئيس كلينتون.. وكان غلافها التسلل فى سلام ولطف إلى زعامة العولمة الأمريكية، أما غلافها الجديد، فعليه وجه جديد فعلا يحمل اسم «أوباما» رمزا لرغبة أمريكية تبدو جامحة من أجل التغيير السلمى لسياسة «بوش» الوحشية «... مع حفظ كل الحقوق ..

■ ٢-وفى خطابه إلى أفريقيا.. من أكرا:

مازالت قوة جهاز العلاقات العامة للرئيس «باراك أوباما» تثبت تفوقها بما تبدعه من الجديد الأمريكى على خط العلاقات الدولية؛ فبعد خطاب القاهرة إلى «المسلمين» فى العالم، ها هو خطاب «أكرا» إلى «الأفريقيين» جنوب الصحراء، وها هى مقابلته الصحفية واسعة الانتشار تسبق الزيارة، بل وجرى استثمار تقليده فى فتح موقع إلكترونى لاستقبال رسائل أبناء القارة إلى الرئيس؛ كأنما لدراسة توقعاتهم!

ومثلما فى القاهرة يطرح «أوباما» قضايا عامة، وفاقية، لا تغضب أحدا ولا تقدم حلولا محددة لمسائل حساسة ينتظر فيها العالم موقفا أمريكيا جديدا وسريعا، ففى الشرق الأوسط يلتزم التراضى مع «المسلمين الموالين» حول «تصور» متوقع لفلسطين لكن مع استمرار نزيف الدم فى العراق وأفغانستان بل وباكستان، وفق الخطط الأمريكية السابقة تقريبا، وفى أفريقيا، وهى الجناح الضعيف فى العالم- يتوقف عند التراضى مع الرأى العام الاوربى، وتأثيراته الشائعة فى القارة نفسها حول «الإبادة الجماعية» فى السودان، وتدمير استبداد موجابى لاقتصاد زيمبابوى،

ودخول الإرهاب إلى الصومال، وكسل الأفارقة عن مساعدة أنفسهم فى مسائل الفقر والتنمية..

لكن لهجة الخطاب ترتفع بالإعلامية عن تعاون الولايات المتحدة الأكيد فى معالجة معظم هذه المسائل؛ «لأن أفريقيا جزء متكامل مع العالم» وغانا فى القلب منها، وهو ابن القارة، وابن راعى الغنم فى إحدى بلدانها، وزوجته الناجحة بنت سلالة أفارقة أمريكيين، وليست مجرد وافدة حديثة مثله!

إذن نحن أمام استكمال خطة العلاقات العامة الأمريكية لرئيس جديد ذى كاريزما لافتة، بعد مرور نصف العام الأول، وبعد مقابلته لمعظم زعماء مناطق العالم الحية وآخرها فى اجتماع قمة الثماني فى إيطاليا.

ومع ذلك فقد شحنت الخطابات فى القاهرة أو أكثر بقدر من الرومانسية «والخطابية» فعلا أعفته من المحددات فى وقت مازالت الأزمة الاقتصادية العالمية تفرض نفسها، ومازالت العسكرية الأمريكية تعالج تحالفاتها الكبرى- المرتبطة بتجارة السلاح وصناعته - مع أصدقائها فى إسرائيل وباكستان، بل وشركات الأمن الخاصة فى العراق. ومن هنا كان لابد أن يرتبط الخطاب «الأوبامى» بهذه العمومية أو الرومانسية فى رأى البعض، تشفع له طبقته المتوسطة فى أمريكا، والاسم الحسينى، والأدب الافريقى المسكين..!

ولم يحن الوقت بعد- على ما يبدو- لتقدير مكاسب هذا الخطاب، وإن كان هناك بالطبع ملامح الارتياح من قبل «حكومات الموالاة» فى العالم الإسلامى، وقد أشار لهم- وأعاد فى أكثر- حقهم فى احترام «قيمهم التقليدية» فى معالجة مسائل الحكم تبريرا على ما يبدو لسكوته عن هذه القضية فى القاهرة بينما جعلها أساس الخطاب فى أفريقيا وغازل فيها نماذج نجاحات سياسة التكيف الهيكلى والديمقراطية

الليبرالية خاصة فى غانا وبتسوانا! وبدخول «أوباما» ساحة العولمة على أساس من احترام قدر من التعددية وليس بفجاجة الرئيس بوش عن انفراد القيادة الأمريكية بها، يستطيع «أوباما»أن ينجو من مطالبة أفريقيا لأمريكا بتحمل أسباب الفقر والمعاناة والجوع الغذائى نتيجة السياسة الرأسمالية المتوحشة: وكأنه بإثارته للشراكة هنا يعالج «كون أمريكا أقل الدول السبع فى تخصيص نسبة من الدخل القومى للمساعدات الخارجية وفق التقارير الأوربية نفسها، ولتصير اليابان وحتى بريطانيا الأكثر التزاما. يعالج ذلك باقتراحات موسعة للتعاون تضمن المسئولية الجماعية أوروبيا وأفريقيا عن التدهور الذى حدث للتنمية فى السنوات الأخيرة.

وبينما «المفهوم العالمى» عن الديمقراطية والحكم الرشيد، لم يثر انتباهه كثيرا فى الشرق الأوسط إزاء أصدقاء الموالاة، فإنه صار المدخل الرئيسى لمخاطبة الأفريقيين من أكرا.

وقد قادته فى أكرا أيضا نفس الرغبة فى تجاوز عمق كثير من المشاكل التى تعانيها القارة، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل إلحاحه على الفساد وتدهور الإنتاجية والتعليم والصحة وحل الصراعات المتعددة الأسباب. ولكنى وأنا أراجع خطابه فى زياراته السابقة لأفريقيا وخاصة فى أغسطس ٢٠٠٦ -وهو عضو كونجرس صاعد- لبلدان ذات دلالة أكثر مثل كينيا وجنوب أفريقيا والكونغو والسودان وجيبوتى، وجدت أنه كان أكثر حرصا على التلامس مع قضايا القارة الأساسية، وإذ به هنا فى أكرا يدخل بنا إلى متاهات العمومية فى أربعة قضايا يحددها فى: الديمقراطية وفرص التنمية- والصحة- والحلول السلمية.

قراءة فى الخطاب:

فماذا يرى المتابعون فى خطاب «أوباما» بغانا، غير تلك العموميات التى تحتاج

لمزيد من الوقت للتأكد من جدارتها فى إنقاذ السياسة الأمريكية بأفريقيا مثل حالة انتظار «المسلمين»» فى العالم الإسلامى؟

كان التصور أن يبدأ أوباما بالإشارة لجذور «الدراما الأفريقية» فى الاستغلال الاستعمارى الذى شهدته القارة، وأن نرى ملامح موقفه بشأن مطالب «الاعتذار عن الاستعمار» أو تجارة الرقيق، على نحو ما فعل كلينتون نفسه فى جزيرة «جورى» بالسنغال من قبل، خاصة وأوباما يخاطب أفريقيا من عاصمة التحرر الوطنى بقيادة نكروما الذى ذكره عابرا. كما أن الدعوة لإعلان اعتذار الدول الغربية عن الاستعمار تهم أوساط الطبقات الوسطى والمثقفين فى أفريقيا الآن. وإذ بالرئيس أوباما يفاجئ أبناء القارة بأن «الاستعمار قد يكون أساء بالتصرف كسيد وليس كشريك فى صراع على القارة للإيحاء بعدم «مسئولية الآخر» فى المأساة الأفريقية، بقدر مسئولية أبناء القارة... إلخ. وكان الوضع أفضل على الأقل فى خطاب القاهرة حين وضح مسئولية الإدارة الأمريكية عن تصعيد الخطاب ضد المسلمين والإسلام طلبا للتسامح المتبادل والوفاق ضد «المعادين للتعاون».. إلخ.. ولذا صدم كثير من الأفارقة من خطاب أوباما حول الاستعمار.. بل إنه بذكره مثال زيمبابوى تحديدا- ترضية للأوربيين- تجاهل أثر تخريب المستوطنين خاصة الزراعيين لاقتصاديات واسعة فى القارة (جنوب أفريقيا- المستعمرات البرتغالية سابقا..).

وحتى إشادته بغانا- نموذجا- فإنه يلمح إلى ذلك النجاح التقليدى الذى يشير له الغرب نتيجة سياسات التكيف الهيكلى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، رغم أن ذلك لم ينقذ غانا من الديون ومظاهر الإفقار التى ترتبط بها هذه السياسات...

لكن اختيار غانا لإلقاء الخطاب الافريقي، فى رأى الكثيرين، لم يكن له علاقة

كبيرة بانفرادها بميزة الليبرالية و لديمقراطية، وتداول السلطة وقبول الآخر المعارض، على نحو ما أبرز الخطاب، ولكن بعض الخبثاء سارعوا بالإشارة إلى الإعداد المبكر فى غانا بالتدريب والمساعدات العسكرية- حتى قبل إنجاز الديمقراطية- لتكون قاعدة للقيادة العسكرية الأمريكية فى أفريقيا (أفروكوم)، وهو ما رفضته دول كبيرة مهمة مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا، بل إن ذكر بتسوانا العارض «كمثال» آخر للديمقراطية ليس بعيدا عن ترشيحها هى الأخرى بعد رفض جنوب أفريقيا. وهكذا نفهم كيف تبنى الجملة السياسية فى الخطابات المهمة مثل هذه...! وهنا يمكن للقارئ أن يطلع فى المصادر النيجيرية على مثل هذه التلميحات التى تدفع بها بالطبع الحزازات نتيجة عدم اختياره للبلد العملاق فى القارة لإلقاء خطابه منها.. مما يذكرنا بمنافسات مشرقية مماثلة عند توجيه خطابه إلى مسلمى الشرق الأوسط!

ولأن أوباما تجاهل الاستعمار، وخاطب المصالح الأمريكية المباشرة فقط فإنه لم يشر للمساعدة فى التنمية إلا عبر الجهد الأفريقى الذاتى من جهة وضرورة إتاحة الفرصة للاستثمارات وليس للمساعدات، مهتما مثل الرئيس بوش الذى ذكر «أوباما» مبادرته الأفريقية نحو الصحة والأمراض وتخصيص بعض المليارات لذلك، ويبدو أن الإشارة للصحة والتنمية، كانت تبريرا لانتهاج نفس سياسة بوش والرأسمالية الأمريكية والأوربية عموما تجاه دعم «المزارع الأوربى» ضد الواردات الأفريقية مهما حدث للمحاصيل الأفريقية.. ومشكلة المحاصيل والديون لم ترد فى الخطاب بأية درجة وأعتقد أن الأزمة الاقتصادية الأمريكية والعالمية تحول بينه وبين ولوج هذا الباب. أما الحديث عن أهمية الديمقراطية والحكم الرشيد، فقد ارتبطت بشكل أخلاقى مناسب لخطابه حول الفساد ونهب الحكام لشعوبهم، وافتقاد

المؤسساتية، مما جعله لا يلجأ لتفاصيل فى خطابه إلا عندما خاطب مشاعر الجماهير الساخطة مطالبا بمؤسسات برلمانية شفافة، وبوليس شريف، وقضاء مستقل وصحفيين، وقطاع خاص نشط ومجتمع مدنى كعناصر فاعلة فى المجتمع الأفريقى الراغب فى مساعدة نفسه.

أما قضايا دارفور والصومال فجعلها فريدة فى ذكر الوقائع الأفريقية مرتبطة بالسائد عن الإبادة الجماعية والإرهاب دون تقديم ملامح المعالجة الأمريكية المتوقعة.

لعل خطاب الديمقراطية والتنمية أن يجد مساعدة حقيقية ممن يتسابقون نحو القارة، وقد قلنا فى مناسبة أخرى إن الجميع يرون دائما ثمة «فرصة» على حد التعبير الأمريكى، فى الاقتراب من هذه القارة.. إلا حكام ومستثمرو العرب.. ناهيك عن مثقفيهم...

■ ٣-أوباما.. بين فلاسفة القوة الناعمة..

والقوة الذكية

انتهى المفكر الأمريكى «جوزيف ناى» J. Nye الذى يبدو أنه الموجه الفكرى لباراك أوباما، إلى أنه للتوفيق بين القوة الناعمة والقوة الخشنة يمكن اللجوء إلى «القوة الذكية»، أى الربط بين التسامح والشدة... ومن تصريحات «أوباما» الأخيرة وسلوكه هو وفريقه الجديد، يبدو شخصيا مراجعا لهذه الفلسفة؛ ليقف هو عند طرف التسامح نسبيا وتقف «هيلارى» على طرف التشدد، وليشكلا معا القوة الذكية لأمريكا الجديدة.! ولا أقصد هنا التسرع بتحليلات لسياسة «أوباما» أو «هيلارى»، فما زال ذلك مبكرا نسبيا سواء لتعقيدات المشاكل القائمة فى الشرق الأوسط وأفريقيا أو لأن الفريق لم يتعرف بعد على هذا الواقع، وإن كان تعيين

«هيلارى» وسوزان رايس (فى الأمم المتحدة) يجب ألا يثير الاطمئنان كثيرا، اللهم إلا أن يبدو تعيين هيلارى كلينتون مؤقتا، من باب المجاملة، أو مؤقتا لأنها ستودى بنفسها لغرورها الذى لا أساس له.

ما أقصده هنا هو أنه يتوجب علينا أن نفهم أن النظم السياسية الكبرى إنما تتعامل عادة مع أفكار كبرى بدورها، سواء صحت هذه الأفكار أم أخطأت. وكان ذلك درس الثورات الحديثة الكبرى منذ الثورة الإنجليزية والفرنسية، ناهيك عن الروسية والعربية.. إلخ. بعد ذلك كانت الفلسفات المعروفة لمرحلة الاستعمار والاسترقاق والاستيطان، كما عرفناه لحركة التحرر الوطنى.

وفى التاريخ الحديث لابد أننا شغلنا باعتماد «الإدارات» الأمريكية على فلسفات قريبة منها فى الجامعات الأمريكية نفسها، فعرفنا فوكوياما عن سيادة الرأسمالية، كما عرفنا هنتنجتون عن صراع الحضارات، وهى التى كانت إلى جانب سياسة «بوش» الوحشية، وهى نفسها التى ارتبطت بتعبير الرأسمالية المتوحشة فى تحليل النظام الاقتصادى السياسى. والقراءة لهذا التساوق بين الفلسفات والنظم ليست من جانبى قراءة جدلية هنا للحكم بأن الأولوية لمن؟ لأنى أترك ذلك لساحة الفكر والتحليل الموسع. لكن أود أن أنبه إلى أننا فى بعض الأحيان نتسارع فى تبنى بعض المواقف الجديرة بالتروى مع بعض الأفكار. فقد تسرع الكثيرون مثلا حين تعرضوا لفلسفة «أنطونى جيدنز» عن الطريق الثالث باعتبارها قائدة لسياسة بلير وكلينتون. وراح الكثيرون يعطون هذه الأفكار- التى لا نقلل من شأنها فى ذاتها- ثقلا كبيرا فى تفسير بعض مواقف الزعيمين الغربيين، مع أن كليهما كان ينى فى الرأسمالية المتوحشة عبر توسيع قاعدة التجارة، ومحاصرة العراق، بل وتوجيه ضربات للعراق والسودان.. إلخ.

يمكننى هنا أن أجعل مثالى أكثر وضوحا، إذا رجعنا لإدارة «بوش» نفسها وأبعادها الفلسفية، وقاعدتها «الرأسمالية المتوحشة» بل وعملها الدءوب على عسكرة العولمة وأمركتها بالشكل الفج الذى عرفناه... وكان ذلك دأب الليبراليين أوالمحافظين الجدد الذين تبنوا فلسفة «ليو ستروس» ومرجعيتها لدى الفيلسوف الإنجليزى الشهير فى القرن السابع عشر «توماس هوبس». ففرضت «الهوبسية» وكتاب «هوبس» المعروف: «التنين» كمثال للدولة القوية الضاربة مع الفردية المطلقة، وهو ما فرض أسس الرأسمالية المتوحشة وعسكرة العولمة بالارتياح الكامل الذى أدى به فريق «بوش» وظيفته فى أنحاء العالم، دون مواربة بفضل القوة الفكرية لـ«فولفوفتز» و«كريستول» و«مونيهان».. إلخ. وغيرهم إلى جانب القوة الفاشية لجناح تشينى/ رامسفيلد.

فى ضوء هذه القاعدة، عن الزعيم ومرجعيته الفلسفية، يتوجب أن نقرأ دلالة هجوم أوباما الفكرى والثقافى، مع صياغته لسياسته نحو العالم على نحو ما عبر عنه خلال حملته الانتخابية أو خطاب تنصيبه، وسلوكياته الأولية... وقد أرجع الكثيرون نهجه هذا إلى قراءته لفلسفة «القوة الناعمة» كبديلة لعنف فلسفة الرئيس بوش. فما الأساس الفلسفى إذن للرئيس «أوباما» وفريقه؟ لن نستطيع الإطناب فى هذه العجالة، لكن نشير مع الكثيرين إلى علاقة «أوباما» بأستاذ ومفكر أمريكى بجامعة هارفارد هو الأستاذ «جوزيف نای». صاغ هذا الأستاذ نفسه مبكرا منذ ١٩٩٠ فى كتاب «القيادة المحتمة...» عن الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية.. وبهدف ضرورة إدارتها بحكمة لأنها تقود العالم حتما، وكان ذلك فى مواجهة «بوش الأول» بالطبع، ثم أعاد صياغة نفسه مرة أخرى أمام بوش الثانى. لكنه فيما بين حكم بوش الأب والابن، اختبر نفسه نسبيا مساعدا لوزير الحربية فى عهد كلينتون. وفى عام

٢٠٠٤ عاد فأصدر كتاب «القوة الناعمة» ينصح بسياسة أخرى غير العنف الذى يتبعه بوش مقترحا سياسة مختلفة تدخل فيها عناصر الفكر والثقافة والمساعدة والتبادل...إلخ، وفى عام ٢٠٠٤ نفسه حرص على إعادة صياغة فكره، أو قل تطويره مع ميل للتشدد النسبى، فنشر خلاصة لذلك فى مجلة «فورين أفيرز» الشهيرة آخر عام ٢٠٠٤.

وقد نعرض هنا لبعض ملامح أفكار هذا الفيلسوف الأمريكى المتجدد، الذى يتوجب فهمه مع محاولاتنا فهم اتجاهات الرئيس أوباما مبكرا ما دمنا نرى أن النظم الكبرى لابد أن تقف وراءها فلسفات كبرى وعقول كبرى وليس المهاترات الفكرية المألوفة فى بلادنا.

والذى يتأمل سيلاحظ كثرة الحديث عن فلسفة القوة الناعمة هذه الأيام، وسوف يتذكر الحديث عن فيلسوفها «جوزيف ناى»، كما سوف يتذكر الحديث عن «ستروس» وولفوفتز وفلسفة العنف فى العالم راجعة إلى «هوبس» القرن السابع عشر، وممتدة إلى الرئيس بوش. مقابل ذلك سوف يرد فى الذهن أن فيلسوف القوة الناعمة، «جوزيف ناى»، لابد أنه ابن مدرسة «جون لوك» صاحب كتاب «مقال فى التسامح» أواخر القرن السابع عشر، وهو نفسه من فلاسفة الثورة الإنجليزية فى تلك الفترة. وكان يعتبر المقابل «المدنى الديمقراطى» لتوماس هوبس، فيلسوف «القوة الخشنة للدولة»..

إذن لابد أن نقرأ «جوزيف ناى» وأوباما بعناية، لكى لا نطلق المسلمات والتوقعات. وقد صاغ «جوزيف ناى» نفسه، وهو يقترب من «الواقع» العالمى، صاغ دراسته الأخيرة فى تساؤلات «حمالة أوجه»؛ بين القوة الناعمة، والقوة الذكية، حيث يقبل تعبير القوة الناعمة كثيرا من التسامح، بينما تقبل القوة الذكية بعض

التشدد، وليس مصادفة أن يعبر أوباما- تلميذه- فى خطابه الأخير عن الأولى عكس تعبير «هيلارى» وزيرته عن الثانية. بل وليس مصادفة أن تنقل دراسة عن أوباما قبل نجاحه، وأثناء معالجتُه لمنافسة هيلارى على الترشح للرئاسة، أنه لجا لسؤال «جوزيف ناى» عن عمق هذا الفارق (جيمس تروب- نوفمبر ٢٠٠٧)، ولقد ظهر بعض الإجابة أوائل ٢٠٠٩!

والآن، ما هى الأسئلة الكبرى بعد تعريف القوى الناعمة؟

القوة الناعمة فى تعريف مدرسة «ناى»: هى القادرة على الحصول على ما نريد عن طريق الإغراء بدلا من القسر، وبالعلاقة مع الحلفاء، والمساعدات الاقتصادية والتبادل الثقافى مع الدول الأخرى، وقدرة أمريكا على معالجة حقوق الإنسان والديمقراطية، وخلق رأى عام موات لها، والاعتماد على الشرعية وخلق المصداقية بالخارج. وقد ارتبط بذلك بروز التعبير عن العامل الثقافى ونشر الثقافة الأمريكية ودعم التحالف مع الأوربيين، والاعتماد على المسلمين المعتدلين، مع «التلويح الدائم» على ما يبدو بإمكان استعمال القوة «أمام الديكتاتوريات» الفاسدين...إلخ.

فإذا ما توقفنا هنا قليلاً مع «ناى» وما قد يبثه فى مواقف «أوباما» عن عالمنا على وجه الخصوص نجده يقول فى دراسته عام ٢٠٠٤ وكرر المعنى فى مقالاته الأخيرة فى «الواشنطن بوست» وغيرها؛ يجب علينا أن نتصرف مع المسلمين مثلما تصرفنا مع الماركسية، وأن نتعلم درساً من الحرب الباردة؛ إذ إننا كما ربحنا هذه الحرب يمكن ربح الحرب مع المتطرفين الإسلاميين والمسلمين ككل.

وقد ربحنا الحرب الباردة ودفنا الماركسية للأبد لأنه كان فى حوزتنا قوة عسكرية ضاربة وثقافة عالمية. وطلب «ناى» من الغرب أن يفتح أبوابه للأكاديميين والمثقفين العرب ليقوموا بزيارة الغرب من حين لآخر، وليتحولوا إلى «حصان طروادة»؛

هكذا تم مع أساتذة روس من قبل حتى ساهموا فى تحطيم الاتحاد السوفيتى ونشر الفكر الليبرالى. وضرب «ناى» مثالاً بدور هيئة الإذاعة البريطانية، أو دور الإنجليز فى الإمارات..

وفى حدود المساحة الضيقة المتوفرة فى هذا المقال، يمكن عرض تساؤلات فى مقاله المبكر الذى أشرنا إليه، وبودى لو نستطيع وضعه كاملا أمام القارئ إلا أن وضع الأستاذ للتساؤلات بنفسه قد يسهل معالجة عناوين فلسفة القوة الناعمة، والذكية وحجم الهامش بينها حتى نعود لتفاصيلها لاحقا. وهنا نص تساؤلات «ناى» الثمانية التى أجاب على بعضها وتنتظر إجابة أوباما بطريقة أخرى بالتأكيد.

١- هل القوة الناعمة مجرد قوة ثقافية؟ يقول: لا؛ فالقوة قد تكون قسرية (العصا) أو بالمكافأة (الجزرة) أو بالإغراء (القوة الناعمة) وهذه الأخيرة تتمثل فى : الثقافة (إغراء وجاذبية) والقيم (التى تصل للناس) والسياسة الخارجية (ذات الشرعية والمصداقية والقوة الأخلاقية).

٢- هل هى قوة اقتصادية؟ يقول: نرى هنا أنه إذا كان العقاب الاقتصادى من القوة فهى ليست ناعمة.

٣- هل هى أكثر إنسانية؟ يقول: ليس بالضرورة، فغاندى ولوثر كينج غير عرفات وقتله للإسرائيليين المعتدلين؟!

٤- هل يمكن قياسها كميا؟ يقول! لا طبعا فقوة أمريكا أمام الفيتناميين وصلابتهم شئ آخر.

٥- هل أهملت إدارة بوش قوة أمريكا الناعمة؟ يقول: صحيح فى الفترة الأولى، لكن الفترة الثانية مع كوندوليزا رايس بدت الإدارة مهتمة بالقوة الناعمة وبالقيم والعلاقات العامة الدبلوماسية.

٦- هل يمكن تحقيق بعض الأهداف بالقوة الخشنة؟

لا شك فى ذلك؛ وديكتاتورية كوريا الشمالية لا تنفع معها غير القوة، لكن فرض الديمقراطية ليس بالقوة.

٧- هل القوة العسكرية هى فقط القوة الخشنة؟

لا، لأنه يمكن أن نكسب من القوة العسكرية تعاطفا مثل حالة العون فى الأزمات.

٨- هل يجد تطبيق القوة الناعمة صعوبة؟

نرى أن ذلك صحيح جزئيا، نحتاج لعمل مؤسسات غير حكومية، ذات طابع استقلالى.

لا مجال هنا لتفاصيل، لكن المفكر الأمريكى وأوباما نفسه، تحدث كثيرا عن دور الثقافة، بل ودور المثقفين فى العالم الإسلامى (لم يذكر العالم العربى أبدا) فى «التعبئة والاحتواء داخل آليات القوة الناعمة..». وفى مقال آخر تحدث عن المثقفين كحصان طروادة فى نقل أفكار هذه القوة الناعمة!

ولابد أن اليسار العربى الذى درس نظرية الهيمنة عند «جرامشى» كنظرية قائمة على آليات البرجوازية الفكرية والثقافية لاحتواء الطبقات الأخرى والسيطرة عليها، لابد أن يعرفوا أن نظرية الهيمنة الأيديولوجية الشاملة عند جرامشى بل وألتوسير، وغيرهم من الماركسيين، ما زالت تدرس فى أمريكا وكندا مطبقة على مستوى العلاقات الدولية، وأصدر «ستيفن جيل» «وجوفانى أريجى» مع غيرهما كتاباً شاملاً فى ذلك أوائل التسعينيات عن نظرية جرامشى فى العلاقات الدولية. وتكاد نصوص كثيرة عن «جوزيف ناى» فيلسوف أوباما توحى أنه عارف بها وقد صدر كتاب «ناى» فى نفس الفترة من التسعينيات مع كتاب جيل وأريجى.

وأخيراً فعند قراءة «أوباما» وفلاسفته، وتأرجحها بين القوة «الناعمة والخشنة» لابد أن ندرك أن الفلسفة إنما تمضى فى سياق اجتماعى اقتصادى، محلى أولاً وعالمى ثانياً. وهذا السياق الآن فى أمريكا ومنذ عقود محكوم بمصالح رأسمالية إمبريالية، عاتية، جعلت «كارتر» مثلاً يبدو متعثراً فى طرحه «للبعد العالمى لحقوق الإنسان» ضمن السياسة الأمريكية. فلم ينفع الطرح فى دول البترول! وعانى أكثر من قبل الصهاينة عندما فكر فى أن إسرائيل شبيهة بنظام الأبارتيد. وبالمثل وعلى طرف آخر عانت مقولة «الطريق الثالث» التى ألقى بها السوسيولوجى «أنتونى جيدنز» فى طريق بلير وكلينتون، وواجهت الفشل فى واقع أمريكى نعرف طبيعة الموقف الرأسمالى فيه، فيتحول «بلير» إلى عراب الشركات العالمية فى وسط أفريقيا الآن إلى جانب دوره السلبى مع المجموعة الرباعية وإسرائيل، حتى راح هو وكلينتون يدعمان «أوباما» نفسه بحملات عند الرأسماليين العالميين.

والهيمنة الرأسمالية الآن رغم أزمتها ما زالت هى التى تدير طرق «تجديد نفسها» وأحاديث «أوباما» وتعليقاته حتى الآن تجاه إسرائيل لم تشر بأى شكل إلى خروجه من جلباب المصالح الكبرى تجاه إسرائيل ودار فور وزيمبابوى، وفى العالم الخارجى عامة.

لننتبه إذن إلى أن نظام الهيمنة الأمريكية القائم فى نفس الوقت، على القوة والدبلوماسية وإمكانيات التطوير بين العنف والليونة، يمكن أن يستوعب الكثيرين. ومحتويات الخطاب الأمريكى والأوربى فى تلافيف مشروع الشرق الأوسط الكبير عن الديمقراطية وطريقة نشرها فى الشرق الأوسط، كانت نوعاً من «القوة الناعمة» للهيمنة الأمريكية وهذا ما أرضى «جوزيف ناى» نسبياً عن سياسة «كونداليزا رايس»....

■ ٤-الحوارات الأفريقية حول أوباما

كانت فرصة هادئة للمعرفة والاستطلاع فى ياندوى عاصمة الكاميرون، ووسط أكثر من مائتى مثقف من علماء الاجتماع والسياسة، يتعرف المرء خلالها على كيفية تلقى أفريقيا لنجاح «باراك أوباما» فى معركة الرئاسة الأمريكية. ورغم ما سيرد من تحفظاتهم على فرص التفاؤل لاحقا، فقد كانت الجملة الأولى دائما، هى جملة «أوباما» عن التغيير: نستطيع! أو سنفعل، أو أن الحلم ممكن... كان ذلك يأتى عند السؤال عن الاجتماع أو الغداء فى الموعد! أو عن تطوير مؤسسات العلوم الاجتماعية فى بلادنا.. أو عن تحسن وضع المثقف فى علاقته مع السلطة؟

لكن ما يلفت النظر بحق.. أن العشرات من مفكرى القارة.. لم يبدوا أى تفاؤل حقيقى إزاء «الموقف الأمريكى» من كثير من مشكلات القارة.. حتى لو كان ذلك فى عهد رئاسة «أوباما» وحديثه عن الممكن. وكان ذلك أمرا غريبا.

اتجه البعض للتفلسف، واستعمال المناهج السوسيولوجية، وتحليل النص. قالوا إنه حرص ألا يكون مرشح الأقلية الأفريقية فى أمريكا، لاعتبارات انتخابية مفهومة. وحيث كان لا مفر من اعتبار لونه، فقد حرصت حملته على التأكيد أنه أمريكى من أصل أفريقى وليس مجرد أفريقى أمريكى من أصول الاسترقاق.

وذكر البعض بتصريحه منذ مارس ٢٠٠٨ عن المجتمع الأمريكى ذى «الهوية المتعددة» وأن على البيض والسود على السواء أن يقبلا رؤيتهما للون على أساس هذه التعددية ... وطبيعى أن التصويت له فاق نسبة ١٣٪ التى يشكلها السود فى المجتمع الأمريكى...

إذن خفت حدة الرهان على لونه أو أصلة الأفريقى.. أو خطاب المعركة الانتخابية. سارع البعض بالتساؤل عن كيفية تقديمه لنفسه فى أشهر الرئاسة

الأولى.. مع تعودنا تغيير الخطابات الأساسية مع كل رئيس أمريكى، مثل خطاب حقوق الإنسان عند «كارتر» بعد نكسون، أو خطاب «إمبراطورية الشر» عند ريجان» أو خطاب الرب على الإرهاب عند بوش... وهكذا.. وخطاب «أوباما» عن «التغيير» لا يعنى كثيرا التزامه بذلك تجاه العالم الخارجى، قدر أهميته لقضايا الداخل الاجتماعية. وتساعد أجواء الأزمة المالية العالمية على قوة هذا لاعتبار، أو هى من سوء حظ «أوباما» لحصارها لتفاؤله فى الخارج والداخل على السواء، فما بالك بالقضايا الأفريقية... واستشهد البعض على حصاره الداخلى بأنه لم يقل الكثير مثلا عن أجواء الحرب فى الخارج إلا باحتمال انسحاب مشروط من العراق، ليبالغ بشكل ملحوظ عن حربه للإرهاب فى باكستان وأفغانستان.

وهنا سيكون من نصيب أفريقيا بقاء التوتر عاليا فى المحيط الهندى بحجة وجود «الإرهابيين» فى الصومال.! وقد يعرف الرئيس القادم «أوباما» أن محاصرة الإرهابيين أسهل مما يحدث بكثير، إزاء إمكانية محاصرة القاعدة فى الكهوف، ومحاصرة الصوماليين فى مواقعهم، ولكن البعض يتخوف من استمرار خطاب «الفوضى البناءة» الذى أعدته «كونداليزا رايس»، وستبقى على ما يبدو قربته من أوباما نفسه، ليبقى تغيير السياسة الإيهامية حول الإرهاب غير خاضع «لخطاب التغيير».

وإذا كان أمر ملاحقة بعض الإرهابيين صعبا على الرئيس الجديد بهذا الشكل فما باله بقضايا ذات جذور أعمق فى خطاب المصالح الأمريكية والشركات متعددة الجنسية، بل وبعض القوى الداخية التى دعمته وتشكل «لوبى» لصالح هذه القضية أو تلك.

لذلك لا يتوقع مجتمع المثقفين الأفارقة جديدا فى موقف الإدارة الأمريكية من

اضطرابات منطقة البحيرات الكبرى، كأن يردع الرئيس الجديد مندوبهم فى المنطقة، الرئيس الرواندى كاجامى، عن استمرار دعم تمردات التوتسى داخل الكونغو، بما يبقى على تفجيرات الواقع الاجتماعى (الهوتو المزارعين) بل ويجر الموقف بين أوغندا والكونغو وأنجولا إلى توتر إقليمى عال بسبب ثروات الكونغو... ومعنى ذلك أن تظل الثروات التقليدية مصدر الاضطرابات وتفجره حتى أمام السياسات الجديدة المعلن عنها.

وفى ياوندى امتد السمع إلى أخبار توترات مماثلة تمتد من «دلتا النيجر» جنوب نيجيريا- وهى توترات قديمة حول أنابيب البترول، إلى مناطق مرور أنابيب أخرى من تشاد إلى مخارجها فى شمال الكاميرون. وتشير أصابع الاتهام إلى جماعات التمرد النيجيرية ملتقية مع تمردات من أفريقيا الوسطى وتشاد ودارفور، لتشكل عصابات تجارة سلاح وخطف الأجانب، بل وترحيل ثروات حيوانية- خطفا- من أصحابها من القبائل المستقرة فى المنطقة وكل ذلك يجعلنا أمام «محيط» من الاضطرابات على خليج غينيا فى الغرب قريبة من اضطرابات المحيط الهندى فى الشرق.!

أما حملة السخط التى شهدها تجمع مثقفى العلوم الاجتماعية وشعروا بأن المصالح الإقليمية قد تجر «أوباما» إلى تكرار أخطاء سابقيه فهو ما تردد كثيرا عن تحركات «للتدخل»فى زيمبابوى للتخلص نهائيا من «موجابى»... وأن تصعيد الحملة فى «سى إن إن» وغيرها على موجابى والتلويح عن رضا «أوباما» باستعراض قوته فى هذه المنطقة، يجعل احتمال العدوان ممكنا.. لذلك وقع أغلبية أعضاء المؤتمر فى ياوندى من مجلس تنمية البحوث الاجتماعية بيانا شديدا للهجة مستنكرا الانصياع لفكرة التدخل فى زيمبابوى، احتراما لسيادة الدول وعدم عودة اللغة الإمبراطورية الجديدة، بل ووقف فلسفة الاستعانة بدول أداة مثل رواندا مرة

أخرى، أو إعداد «بتسوانا» لقيام القاعدة الأمريكية فى المنصقة واحتمال قيامها بالعدوان التدخلى نفسه رغم صغر جيوش رواندا وبتسوانا على السواء لكنها تخضع لمساعدات تدريبية عالية من القيادة الأمريكية العسكرية الجديدة لأفريقيا.... وقد يكون هذا الإعداد السابق من إدارة بوش هو إعداد سابق على تخطيط إدارة أوباما ليفرضه عليه إزاء ضعف دور جنوب أفريقيا حاليا بسبب أزماتها الداخلية... القلق فى أفريقيا مستمر حول تحديد جوهر السياسة الأمريكية مجددا بعد «بوش» والعالم كله ينتظر ذلك... ينتظر الإجابة على أسئلة العلاقة الأمريكية بالأطلنطى، ومدى تعاونه مع أوروبا والاتحاد الأوربى، وعلى معنى إشارات اوباما المبالغ فى وزنها حول تخفيف القوات فى العراق لتتكثف فى أفغانستان، وحول مدى التعاون فى المحيط الهندى مع الدول الأوروبية أو مع غيرها... من هنا تبدو التوقعات متواضعة تجاه أفريقيا.

◆ ◆ ◆

■ المقال الثالث:

هيلارى كلينتون فى أفريقيا

وصلت «هيلارى كلينتون» وزيرة خارجية الولايات المتحدة إلى «كينيا» فى الرابع من أغسطس ٢٠٠٩، بوجه عبوس نسبيا، أو ابتسامات مجاملة تقليدية، لتقول إن كون «كينيا» المضيفة للاجتماعات الأمريكية الأفريقية، موطن الرئيس الأمريكى لا تعنى شيئا خاصا فى السياسة الأمريكية! وهذا ما قصده الرئيس «أوباما» نفسه حين خص «غانا» وليس «كينيا» بإصدار خطابه إلى الأفارقه فى أوائل يوليو الماضى. ولا شك أن الأزمة الاقتصادية العالمية وفى «أمريكا» خاصة لا تتيح للإدارة الأمريكية إظهار أى كرم خاص تجاه هذا أو ذاك فى أفريقيا وخارجها.

ومنذ اللحظة الأولى للمؤتمر الثامن حول «النمو و الفرص الأفريقية» (أجوا)، والذى أسسه الرئيس «كلينتون» نفسه –مايو ٢٠٠٠ – قبل رحيله عن الإدارة مباشرة ليسهم فى إنعاش التجارة الأمريكية مع أفريقيا، حاولت «هيلارى» ألا تستحضر هذا المعنى وإنما أبقت إمكان القول: إن «الديمقراطيين» هم مؤسسو التعاون الاقتصادى الوثيق مع أفريقيا، مذكرة أكثر بشعار كلينتون المفضل للإدارة الأمريكية منذ ذلك الحين، وهو « التجارة لا المساعدة» . فأشارت السيدة «كلينتون» للأفارقة وبحدة ملحوظة أنهم لابد أن يخففوا الحواجزالتجارية فيما بينهم ومع «أمريكا»، فرد بعض المسئولين والصحفيين الأفارقة، بأن الولايات المتحدة هى المستفيد الأول، بتحديدها البضائع التى تيسر لها أوالتى تعوق مرورها، وأن الجهات الأمريكية وحدها صاحبة القرار، بل إنها منذ عام ٢٠٠٥ قدمت الامتيازات للتجارة مع الصين مقابل التضييق على الأفارقة ، مما عرض مائة ألف

كينى مثلا للبطالة!

ليست هذه بالطبع بداية سعيدة رحلة وزيرة خارجية طموحة مثل «هيلارى كلينتون» لكنها، وهى تزور سبع دول أفريقية مهمة مع «نيروبى» فى واحدة من أطول الرحلات لمسئول أمريكى رئيسى فى القارة، إنما تطلق العنان بقوة للمؤشرات المتوقعة للسياسة الأمريكية عموما فى مرحلة ما بعد «شهر العسل الأوبامى» .

فى شهر العسل الذى استغرق نصف العام الأول للإدارة الجديدة، بدا الرئيس «أوباما» أكثر التزاما بشعارات «القوة الناعمة » التى تصدر عن المدرسة الفلسفية من ورائه، وصاغها «جوزيف ناى» فى عدد من الكتابات، فضلا عن صياغات «بريجينسكى» نفسه منذ فترة طويلة، ولم تقبلها منهما إدارة «بوش» وزبانيته فى أجواء عنف «المحافظين الجدد» . وكانت مدرسة «القوة الناعمة » نفسها عندما أحست بمشكلة العراق وإيران وأفغانستان قد طورت فكرتها لترى ضرورة التشدد أحيانا بدرجة أو أخرى فيما أسموه «القوة الذكية «. وقد بدت «هيلارى كلينتون» منذ اتخذت موقعها هذا أكثر ميلا لتعبر عن فلسفة «القوة الذكية»، ربما اقترابا من نموذج «المرأة الحديدية»، أو بميراثها مع «كلينتون» فى الخدمة الأكبر للمصالح الرأسمالية والعسكرية أو ميراث المواجهة مع «الجبهة الشرقية » من روس وصينيين..إلخ من هنا بدا انفرادها النسبى بمسافة عن خطاب «أوباما» ولغته الناعمة سواء لمسلمى الشرق الأوسط عن التسامح والمسلم الموالى، أو لأفريقيا عن الديمقراطية والتنمية ... لذا قال بعضنا- وقتها- إن موقفها هذا قد لا يتيح لها الاستمرار كثيرا إلى جوار «أوباما» إذا توفر له قدر من النجاح، خاصة وأن عناصر التنافس قد تفسد بعض أطراف الود المتبادل!

فى نيروبى .. جاءت «هيلارى» لتقول إن فلسفة «القوة الناعمة» تبدو مصابة فى

مواقع من جسدها الممتد فى الشرق الأوسط وآسيا ،وإنها مضطرة هنا أيضا لوضع أفريقيا فى دائرة المراجعة، بعد أن أصبح على «المسلمين» ألا يتوقعوا الكثير من الترضيات، وقد تكون المظلة العسكرية الأمريكية هى وسيلة التراضى لحماية إسرائيل والخليج وأفغانستان وباكستان معا! أما الصين وإيران فتحتاجان بدورهما لمعالجات خاصة تجمع بين «إثارة الفوضى» كقوة ذكية، والتلويح بالحوار – حتى الاستراتيجى مع الصين!-كقوة ناعمة. وفى نيروبى جاءت «هيلارى» بتوجهات مماثلة.

لقد أعلنت نجاح مسيرة برنامج «منتدى أجوا» فى التجارة الأمريكية مع أفريقيا ، وأن الولايات المتحدة «مشارك» جيد للنمو الأفريقى الملحوظ فى الإحصاءات الدولية المعروفة، وتعد أمريكا بمضاعفة المساعدات من الآن وحتى عام ٢٠١٤، وأن هناك أمثلة جيدة للاستفادة من التعاون مع أمريكا، مثل حالة «غانا» و«رواندا» ...من جهة أخرى لا يتوجب على الأفارقة الركون إلى ذلك، إذ عليهم تحمل المسئولية بدورهم (خطاب أوباما) بتخفيف الحواجز الجمركية والتجارية وتنشيط التبادل فيما بينهم ومع أمريكا، ووقف أنماط الفساد والعنف، وإقامة الحكم الرشيد، كشرط للتنمية والديمقراطية .. ولم تتحرج «كلينتون» من مهاجمة الموقف غير الديمقراطى فى «كينيا» –الدولة المضيفة – لعدم معالجة الحكومة الائتلافية لآثارالفوضى التى شهدتها انتخابات ديسمبر٢٠٠٧ مع أن «كينيا» مستفيد أكبر من المعاملات الأمريكية! ويبدو أن البعض قد أدهشته رسالة بهذه الحدة لحكومة موطن الرئيس الأمريكى الأول، بينما راحت تحيى التنمية والديمقراطية فى بلد صغير مثل «رواندا» ! ولكن العارفين بالسياسة الأمريكية الحالية يدركون أن «رواندا» هى «الشرطى» الجديد الذى يجرى إعداد جيشها القوى فى الفترة الأخيرة للتدخل بقوة

فى وسط أفريقيا و فى الصومال والقرن الأفريقى عموما.

إشارة «القوة الذكية» الأخرى كانت مفاجأة نسبيا تجاه الصومال وإريتريا، وستعتبر من إنجازات «هيلارى» بالتأكيد. ففى أجواء عملية ودية استدعت السيدة «هيلارى» شيخ شريف أحمد رئيس الصومال إلى السفارة الأمريكية بنيروبى لتعلن انخراط أمريكا الرسمى والمباشر فى المسألة الصومالية، وتوجيه الاتهام المحدد لإريتريا بتحميلها مسئولية الموقف المضطرب كله فى القرن الأفريقى! وكأنه ليس مضطربا فى المحيط الهندى والخليج بما يشكل للعسكرية الأمريكية مجالات أكثر للحركة. وفى نفس اليوم يجرى تسريب الخبر عن زيادة صادرات السلاح الأمريكى للصومال من ٤٠ ألف طن إلى ٨٠ ألف طن، وأن على إريتريا أن توقف تدخلها المسلح «لأن الولايات المتحدة لن تقف صامتة إزاء ذلك» مع تهديد إريتريا بالعقوبات التى يتطلبها الموقف. أما خطورة الموقف فتتمثل فى تقدير «هيلارى» فى أن «تنظيم القاعدة» قد يجد فى الصومال فضاء جديدا له « ليتعولم» الإرهاب مرة أخرى ، «وهو أمر خطير على الولايات المتحدة مباشرة ». وهنا ينتشر تصريح الأستراليين باكتشاف خلايا 'القاعدة عندهم ليؤكدوا مخاوف السيدة «هيلارى». وبهذا العنف الظاهر فى الخطاب الأمريكى بدا التحول الأمريكى « فرصة ذهبية » فى رأى شيخ أحمد الرئيس الصومالى، الذى يعرف أن الأثيوبيين سيكونون وراءه بدورهم، وأنه ممكن نقل الصراع إلى الحدود بين أثيوبيا وإريتريا حسب الإشارات الأمريكية بدلا من الانفراد به فى مقديشيو!

بهذه الملامح « للقوة الذكية » تتوجه «هيلارى كلينتون» لإرساء المصالح الأمريكية فى مختلف مناطق القارة بما يبدو أنه سيدعم مركزها هى فى الإدارة. ولا يبدو 'الأمر صعبا عليها إزاء معرفتنا بظروف الدول التى تزورها واحتياجها

« للتعاون المتبادل » الذى تتحدث عنه الإدارة الأمريكية الجديدة ....

فجنوب أفريقيا وأنجولا مجال تجارى هائل يحتاج لعلاقة مستقرة سواء مع صناعات جنوب أفريقيا ومعادنها وأسواقها أو مع البترول والماس من أنجولا (٧٪ من احتياجات أمريكا من البترول الأنجولى وحوالى ٦٠٪ من الماس فى أنجولا وناميبيا ...) قد يكون موقف جنوب أفريقيا المتحفظ على المشاركة فى القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا، أو المتحفظ على التشدد مع زيمبابوى عقبة فى الحوار، لكن أسلوب التفاوض والحوار حول أدوار بديلة سيكون منفذا آخر للنجاح ..

وستمضى الرحلة إلى الكونغو ، وهى لا تحتاج فيها إلا لاستقرار الظروف لأكبر مناطق التعدين فى العالم لصالح شركات أمريكية كبرى ..وقد مهدت السياسة الأمريكية فى هذا الصدد بدفع رئيس الكونغو للقاء مع رئيس «رواندا» – قبل وصول «هيلارى » مباشرة – على الحدود بين البلدين، حيث كانت «رواندا» والكونغو تتبادلان مصادر الإقلاق بحماية «المتمردين» فى البلدين، لكن الرئيس الرواندى أعلن بعد اللقاء تراضيه تماما لتأمين شرق الكونغو مصدر الإرهاب.

لن تكون الرحلة سعيدة إلى نيجيريا أكبر سند سابق للولايات المتحدة – بسبب ضعف الإدارة هناك أمام اضطرابات دلتا النيجر فى مناطق البترول. وادعاء وصول «القاعدة» إلى متمردى الشمال، لكن ذلك كله يوفر «سوق السلاح» فى أغنى دول أفريقيا بالبترول عبر ملاحظتها المتوقعة عن ضرورة استقرار النظام وديمقراطيته (على نحو ما يحدث مع دول الخليج)، وخاصة أن نيجيريا تقع فى منطقة ملغومة بالفعل تضم تشاد والنيجر ومالى، وموريتانيا بل ودارفور، ومطلوب إعادة النفوذ الإقليمى لنيجيريا فى هذه المنطقة. ولو باستعادة « قوتها الذكية » التى أسسها من قبل رئيسها السابق المرشح للعودة وهو الرئيس «أوباسانجو» !

وإذ تنتهى الرحلة بزيارة مجاملة لليبيريا –المستعمرة الأمريكية السابقة، والتى ترأسها سيدة تعرف كيف تحيى السيدة «كلينتون» وفلسفتها عن دعم المرأة وحمايتها، فإن جزيرة الرأس الاخضر بدت بدورها فى تصريحات «كلينتون» نموذجا ديمقراطيا (وما أصغر النماذج الديمقراطية الأمريكية على الخريطة الأفريقية)! ولكنها قد تنفع أيضا احتياطيا لمشروع القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا التى ما زالت تبحث عن مقر هادئ لا توفره سياسة « القوة الناعمة»!

◆◆◆

■ المقال الرابع:

التأمين العسكرى الأمريكى.. لأفريقيا

نشرت الوكالات المتخصصة فى الأخبار والتعليقات الأفريقية في الأسبوع الثالث من أغسطس ٢٠٠٩ عدة تقارير لافتة تعقيبا على زيارة هيلارى كلينتون لسبع دول أفريقية بين الرابع والخامس عشر من اغسطس ، تشد الانتباه لما بعد الدلالات الظاهرة من مجمل الزيارة إلى أبعاد الأمن العسكرى الأمريكى فى القارة والذى يتطلب دعم العلاقات مع عدد من دولها. يختلف ذلك عن الانطباع الذى تحدثه الرسائل العلنية للسيدة «كلينتون» والذى يدور حول الديمقراطية، والفساد، والتنمية، وأن المساعدات الأمريكية مرهونة بمسئولية الأفارقة عن أنفسهم أولا، عبر تنمية التبادل التجارى مع الولايات المتحدة، وفيما بين أنفسهم. ولم تجامل السيدة «كلينتون» فى كثير من تصريحاتها، أيا من الدول التى زارتها، بدءا من الدولة المضيفة لمؤتمر «الفرص الأمريكية الأفريقية» (أجوا) فى نيروبى فى الرابع من أغسطس، وحتى الحديث عن سرعة انتخابات الرئاسة فى أنجولا، وسوء سلوك الجيش الكونغولى تجاه النساء والمرأة فى الكونغو وأخيرا- بأشد لهجة- فى نيجيريا بالحديث صراحة عن الفساد وضعف القيادة...

البعد الآخر للزيارة الأفريقية يكشفه بعض ما ينشر عن إدارة الرئيس «أوباما» فى هذه الفترة وخططها تجاه أفريقيا بوجه خاص. ويلفت النظر منذ البداية، كيف تواصل هذه الإدارة التزامات مقررة من الإدارة السابقة للرئيس «بوش» رغم ضجيج الحديث عن الروح الجديدة، التى لابد أن يكون لها بعض النتائج بالتأكيد، ولكن دون مبالغة تمس الاستراتيجيات الأساسية للنظام الأمريكى، طالما ظل هذا

النظام صاحب السيطرة فى عملية العولمة الجارية. ويحسب «لأوباما» هنا ما يؤكده عن روح «التعاون» مع «آخرين» أو «الآخر» على استغلال الفرص المتاحة! وقد كانت الإشارات بارزة فى احديث إلى «الشرق الأوسط» وما تلاها من مواقف.

بالنسبة لأفريقيا، كانت رسالة «أوباما» واضحة بتحميل حكوماتها المسئولية والهروب على نحو ما من المسئولية الأمريكية عن ضعفها فى كثير من المواقع الخاصة بالمحاصيل الزراعية أو الديون أو مواجهة الفوضى.. إلخ. وجاءت السيدة «كلينتون»، بوجه جاد (عبوس أحيانا). تشير إلى نفس المسئوليات الأفريقية، عن الحكم الديمقراطى، وفساد القادة، ويبدو أن ذلك لم يكن بعيدا عن ضرورة تأكيد الإستراتيجيات الأمريكية السابقة- بالأساس- حول التأمين العسكرى الأمريكى لمناطق المصلحة الإستراتيجية، فى البترول والتعدين، بل ومناطق النفوذ الكبرى مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا.

هنا جاء ما نشر عن شخصيات جادة، لنعرف منه بعض ما يجب معرفته للتحليل الصحيح لأبعاد السياسة الأمريكية، والتى يفترض أن يعرفها أصدقاؤها فى منطقتنا قبل غيرهم، حتى لا يغرق البعض فى موجات التصريحات الرقيقة، وهى فى كل الأحوال دقيقة،! وفى هذا الصدد؛ لا يبدو صدفة نشر الأنباء عن المظلة العسكرية (الجوية غالبا) فوق الشرق الأوسط "بتعاون الجميع"، لمواجهة الأخطار المشتركة القادمة من الشرق! ولذا رأيت أنه ليس صدفة أيضا أن ينشر ما قرأته من تصريحات قائد القيادة العسكرية الأفريقية (آفروكوم) (جنرال وليم وارد) أثناء زيارة السيدة وزيرة الخارجية لأفريقيا، وكذلك مسارعة خبير أفرو أمريكى بارز فى شئون الأمن الأمريكى تجاه أفريقيا (برفيسور دانيال فولمان) لنشر تقرير عن «لعبة الحرب» الأمريكية فى بلاد مثل الصومال ونيجيريا)، هذا مع الكثير من البيانات فى موقع «أول أفريكا» الشهير.

القائد الأفرو أمريكى، الجنرال الأول من الملونين فى الجيش الأمريكى، يخدم فى الشئون الأفريقية منذ كان فى الصومال مبكرا أوائل التسعينيات وحتى عينه الرئيس «بوش» نفسه لمهمة «أفريكوم» البارزة أواخر ٢٠٠٧، ويدير عملياته من شتو تجارت فى أوروبا (قريبا من الناتو!) ومن القاعدة العسكرية فى جيبوتى. ولا تعرف بالضبط هل ما يدور فى المحيط الهندى وسواحل الصومال ومن «قراصنتها» هو ضرب من نجاح مهمته أم من طبيعة مفهومها للفوضى البناءة؟ ولكننا نعرف أنه أصبح أكثر «قلقا» أيضا من امتداد هذه «الفوضى» للصحراء الغربية، «بقراصتها» من نوع آخر وهم «الطوارق» شمالى «مالى» «والنيجر» و«جنوب موريتانيا»، ثم ها هى «الفوضى الإرهابية» تمتد إلى «دلتا النيجر» جنوب نيجيريا، مهددة أو ملوحة بتهديد واسع فى «خليج غينيا» الممتد من نيجيريا إلى مياه الكونغو وأنجولا فضلا عن مركزية «جزر ساوتومى» فى هذا الشأن. إزاء هذه المخاطر يتحدث الجنرال «وليم وارد» عن مهمته الإستراتيجية لتدريب الجيوش الأفريقية «للتعاون» فى الدفاع عن نفسها، ومواجهة الإرهاب بالطبع.

ويعتبر من نجاحاته التعاون مع الدبلوماسية الأمريكية وبرنامج المساعدات (يوسيد) والعسكريين فى الدول المعنية، ويؤكد موافقة الكونجرس على الزيادة الكبيرة فى ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ بشأن «الأفريكوم» وعلى نحو ما قدمها الرئيس أوباما بنفسه! ينشر «البروفيسور فولمان» ما يشبه التقرير عن مؤتمر عقدته كلية الحرب الأمريكية فى بنسلفانيا عن «المطلب الموحد عام ٢٠٠٨»، تقوم فيه العسكرية الأمريكية خلال برنامج «لعبة الحرب» بوضع سيناريوهات الأزمات التى تتطلب تدخل أمريكا فى مناطق مختلفة من العالم. وفى مايو ٢٠٠٨. وضعت أفريقيا لأول مرة فى هذا المؤتمر على خريطة مناطق الأزمات الأمريكية. وفى هذا المؤتمر يحضر

ممثلو حلف الأطلنطى، كما حضرته من خارج الإطار «إسرائيل وحدها وبعض الأكاديميات المتخصصة». وحيث لا مجال لتلخيص مجمل هذا التقدير المهم، فدعنا هنا فقط نعرف آليات السيناريو الأفريقى ومواقعه. فهو يطبق على نيجيريا والصومال (قبل أن تشرع إدارة «أوباما» فى خطاباتها المألوفة)، ويتوقع حدوث الاضطراب الكبير فى نيجيريا عام ٢٠١٣، وانقسام السلطة وتقاتلها، إلى حد بحث التدخل الأمريكى بحوالى عشرين ألف جندى لحماية البترول على وجه الخصوص، لكن التدخل يتوقف فى حالة واحدة هى احتمال وقوع انقلاب يسيطر به الجناح العسكرى على السلطة!.

ويذكر الباحث أن الرئيس أوباما قرر التوسع فى عمليات «أفروكوم» على مستوى القارة وزاد من ميزانيتها عام ٢٠١٠ لتشمل أشكال مختلفة من «التعاون» مع نظم القارة وجيوشها وليس مجرد «التدخل العسكرى» وفق سياسة وزير الدفاع روبرت جيتس. ويشمل التعاون تطوير التدريب العسكرى ومبيعات السلاح والمساعدات الإنمائية والإنسانية وفض المنازعات.. إلخ لكن الأدميرال مولار كان أوضح من ذلك عن مراعاة متطلبات المصالح الأمريكية لحماية مصادر الطاقة ومواجهة الإرهاب والنفوذ الصينى فرتبها على النحو الآتى: زيادة الوجود البحرى فى خليج غينيا وساحل الصومال- دعم القاعدة الأمريكية فى جيبوتى، الاتفاق مع دول قريبة لحماية هذا الدور باتفاقيات مع دول أفريقية عديدة منها الجزائر وتونس والمغرب وغانا والجابون وكينيا ومالى وأوغندا وزامبيا.. إلخ.

معنى ذلك أن رحلة السيدة كلينتون، كان عليها أعباء أكبر من أحاديث الديمقراطية والتعاون، تستهدف ترتيب الأمور الإستراتيجية الأمريكية على نطاق أوسع، وذات طابع عسكرى أخطر.. ويبدو أن ذلك ما جعلها تبدو كالجنرالات وليست رئيسة الدبلوماسية الأمريكية!.

■ المقال الخامس:

التصعيد الأمريكى فى القرن الأفريقى

يستطيع أى مراقب أن يلاحظ- بالدهشة أو بدونها- هذا التصعيد الأمريكى اللافت فى أكثر من جبهة إقليمية وعالمية، وفى أجواء الذكرى الأولى لنجاح أوباما الكاسح كزعيم «تصالحى» فى انتخابات الرئاسة الأمريكية. وكتب معظمنا عن فلسفة «القوة الناعمة».. وعلى الأكثر القوة الذكية التى تغلف خطاب الإدارة الجديدة من القاهرة إلى أكرا. لكن متابعة الموقف والسياسات تجاه أفغانستان وما يجرى بحضور أمريكى فى العراق، بل وما يحدث فى اليمن، يجعلنا نرى أن ما يجرى الآن فى القرن الأفريقى أيضا إنما يشير بالأصبع إلى نفس السياسة التصعيدية المثيرة للجدل بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٩٠٧ لعام ٢٠٠٩ فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩ لفرض العقوبات المشددة على إريتريا وفق الباب السابع الذى يصل بالعقوبات أحيانا إلى حد التدخل العسكرى الدولى ضد أية دولة عضو فى الأمم المتحدة!

والقرار يكيل الاتهامات لإريتريا بالمساعدة العسكرية والمادية والتدريبية واللوجستية للمتطرفين الإسلاميين فى الصومال، معتبرا إياها المسئول الأول عن هذا الانهيار الذى يشهده الموقف السياسى والعسكرى فى الصومال وخاصة منطقة الوسط والجنوب، وهو انهيار لم تستطع أن توقفه الوساطات المعروفة بين الفرقاء أنفسهم «فى الحكومة الانتقالية»، ولا بين الفرق الإسلامية المتصارعة بدورها، وقد بلغ الانقسام بين فرقائهم الثلاثة الكبرى إلى حد الاقتتال الشديد، حيث أصبح انقسامهم جغرافيا إلى جانب كونه عرقيا وفكريا. كل هذا بات فى رقبة إريتريا الآن!

ولم يسأل أحد أثيوبيا مثلا عن نتائج بقائها بقوات عسكرية كبيرة- ورسمية- على الأرض الصومالية طوال عامى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ دون فائدة بل وعودتها الخاطفة إلى وسط الصومال، وقرب «بيداوا» فى هذا الشهر لتأديب الجماعات الإسلامية قرب حدودها، إزاء تصريح سابق بأنها ستدخل الصومال فى أى وقت تراه ضروريا دعما للحكومة التى تحظى بتأييدها؟.

القرار الأممى جاء خاتمة لمحاولات الحد من نفوذ الإسلاميين المباشر، والذين يتخذ بعضهم أسمرة واجهة إعلامية على الأقل. ويبدو عنف القرار من أن تقديمه من قبل أوغندا وبريطانيا إشارة إلى وقوف الاتحاد الأفريقى والاتحاد الأوروبى وراءه لدعم الموقف الأمريكى الذى يبدى تشدده الملحوظ فى هذه الفترة فى كافة مناطق الصراع التى تواجهها الولايات المتحدة. ولذلك يرى البعض أن هذا القرار ضد إريتريا ليس إلا إشارة جديدة إلى سياسة «أوباما» التى لم يستطع فيها التراجع عن التزامات ما قبله، يسانده هنا احتياج أثيوبيا للأمان من الجيران الإسلاميين واحتياج أوغندا لتمثيل دورها مع الولايات المتحدة، بل وحماية جنودها فى الصومال باسم الاتحاد الأفريقى.

والحق أن خطاب «أوباما» فى أكرا فى الصيف الماضى لم يكن يشير إلا لمسئولية الأفارقة عن أنفسهم، ولكن ها هو التدخل الأمريكى على المستوى الدولى بمثل هذا القرار، وعبر وكلاء لهم على الأرض الصومالية، يشير إلى صعوبات التغيير المتوقع فى سياسة أوباما الخارجية.

وقد لفت نظرى أيضا تأكيدا لهذه الرؤية «المتشائمة» أن القيادة العسكرية الأفريقية- الأمريكية الشهيرة «بأفريكوم» تقوم بنشاط ملحوظ بدورها فى الأشهر الأخيرة من ٢٠٠٩ تحديدا. فثمة اتفاق تم بينها وبين عشرة دول من القرن الأفريقى

وشرقى أفريقيا وفى إطار الاتحاد الأفريقى لإقامة قوة شرق أفريقيا المتحركة EASF، كقوة إقليمية، يجرى دعمها المباشر من قبل مركز «أفريكوم» فى جيبوتى وكذلك من قبل القوة المخصصة للقرن الأفريقى وقاعدة فريق السلام- البريطانية فى نيروبى ولم يكشف حيوية العمل التدريبى الكبير لهذه الفرق التى تضم أكثر من ١٥٠٠ متدرب إلا تعرض شاحنة عسكرية تحمل جنود رواندا فى معسكرات جيبوتى فى الأسبوع الماضى.

نحن إذن أمام أكثر من هدف عسكرى وشبه عسكرى وراء التشدد مع إريتريا التى أعطت بعض المبررات بتحفظها على اتفاقات إقامة الحكومة الصومالية فى جيبوتى، تضم مدنيين وإسلاميين بقيادة الشيخ شريف وبحجة أنها لا تمثل الشعب الصومالى. وكان مصدر دهشتنا هو اقتناع إريتريا أن بعض الإسلاميين المتطرفين هم الذين يمثلون الشعب الصومالى! لكن هذا الموقف كان يمكن على أية حال معالجته أفريقيا أو عربيا بوساطات جادة فى المنظمات الإقليمية المعنية، لكن الأمر ترك كالعادة ليعالج خارج المنطقتين، فصدر اتهام إريتريا بالتحرش العسكرى بجيبوتى فى منطقة الحدود، كما رأينا أيضا سكوتا عربيا وأفريقيا تجاه الموقف الأثيوبى الرافض لقرار المحكمة الدولية بالانسحاب من منطقة «باديمى» الإريترية.

السياسة الأمريكية فى تراجعاتها عن خط القوة الناعمة والقوة الذكية تضع نفسها أمام مسئوليات لن يكشفها إلا أن الولايات المتحدة تتمسك بسياسة «الفوضى البناءة» وقد كانت هى سياسة الرئيس السابق «بوش» التى اعتمدت هذا المبدأ هنا وهنالك لتوجد عسكريا، وتروج لتجارة السلاح ومناطق النفوذ .. إلخ.

وإلا بماذا سنفسر وقوفها كمشارك أو مراقب أو مخطط فى مناطق تمتد من أفغانستان والعراق لتشمل مؤخرا اليمن والصومال على هذا النحو. والولايات

المتحدة التى ترتب «لردع إريتريا» عبر القرار الدولى أولا ثم دعمه بدور القيادة العسكرية «أفريكوم»، ويبدو أنها قد انتهت من معركة مواجهة «القرصنة الصومالية» فى المحيط الهندى! ومن حسن حظ إريتريا أنها لم تتهم بقيادة «حرب القرصنة» أيضا عبر «أساطيلها» فى البحر الأحمر والمحيط! لكن إريتريا تستطيع أن تسعد الآن بتوحد موقف ليبيا والصين فى مجلس الأمن لرفض العقوبات، وهذا مكسب لابد أن تحرص عليه الدول العربية والأفريقية بشكل مناسب.

وتظل المشكلة أن قوى إقليمية كبيرة فى حوض النيل والقرن الأفريقى والبحر الأحمر، وأقصد مصر وأثيوبيا والسعودية وبحكم أوزانها التاريخية لا تستطيع أن تلعب دور القوى الإقليمية الفاعلة فى مواقف مثل التى استثمرتها ليبيا والصين، ولمعالجة الموقف بالتعاون مع إريتريا ذاتها، ومن ثم تترك لبيانات «الأفريكوم» تتحدث وحدها عن «دور مهم» لقواتها- هكذا- فى شرق أفريقيا والقرن الأفريقى لتحقيق «السلام»، بينما تنشأ الاضطرابات فى جو الفوضى البناءة بهذا القدر، مرة فى المحيط الهندى، وأخرى فى «بيداوا» بما لا يمكن معه تصور أن القوة الإريترية وراء كل ذلك!

◆◆◆

■ المقال السادس:

الروس عائدون

كلما تابعت هجوما جديدا على الساحة الأفريقية، من قوى جديدة أو قديمة تبدأ من ماليزيا واليابان وحتى تركيا، وتنتهى بالصين والروس، ناهيك عن الاكتساح الشامل من قبل الأمريكيين، يثور سؤال تقليدى ثقيل الظل: لماذا الممولون العرب، وحدهم، وجدوا أفريقيا غير صالحة للاستثمار؟

سوف أصدق القارئ القول بما ينتابنى أحيانا من شعور بالإحباط منبها لمصدر آخر للتفسير، لا صلة له بالمال.. حيث أذهب إلى أن شيخوخة الحكام العرب، هى نفسها جزء من تعويق قدرتهم على الحركة فى اتجاهات لمنفعتهم، غير البقاء فى الحكم! وهنا لا أرجو أن يتجه النظر مباشرة إلى عمر هذا أو ذاك من الحكام، لأن بعضهم فى النهاية مازال صغير السن، ولكنى أشير إلى شيخوخة الإدارة الحكومية العربية الثابتة والجامدة لعقود... طالت كثيرا، فثبتت إيقاعا وإحساسا تجاه «الآخر» الأفريقى أو الآسيوى أو اللاتينى، لا يعنى إلا الجمود وافتقاد الحيوية والفاعلية.. ويمكن للقارئ أن يرجع بسهولة لمدى حضور أو استحضار اجتماعات ذات فاعلية، لا يحضرها، ولا يدعو لها «جماعتنا» من الحكام الأفاضل الذين لا يناشدون إلا الشمال الغربى بشكل مثير للشفقة، أما ما يدور حولنا من قمم؛ تركية أفريقية أو يابانية أفريقية، أو زيارات دوارة من الصينى والهندى والروسى فلا تلفت نظر أحد!.

ها نحن أمام الرئيس الروسى الشاب- جدا- ميدفيديف، يحمل اسم بلاده المتجددة، وتاريخها المتعدد الألوان مع أفريقيا، ليعالج شأنا مستقبليا يحقق الخير

لبلاده فى زيارة تمتد لأربعة أيام من يونيو ٢٠٠٩. والروس ذو علاقة أرثوذكسية قديمة من عصر الأباطرة كانت قاعدتها أثيوبيا، وظلت للآن ذات شأن، ثم كانت علاقتها «بحركة التحرر العالمية» ونزعاتها الاشتراكية، وفى هذا حققت الكثير أيضا، وها هى تتجاوز الدينى والإيديولوجي، وتقفز إلى عالم السوق والاستثمار فتبشر بنجاح ملحوظ أيضا، لآمال لا تتعلق بالتجارة أساسا مثل صديقتها الصين ولكنها تكثف الإلحاح على الاستثمار، إلى حد أننى لاحظت أن مصادر الأخبار الروسية عن رحلة ميدفيديف لا تضعها «موسكو نيوز» مثلا إلا تحت باب «البيزنس»!

الشاب الروسى الرئيس يصطحب عشرات من رجال الأعمال وشركات التعدين والبنوك والتجارة، لا أذكر الرقم كاملا، لكنهم كانوا مائة مع الشاب «بوتين» عام ٢٠٠٦ قبل مغادرته للرئاسة مباشرة فى رحلة للجنوب الأفريقى!

والرسالة التى لم يتحرجوا من إعلانها أننا نهجر الإيديولوجيا لإعادة تأسيس الاستثمار للمستقبل، والبحث الفعلى لمعظم عناصر الوفد الروسى إلى أفريقيا ليس لزيادة التبادل التجارى على نحو ما تفعل الصين- فى رأى كثير من المعلقين على الزيارة الروسية- ولكن الروس هنا يتجهون إلى الاستثمار لأن تجارتهم لا تزيد عن حوالى ١٠ مليار دولار مقابل ٥٠ مليار دولار للصين. هنا ثمة خط أنابيب الغاز من أقصى غرب القارة لشمالها، وثمة مشروعات الطاقة، فى نيجيريا وأنجولا، وثمة البترول بمشاركة نيجيرية فى ساحل العاج، وثمة استخراج الماس والأسماك فى ناميبيا!

ونفاجأ عبر الزيارة بترتيبات كبيرة ممكنة مع نيجيريا مثلا حيث أحاديث الفساد وسرقة الأموال علانية، إلى جانب ضعف الإدارة ومع ذلك توقع اتفاقات الاستثمار والمشروعات الكبرى، وتهدئ القيادة النيجيرية منطقة البترول بالعفو عن زعيم

المتمردين، حتى يثق فيهم المستثمر الروسى.

كذا نكتشف أن ناميبيا من أكبر بلاد العالم فى استخراج الماس الذى سيساهم الروس فيه (ربما بديلا لإسرائيل) بل ومساقط مياه تصلح لمشروعات توليد الكهرباء التى يخطط لتصديرها لجنوب أفريقيا. ولضمان وضع القدم بهدوء فى هذه المنطقة المفاجأة، يرتب الرئيس الروسى لمقابلة زعيم الأمة النامبية «سام نجوما» قائد حركة تحرير ناميبيا الذى تنحى فى انتخابات عامة لأجيال جديدة.

هكذا نجد الزيارة الروسية الثانية فى أقل من ثلاثة أعوام على أعلى مستوى من الرئيسين المتواليين فى الحكم بمهارة فائقة!

وليظل السؤال: هل يسابق الروس الصينيين أم الأمريكيين؟ فى هذه اللحظة تبرز ملاحظتان مهمتان حول دول يزورها الرئيس الروسى الشاب: أنجولا بقوتها العسكرية فى منطقة الجنوب، والتى لم تتغير فيها كثيرا أوضاع القوات المسلحة التى عملت مع القوات الكوبية وبدعم (سوفييتى) هائل حتى سقط النظام العنصرى ليستفز النظام فى أنجولا. ثم هى الدولة التى أنقذت قواتها المسلحة أيضا النظام فى الكونغو بعد مجيئ «كابيلا» الأب وحتى استقر الابن. هى قوة ضاربة، قد لا تكون الآن بالأيديولوجيا، لكنها وهى الغنية بالبترول أيضا تستطيع أن تكون مصدرا لتجارة السلاح المزدهرة فى روسيا.

فى هذه اللحظة أيضا، تبقى نيجيريا سادس أو سابع دولة بترولية فى العالم، وبها مؤسساتها الرأسمالية الفعالة رغم كل مظاهر الفساد، وهى قوة إقليمية ملحوظة فى كل غرب أفريقيا الأنجلوفونية والفرنكفوونية.. وهى فوق هذا وذاك محط نظر «القيادة الأمريكية العسكرية لأفريقيا- الأفروكوم» وتقبل التعاون والتحرك مع «الأصدقاء الأمريكيين» فى مساحة الصحراء الغربية الشاسعة، والغزل القائم يحمل

إشارات التراضى مبدئيا، والروس لا يهمهم كثيرا الوجود العسكرى الأمريكى فى مثل هذه المنطقة، ولكن يهمهم بالتأكيد مصير البترول وتنسيق ثروة الغاز، واحتمال أن تصبح أفريقيا بديلا للشرق الأوسط، ولذا جرى التركيز الروسى على زيارة نيجيريا- بعد مصر- بشكل ملحوظ.

إذن ثمة قوة جديدة أو قل متجددة تزحف نحو القارة. وقد يندهش المسئول أو الرأسمالى العربى عن سذاجة هؤلاء لمتطلعين إلى ساحة لا تذكر أمامه إلا مرتبطة بعدم الكفاءة. كما يدهش لكل هذه المساعى نحوها من أناس محترمين مثل الرؤساء الروس أو الصينيين أو الأتراك...

فهل نطمع فى عودة القمة العربية الأفريقية، للانعقاد الآن فى الاجتماع الثانى للقمة بعد عقدها فى القاهرة ١٩٧٧! وهل نطمع فى كرم الرأسماليين العرب وخبرائهم لإعادة النظر فى صلاحية الساحة الأفريقية للانتباه؟!

◆ ◆ ◆

■ المقال السابع:

الصين تكتسح الملاعب

■ ١-اختراق النظام العالمى :

ليس مؤكدا لدى الكثير من الباحثين أن الصين الشعبية تعمل على أن تكون «قطبا عالميا» حتى هذه اللحظة، وتتعدد الأقوال حول اتجاهها إلى هذا الهدف خلال عشرين عاما قادمة أو أقل؛ لأن هذا القول كان يتردد مع مطلع القرن الواحد والعشرين. لكن الصين لا تستكين إلى الأماني.. أو التحليلات الخيالية، فهى تقفز بسرعة مذهلة فى عالم الاقتصاد عموما والتجارة خصوصا، بشكل يتجاوز التوقعات «التحليلية» بكثير. وإن كان التنافس الاقتصادى قد جعلها فى طليعة منجزى التنمية، فإنها قد اخترقت الاقتصاد الأمريكى نفسه، حتى قبل أن تمس العالم الأوربى بنفس الدرجة. وها هى تحقق أكبر اختراقاتها فى ساحة العالم الثالث قادمة من آسيا إلى القارة الأفريقية، فضلا عن بعض مواقعها فى أمريكا الجنوبية.

كانت الصين الشعبية حتى دخولها الأمم المتحدة ١٩٧١ بل وبعد «إصلاحات» هياو دنج ١٩٧٩، مثلما هى الآن، لا تبالى «بالنظام الدولى» أى بقواعد لعبة «الاستقطاب السياسى»، ومع قفزاتها «بالإصلاحات الاقتصادية» بعد ذلك كدولة «اشتراكية مستقلة» تحتفظ بقوة تماسك الحزب الشيوعى وتوجهاته فى الإمساك بأجهزة الدولة المركزية، فقد راحت تخطط لعمليات «اختراق» داخل هذا النظام العالمى وفى هوامشه على الأساس الاقتصادى دون مبالاة «بالسياسة الدولية» فهى تلتزم بخطط براجماتية تماما يخدمها فى تحقيقها تطورها الاقتصادى السريع. وقد حماها هذا الموقف بالطبع من ضغط «المخاوف» السياسية التى قد يبثها ضدها

منافسوها أو حتى أعداؤها. بل إنها حين راحت تقتحم فضاءات النظام الدولى أو العالمى بهذه الروح لم تجد مقاومة تذكر. وقد تكون بدائل السوق الأمريكية، وما يقال عن الرأسمالية المالية، والنانو تكنولوجى وحرب العملات.. إلخ هى موضع دراسة أخرى عند فقهاء الاقتصاد الذين يثقون فى أن الولايات المتحدة تقف طبعا بالمرصاد لهذا التطور الصينى، وتتحفز لمواجهته.

بقى التساؤل قائما حول الموقف فى ساحة تهميش عالمى واسعة مثل الساحة الأفريقية (وأعنى هنا التهميش السياسى وليس الاندماج الفعلى القائم فى النظام الرأسمالى العالمى الآن) وهل ستنمو الصين بعيدا عن هذه الساحة أم تساند نموها بدورها أم تتحول لقوة استغلال جديدة كلها؟ هنا توجه الصين ضرباتها بعمليات اختراق اقتصادى لافتة لهذه الساحة لا تتحدث خلالها عن الأوزان السياسية. وبهذه القدرة المدهشة للصين حتى الآن على تجاهل «الدور السياسى» بعد أن كانت تملأ الدنيا ضجيجا بفلسفة «الرفيق ماو» و«لين بياو» عن تحرير الريف العالمى (العالم الثالث) من هيمنة الإمبريالية الرأسمالية أو حتى الاشتراكية (السوفييت)، إذ إنها تفرغت فى عملية بناء ذاتى نادرة لتجديد هويتها، دون أن تنسى فى الواقع بعث الرسائل الهادئة عن خطة القطب العالمى بعد حوالى عشرين عاما!

ولأنها تبتعد عن الضجيج السياسى، فإنها تجد أرضية قبول واسعة لدى نظم سياسية تتسم أصلا بالهشاشة، وتبدو منهالكة بشكل أكبر أمام ضغط «النظام العالمى» الحالى الذى يمارس كل ألوان الهيمنة السياسية والعسكرية عليها، وينشر «الفوضى» التى يسميها الفوضى البناءة، ويروج دعاويه فى الهيمنة بادعاء تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، بينما يعرف الجميع أن السياسة الأمريكية التى تقود هذه «الدعايات المغرضة» غارقة فى استبداد أيديولوجى لا يخفى على أحد ومن ثم

تتجاهل مثله الصين نفسها. ولأن الذكاء الصينى يعرف كل هذه الأحاجى، فإن الصين تواصل هجومها بعمليات الاختراق النشطة لتكوين جبهتها الخاصة دون ضجيج سياسى ملحوظ، بل إن تسللها ذلك بدون غطاء سياسى بدأ يثير ريبة البعض مرة أخرى وكأنها بدورها تخفى «إيديولوجيا» خبيثة لابد من إدراكها.

هذا ما يبدو للكثيرين حين يحللون «الوقائع الصينية» مع منطقة مثل أفريقيا لأقل من عام واحد. إذ نرصد ببساطة زيارتين لرئيس الدولة الصينية «هيوجنتاو» لأفريقيا مايو ٢٠٠٦ ويناير ٢٠٠٧ زار فى الأولى أربعة دول وفى الأخيرة ثمانى دول. وكان قد تبعه رئيس وزرائه فى العام الماضى بزيارة سبع دول، ثم عقدت فى بكين نفسها فى نوفمبر ٢٠٠٦ أكبر مؤتمر أفريقى صينى ضم حوالى خمسين رئيسا لدولة أفريقية. وفى عدة سنوات أخيرة تقفز تجارة الصين مع أفريقيا من بضعة ملايين دولار إلى ٢٠ مليار سنة ٢٠٠١ إلى ٤٠ مليار سنة ٢٠٠٥ إلى ٥٥ مليار سنة ٢٠٠٦ بخطة الوصول إلى مائة مليار دولار سنة ٢٠١٠!

وهى تتجنب كل أشكال «التنافس السياسى» لاختراقاتها هذه، فلا تواجه الأمريكيين وحدهم فى بلد مثل نيجيريا أو جنوب أفريقيا بل تخترق دولا كبرى من بين الأنجلوفون، وأخرى من الفرانكفون. بل و«الأرابوفون» إن جاز التعبير! وهى تخترق المقولات الكبرى ضد الأقطاب العالميين مثل الديون فتعلن إلغاء جميع ديونها للدول الأقل فقرا بل وبعض الدول البترولية نفسها (٣٣ دولة على المستوى الأفريقى) فى حدود خمسة مليارات دولار، وتعد بمساعدات غير مشروطة تصل إلى خمسة مليارات أخرى. وهى تبنى سدودا كبرى (أثيوبيا) ومصانع نحاس (زامبيا) وألمنيوم (مصر) وهى تستثمر فى الكونغو وأنجولا أكثر من ثلاثة مليارات فى عمليات إعادة البناء بعد الصراعات الكبرى فى هذه الدول، وهى تتشئ طرقا فى

نيجيريا (٢٠٠ مليون دولار)، وتحرص فى أكثر من دولة على إقامة رموز لوجودها ببناء «الاستاد الرياضى»، وشبكة الفضائيات، والمسارح الكبرى .. إلخ.

والصين الشعبية لا تخفى بعض ما تبتغيه خلافا للنمو الاقتصادى الكاسح. فهى مثلا لا تتعاون مع من يعترفون أو يتمسكون بالعلاقة مع تايوان، وهى تتحفظ بالتأكيد تجاه من يساندون قرارات ضدها حول حقوق الإنسان أو نظامها السياسى على نحو ما تقوده الولايات المتحدة فى مجلس حقوق الإنسان وغيره، وهى تخشى بالطبع من منافسة موقعها فى مجلس الأمن بالتمهيد لحضور اليابان أو استقرار «تايوان» فى النظام الدولى.. إلخ.

وهى تخشى الاتهام الذى بدأ يوجهه لها البعض وفى مقدمتهم رئيس وبعض قادة جنوب أفريقيا من أنهم يخشون أن تتحول الصين بهجومها الاقتصادى إلى إعادة شكل الاستعمار القديم فى أفريقيا، أى إنها تمتص المواد الخام، وتستغل الأسواق بضخ أكبر كمية من البضائع الرخيصة وحتى بعض القوى العمالية بدأت تثور بدورها ضد الدور الاقتصادى الصينى، حيث تغرق بضائعها الرخيصة أسواقا محلية كانت تغذيها منتجات النسيج المحلية مثلما يحدث فى جنوب أفريقيا. بل وقد اشتكى البعض فى نيجيريا وزامبيا من استغلالها للعمالة الرخيصة بدون تأمينات، كما تشتكى الطبقات الوسطى من سوء البضائع نفسها. ولأن الدوائر الرأسمالية العالمية تقوم بمثل ذلك بالطبع فإنها لم تجعل هذه المسائل مجال هجومها المضاد، بل راحت تتهم الصين فى الموضوعات التى تلقى الدعاية الواسعة لصالح الغرب مثل دعم موقف السودان فى دارفور، وموقف موجابى فى زيمبابوى بتجاهل تعنته فى حقوق المستوطنين أو احتكار السلطة. وهنا تقفز المسائل السياسية فى وجه الصين، فلا يرد المسئول الصينى إلا بأنهم لا يتدخلون فى الشئون الداخلية، وأن السودان يمكن

بسبب نظامه الداخلى أن يتراجع قليلا فى مسألة قبول القوات الدولية، وقد يجعلها مجاملة للصين التى تصب ثمانية مليارات فى استثمارات البترول لتستورد ٦٠-٧٠٪ من إنتاجه لصناعاتها، أما زيمبابوى فثمة أفارقة يؤيدون عدم أحقية الغرب فى الضغط عليها بهذه الطريقة، ومن هنا تواصل الصين زحفها الاقتصادى بل والسياسى على السواء، لأنه لا اقتصاد بدون سياسة.

لا يجادل أحد فى خطورة انفراد قطب أو آخر فى العالم بالسلطة العالمية على نحو ما تفعل الولايات المتحدة حاليا. ولا ندرى بالطبع كيف سيكون نوع «الاستقطاب الصينى» لو حدث. ولكننا نعرف أن العالم تسوده «فوضى» تعتبر بالفعل «بناءة» بالنسبة للمستغلين لها؛ ويعانى «العرب» تحديدا أقسى أشكالها. ولا يستطيع أحد تبرير هذا الغياب العربى عن محاولات «الاختراق» الجرية فى العالم والتى تستثمرها دولة مثل الصين بهذه الكفاءة، بل ونرى كيف تتحرك فيها دول مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والهند .. وماليزيا وغيرهم؟. الجميع ينتظر بالطبع تحرك «الكتلة العربية» بإمكانياتها الاقتصادية-فضلا عن السياسية- لتجد مكانا «بناء» وسط هذه «الفوضى العالمية»، بدلا من التسليم بتطبيقاتها المؤسفة على أرضنا بهذا الشكل المحزن؟ ونقول «الكتلة العربية» لأننا نشهد بالطبع بعض المقاربات نحو الصين نفسها من قبل دولة عربية أو أخرى، دون أن ترغب فى التعبير عن «الكتلة» أو تستهدف بناء قوة إقليمية متميزة. ويبدو فقط أن الطمأنة السياسية للنظم العربية تجعلها قابلة لمعايشة الفوضى البناءة. بدل القيام بالاختراقات المناسبة لمستقبل سوف تتعدد فيه الأقطاب الحيوية وليس المهمشة بالضرورة. ولات ساعة ندم!

■ ٢-الملتقى الصينى الأفريقى: فى شرم الشيخ:

اتفق الموقف الصَينى والمصرى، فى الحاجة لعقد الملتقى الصينى- الأفريقى فى

شرم الشيخ فى النصف الأول من نوفمبر ٢٠٠٩. فقد كانت الصين فى حاجة لساحة خارج أرضها تدافع فيها عن قلق البعض من تمددها المفاجئ فى القارة، والحملة الدعائية التى يغذيها الإعلام الغربى حول خطورة الصين ومطامعها فى ثروات القارة الأفريقية، كما كانت مصر فى حاجة أيضا لمهرجان أفريقى كبير تثبت فيه أنها لا تتجاهل أفريقيا كما يقول البعض، وأن مكانتها ليست أقل من مكانة قوة كبرى عالمية فى أفريقيا مثل الصين. بل وجاءتها الرياح بما تشتهيه، ممثلة فى إقبال رؤساء مهمين لها الآن على الحضور إلى هذا المؤتمر، بوصول معظم رؤساء دول حوض النيل، أثيوبيا- أوغندا- تنزانيا- رواندا- الكونغو- السودان، وذلك فى ظروف يحتد فيها الحوار حول مياه النيل، واتفاقيات المياه مع دول حوض النيل...

ولذا كاد الإعلام المصرى يفرد لهذه اللقاءات أكبر مساحة من تلك الخاصة بالحديث حول اللقاء مع الصينيين، ولعبت الصور المبهرة فى شرم الشيخ، وهو الموقع الذى يبدو خارج الإطار المصرى التقليدى فى القاهرة، مما جعل صور الحفاوة إضافة قوية بذاتها لصور المصالح المتحركة فى جعبة الجميع.

بدأت الصين حملتها كما هو منتظر بلغة الأرقام، والأنظار تتجه إلى حجم تجارة الصين مع أفريقيا الذى تزايد عشرة أضعاف فى أقل من عقد من الزمان! بدا الرقم مثيرا «للأحقاد» إذ بلغ أكثر من مائة مليار دولار بين ٢٠٠١-٢٠٠٩. ولكن الصين سارعت بالرد بأنها ليست مثل غيرها تستنزف ولا تعطى، فحجم صادراتها للقارة إن كان قد بلغ ٥١ مليار فإن وارداتها منها تصل إلى ٥٦ مليار، وبالأسعار العالمية بالطبع. ومعنى ذلك أنها أكثر توازنا من غيرها فى هذا المجال، تبلغ استثماراتها فيها حوالى ٦ مليار دولار. هنا رقم غير لافت كثيرا إذا علمنا أن مجمل استثمارات الصين خارجها تصل لحوالى ١٤٠ مليار دولار. ومن ثم يضع ذلك علامة استفهام أمام

استفادة أفريقيا من الصين خارج نطاق سعى الصين للتجارة التى لا تفيد أفريقيا كثيرا. ذلك لأن المواد التى تأخذها الصين مواد معدنية وخاصة البترول، بينما حجم واردات أفريقيا الكبيرة من الصين هى بضائع لا تفيد فى تنمية صناعة أو أدوات إنتاجية فى أفريقيا. من هنا بدأ الهجوم على الصين- من قبل وأثناء- مؤتمر شرم الشيخ، واضطر ذلك الجانب الصينى إلى إطلاق دفاعاته بالإشارة إلى القروض الميسرة فى الفترة القادمة والتى قد تصل بين عشرة وخمسة عشر مليار دولار، بالإضافة لما سبق تقديمه فى السنوات القليلة الماضية والتى وصلت إلى ٤٦ مليارا من الدولارات حتى عام ٢٠٠٨ على نحو ما ذكر رئيس الوزراء الصينى نفسه.

تحاول الصين أن تعبئ المجموعة الأفريقية مجتمعة خوفا من تسلل الحملات المعادية لها فى كل موقع على حدة، وهو أسلوب لجأ إليه الآخرون مبكرا منذ مؤتمرات الكمنولث البريطانى والفرنكفونية الفرنسى، بل والأحدث كان القمة الأمريكية الأفريقية (أجوا) منذ أواخر عهد الرئيس كلينتون وحتى الآن، وأعقب ذلك دعوات اليابان وكوريا وحتى تركيا لمؤتمرات مشتركة مماثلة، لكن كل ذلك لم يقنع «الإخوة العرب» بتكرار القمة العربية الأفريقية التى سبقت معظم هؤلاء منذ اجتمع مؤتمرهم الأول عام ١٩٧٧!

الصين تخشى الهجوم الفردى على نحو ما بدأ فى دول أفريقية كبرى مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا أو صحافة كينيا القوية،، وينضم إليهم مؤخرا القيادة الليبية، متهمة الصين بأنها إمبريالية جديدة بهجوم صينى اقتصادى مؤثر على إمكانيات تطور القارة!.. ويلفت النظر فى الخط الهجومى الجديد على الصين أنه يمضى- دون إحساس بأى تناقض- على وتيرة التخويف السابق عقب الحرب الثانية، بأن «التنين الأصفر» الشيوعى المرعب فى ذلك الوقت سوف يهدد السلام العالمى وتوازناته

الجديدة فى عصر العولمة المبكر، لذا فإن ما تواجهه الصين الآن أكثر من غيره، ليس هو الجانب الاقتصادى، وإنما الجانب السياسى والإعلامى الذى يخشى نهوض الصين الثانى، بالرأسمالية هذه المرة، بعد حملات الموجة الأولى على الصين الشيوعية.

ومع ذلك فما يجب نقده فى الصين ليس خطة نموها وإنما أدائها لهذا النمو تجاه الآخر مما يثير حملات منطقية أحيانا ضدها، فهى مثلا تدعم حكما فى السودان عليه علامات استفهام عديدة من «المجتمع الدولى»، وتبدو علاقته بالصين وتأمين الصين له مقابل انفرادها بمجال البترول هناك مثيرة للجميع، ويقترب ذلك من علاقتها مع نظام زيمبابوى ومشاكل الرئيس موجابى عديدة، ومن سوء حظ الصين أيضا أن تتجه استثماراتها «واستغلالها» لنظم غينيا (بعد الانقلاب) وغينيا الاستوائية والنيجر.. وكلها حكومات فاسدة أو انقلابية لا تلقى ترحيبا من الدول الأخرى..

إن معظم مواقع الهجوم على الصين. وحجم الدفاعات الصينية يجعلنا أمام عودة فرعية للحرب الباردة فى وقت تتصور فيه بعض الأقلام أن الصين مهما كانت «توسعاتها»، فهى من موقع الدول لنامية أصلا، وأنها مكسب لنهوض هذه الدول لا عليها، وأنها احتياطى لموقف صلب بين دول الجنوب مجتمعة لو أمكن الترتيب لذلك جيدا بتعاون متوازن مع الصين، وهذه الرؤية جديرة بالنظر طبعا، لو درسنا موقف الصين جيدا فى المسائل الحيوية لبلدان الجنوب، أما انتظر مواقف مثالية الآن فى ظل غياب الأيديولوجيات النهضوية الكبرى، قومية أو اشتراكية أو مثل ذلك، فإننا لا يمكن أن نتخذ مواقف دعائية فقط تدخل فى إطار الحرب الباردة وليس فى إطار الفكر السياسى حول بناء كتلة الجنوب، ويتصور مفكر مثل سمير أمين

مستقبلا لمثل هذا الجهد من خارج الصين، ومن داخلها أيضا عبر حوار متصل مع قوى داخل الصين تقف إلى جانب بناء تعاون استقلالى حقيقى مع شعوب الجنوب، ولا ينفى ذلك وجود قوى توسعية فى الصين أيضا لا تهتم إلا بالنمو الاقتصادى، هذا ما تصورت أن تشرع فيه قوى نهضوية عربية ذات تأثير اجتماعى، وثقافى وسياسى أحيانا فى مصر وليبيا والجزائر، لصالح تعاون مثل ذلك الذى بدأ مع باندونج قديما وإن كان الزمان غير الزمان.. والناس أيضا.. أما مصر المضيفة فقد كان مثل هذا المؤتمر مكسبا خاصا لدبلوماسيتها بعيدا عن موضوعه الرئيسى. انشغلت مصر برؤساء دول حوض النيل من الحضور بأكثر ما انشغلت بالصين. فتجارتها مع الصين تكشف عن سوءات التجارة والاقتصاد فى مصر حيث تبلغ وإرادتها من الصين حوالى عشرة أضعاف صادراتها، ولا تزيد الاستثمارات الصينية عن ٣٠٠ مليون دولار بما جعل النقد المصرى (غير المفهوم باعتباره تقصيرا أيضا) مضافا إلى نقد الضيوف الآخرين تجاه الصين. ويبدو أن الإعلام المصرى شعر بذلك بدوره فاقتصر على تحية من حضر من رؤساء حوض النيل ونشاط الرئيس المصرى معهم، وبدت أحاديث المسئولين المصريين فى هذا الشأن «إغراء بمستقبل» التحرك المصرى الأفضل تجاههم بعد غياب طال، وساهم فى تعقيد العلاقات التاريخية السابقة...

◆◆◆

■ المقال الثامن:

فرنسا ومشاكلها في القارة

■ ١- تحرك «الغوغاء»:

أصابتنى الدهشة، بل والانزعاج الشديد حين رأيت السيد «دوفيلبان» الشاعر ووزير الثقافة السابق، ورئيس الحكومة الفرنسية، يدعو «لمؤتمر قومي» – مع تصاعد أحداث باريس آخر أكتوبر ٢٠٠٥ – تحت شعار «فرنسا تواجه الإرهاب» وجاء ذلك عقب تصريحات وزير داخليته عن «غوغاء الضواحى» وتصريحات أخرى عن العرب والمسلمين ومصدر دهشتي هو هذه السرعة التى يلجأ فيها مسئولون فرنسيون عقلاء إلى جنون إدارة أمريكية انعزالية مثل إدارة «بوش»، فى حملاتها المسعورة في كل مكان تحت نفس الشعار «مواجهة الإرهاب»....

نسى هؤلاء المسئولون الفرنسيون أن نظامهم هذا ليس إلا وريث الثورة الفرنسية الشعبية العظيمة التى بقيت لقرن على الأقل عنوان «الغوغائية» عند أوربيين كثر. وبدلا من تأمل معنى ذلك في تاريخ المجتمعات، يستحضر مثقف فرنسي مثل «دوفيلبان» ومغترب فرنسي مثل «ساركوزى» موقف السلطة المعزولة عن جماهيرها ومهمشيها في أية حكومة من الدرجة الثالثة في العالم الثالث، رغم أن دور الدولة في فرنسا يظل ذا دلالة اجتماعية مهمة إزاء كل إجراءات العولمة ضد الدولة.

وما نريد أن نصل إليه هنا هو ذلك الالتفاف السريع على الموقف الاجتماعي المتدهور والانضمام السريع لمعسكر «مواجهة الإرهاب»، إنني واثق أن ذلك ليس لعدم معرفة المسئولين الفرنسيين بالفرق بين المشكلة الاجتماعية و«المسألة

الإرهابية»، ولكن لأن هذا التفسير يحدث –فيما يبدو– مزيدا من الدفء في الانحرافة الفرنسية الحالية إلى المعسكر الأمريكي من جهة، كما يوفر تفسيرات مريحة أكثر في تحليل سلوك الآلاف من الشباب الفرنسي حين يلقى العبء على «المسألة الإسلامية» والأصولية من جهة أخرى .....

يظل من اللافت أن الشخوص التى تتهم جماهير عشرات الضواحي بالغوغائية أو تستدعى «مقولة الإرهاب»، أو التبسيطات «الغوغائية» باتهام العرب والمسلمين، هم من أجيال قريبة شهدت – وقد تكون شاركت – في «ثورة الشباب» في جامعات فرنسا بما عرف بثورة التجديدات الشبابية للمجتمع عام ١٩٦٨ بينما بدت متهمة بالغوغائية حين استولى الشباب على مدرجات الجامعة وأشاعوا الفوضى في بعض المدن ثم أعقبتها تغييرات كبرى فى أوروبا والعالم بالفعل.

كذلك ينسى هؤلاء أن حركات التضامن الأوروبية في السبعينات مع حركات التحرير في العالم الثالث وخاصة العربية والأفريقية تحديدا والتى سميت بالألوية الحمراء وغيرها من المسميات في ألمانيا وإيطاليا واليابان وفرنسا نفسها، أطلقت عليها وسائل الإعلام الاوروبي مسمى الحركات الإرهابية، بل وذكرت بعض صحفهم أن مصريا يقود بعضها!! (دير شبيجل ٢٤ -١٠-١٩٧٧) وراح «مهدي بن بركة» ضحية مثل هذا الاتهام بمساعدة الإرهاب! وقد أثارت مثل تلك الاتهامات مشاعر أبناء العالم الثالث في ضواحي فرنسا نفسها وغيرها مما جعل السلطة الفرنسية تبدأ في معالجة أحوال الضواحي فيما عرف بالخطة الأولى عام ١٩٧٧، ثم توتر الموقف ثانية في الثمانينات إزاء تراخي البيروقراطية الفرنسية فأُنشئ المجلس الأعلى للاندماج الاجتماعي ١٩٨٩، ثم أنشئت وزارة المدن عام ١٩٩٠، ولكن التوتر لم يهدأ فوضعت الخطة الثانية للاندماج الاجتماعي عام ٢٠٠٤، فهل

كان كل ذلك تمهيدا لمخططات الإرهاب عام ٢٠٠٥، أم نتاج أوضاع اجتماعية تتجاهلها أوروبا وخاصة الفرنسيين الذين لم يعد يمينهم المتصاعد يقبل العرب أو الأفارقة.

وبدلا من استحضار دور الدولة في حفظ حقوق المواطنة في فرنسا راح المحافظون الجدد الفرنسيون يحيلون حالة التفكك والتشوه الاجتماعي، بل وعملية الإقصاء الاجتماعي إلى ذاكرة «الاستعمار الداخلي» بأكثر من اللجوء للتحليل الاجتماعي. «والاستعمار الداخلي» الكامن في العقل الفرنسي هو الذي فرض منذ وقت طويل فلسفات الإدماج والتمثل في الثقافة الفرنسية الاستعمارية بدلا من تصور الوضع المناسب «للآخر» ولو كان من أبناء المستعمرات، أو حتى من أجل إدارة المستعمرات. ومع ضعف فرنسا وخسارتها لوضع «السيد» على مساحة واسعة من أفريقيا وآسيا والكاريبي بما كان يتيح لطبقاتها الحاكمة وثقافتها الاستعمارية بسط روح «الفوقية» وأرستقراطيتها على عوالم خارجية أصبح لا مفر من الانكفاء في حدودها الداخلية – رغم محاولات الديجولية التوسع فى أوروبا بدلا من القارات الثلاث الأخرى عندئذ، أصبحت آلية «الاستعمار الداخلى» الفرنسية تصب على رءوس «المقيمين الأجانب» في مدن باريس وضواحيها مهما توطنوا!

إن السياسة التى تجاهلت أوضاع أطراف اجتماعية مثل سكان الضواحي، ليست ذات بعد خاص بعقلية «الاستعمار الداخلى» فقط أو بمسألة «الهوية المركزية» المتعصبة للفرنسيين وحدها، وإنما تمتد أيضا لإنكار الذاكرة الاجتماعية في فرنسا نفسها، وذلك فيما يتعلق بملايين الأفارقة والعرب الذين دافعوا عن كيان المجتمع الفرنسي نفسه على مدى حوالى القرنين. فمنذ سياسة التوسع الفرنسي التي نتجت عن نمو الرأسمالية الفرنسية ، استدعت الطبقات الجديدة كل تراثها في الفكر

الفرنسي العنصري من «مونتسكيو» حتى «رينان» و«لوبون» لتعبئة الألوف من أبناء المستعمرات في فرق «فرنسية» لفتح مستعمرات جديدة واستجلبت ألوفاً أخرى منذ أواخر القرن التاسع عشر لتبني في المدن الفرنسية أجمل شوارعها وضواحيها.

وفي المقابل كان الآلاف من الفرنسيين يتوجهون لحياة الاستيطان والحكم في المستعمرات (أو فيما وراء البحار حسب التعبير الفرنسي) لإدارة تحويل الثروات والمواد الخام إلى العاصمة الأم. وكلنا يذكر معاناة شعوب الجزائر وغيرها من ادعاء «الجزائر فرنسية» أو تسمية أربعة عشر إقليما أفريقيا في غرب ووسط أفريقيا «بالجماعة الفرنسية» لغرب أفريقيا أو أفريقيا الاستوائية (مقابل تعبير أكثر حياء للاستعمار البريطاني باسم «الكومنولث»). كانت هذه هي المرحلة الأولى لشقاء ملايين الأفارقة من أجل زراعة الكاكاو (للشيكولاتة) والفول السوداني (للزبد الصناعي) والبن (لكافيه الساعة الخامسة!)، ثم كانت المرحلة الثانية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، وبدأ ما عُرف باسم «فرق الرماة السنغالية» يشكل أحد معالم الفرق العسكرية الفرنسية التى تتقدمها «فرق الرماة» من الحوائط البشرية الإفريقية (مقابل تعبير بريطاني أكثر حياء أيضا باسم قوات «حملة البنادق») .....

ونعرف جميعا من دراسات معروفة أن حوالى ثمانية ملايين مقاتل من أفريقيا وآسيا والكاريبي استخدمتهم القوات الفرنسية والبريطانية في معارك لا ناقة لهم فيها ولا جمل على الأراضي الأوروبية وخارجها (من نظم رأسمالية وفاشية)، بل إن دراسة أخرى ذكرت أن مجمل من خدموا مباشرة في فرق مساعدة للجيوش الأوروبية قد بلغوا ٢٦ مليونا من القارات الثلاث!

وقد دهشت يوما من حملة فى صحف السنغال لم تتوقف بعد لدفع فرنسا إلى تعديل قانون معاشات ثمانين ألف مقاتل سنغالي في الحرب الثانية ما زالوا أحياء ولا

تتعدى معاشاتهم مائة يورو مقابل أضعف ذلك للجندي الفرنسي. وما نريد ذكره هنا أن تعبير «الرماة السنغاليين» لا يقتصر على أبناء السنغال الذين دافعوا عن الأراضي الفرنسية أو عن مصالح الرأسمالية الفرنسية داخل أراضيها أو خارجها، وإنما يشمل التعبير الملايين التي حاربت أو ساندت القوات المحاربة من المستعمرات المختلفة في أنحاء أفريقيا، ولذا اعتاد العقل الفرنسي الاستعماري أن يصف هؤلاء «الآخرين» بالسنغاليين وها هو يسميهم الآن «بالأوغاد» أو الإرهابيين الأفارقة والعرب حتى لا يتعب نفسه بمشقة دراسة الحقوق التاريخية والعدل المتوجب الالتزام به.

لقد لفت نظري أيضا وأنا أتابع أدبيات استغلال الأوروبيين للأفارقة في الحربين العالميتين، ما ذكرته المصادر عن تعليمات تشرشل الإعلامية عن حظر ممارسة «الحاجز اللوني» في الجيش، بينما حملت برقيات منه إلى سفاراته تعليمات أخرى لمنع تطوع المهنيين السود الذين يتطلعون للعمل كطيارين وأطباء، حتى لا يحصلوا على مراكز في الجيش الأوروبي. ومثل ذلك ما قرأناه وذكره بعض الرؤساء الأفريقيين في باريس في الذكري الستين للحرب العالمية عام ٢٠٠٤ – ناهيك عن كافة الدراسات الأوروبية نفسها – عن أمر ديجول بتسريح الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بعد معركة البروفانس الشهيرة في ٢٣ أغسطس ١٩٤٤ وذلك فيما سمى بعملية « تبييض الجيش الفرنسي المنتصر» مع إعلان نهاية الحرب. وقيل ذلك في مناسبة احتفال فرنسي وأفريقي بالذكري الستين لتحرير البروفانس على يد الرماة الأفريقيين في أغسطس ٢٠٠٤ !!

وقد شاء فنان روائي وسينمائي سنغالي شهير مثل «عثمان سمبين» أن يسجل يوما آلام الأفارقة وذكرياتهم عن بؤس مكافأة الأوروبيين لهم عما بذلوه معهم في

حروبهم العالمية ، فلم يجدوا إلا قصة «معسكر تياوري» عنوانا لفيلمه عام ١٩٨٨ حيث مات المئات من الأفارقة بالرصاص بتهمة التمرد، ودفنوا هناك في مقابر جماعية.

أما صحيفة ليبراسيون الفرنسية فقد ساهمت في احتفالات عام ٢٠٠٤ بذكري الحرب الثانية مع «محاربين قدامى» أفريقيين (ولا يستعمل الإعلام ولا الثقافة الفرنسية هذا التعبير كثيرا) وأبرزت من بين أقوال بعضهم في أغسطس ٢٠٠٤ « أنه لم يعد ينتظر شيئا من فرنسا، ولكنه يشعر أنه من المحزن ألا يحظي أبناؤنا بحق السفر إلى فرنسا!!».

أعتقد أن هذا المعنى هو الذي تحول إلى ميراث وذكريات ما زال يحملها أبناء أفريقيا والشمال الأفريقي في مخزونهم الذي يفجره الوضع الاجتماعي البائس، والتشوه الاجتماعي لوجودهم في المجتمع الفرنسي، رغم تعدد أجيالهم بين الفرنسيين ...وكفرنسيين. ولعل الآلاف منهم بات يدهش من ضمه إلى بؤر الإرهاب التى تعيش على ذكرها آلة الإعلام الأمريكي ويلتحق بها الإعلام الأوروبي بكثافة الآن. وأظن أن الرئيس الفرنسي «جاك شيراك» قد أدرك ذلك ضمن حديثه عن أسباب الأزمة ومأزق الهوية فأشار بقدر من المسئولية إلى «أزمة المعنى» وأزمة المعايير.. ليربط بعدها الانضباط بالعدل!! وهذا ما ينتظره ملايين «المتوطنين» الأفارقة والعرب في الضواحي الفرنسية!

٢-صعوبة الاعتذار عن التاريخ الاستعمارى

حيث تفشل فرنسا فى استعادة أمجادها الديجولية تجاه شعوب العالم الثالث، أو إزاء التحدى الأمريكى لها فى معظم مناطق نفوذها، بل واضطرارها- المخزى- لمشاركة الأمريكيين سياساتهم فى الخليج وسوريا ولبنان، لا تجد فرنسا استعادة

مجدها إلا فى إعادة كتابة التاريخ، وخاصة التاريخ العربى صاحب العلاقة معها، علاقة الاستعمار الفرنسى البائس طبعا والذى شمل أجزاء كبيرة من الوطن العربى، وامتد إلى أقاصى الأرض من الهند الصينية إلى أمريكا الوسطى.

وقد أطلق عدد من أحرار فرنسا على هذه المراجعة «حرب الأمجاد الفرنسية، وأسماها آخرون «الحرب على التاريخ الفرنسى» وذلك حين تقدم برلمانيون كثر وخاصة من اليمين الفرنسى «بمشروعات قوانين» للنص على تمجيد «الدور 'لإيجابى» للاستعمار الفرنسى، وإعادة بناء ذاكرة الفرنسيين.

هذا ما صمم اليمين الفرنسي، وأغلبية الجمعية الوطنية الفرنسية عموما، على تأكيده فى القانون رقم ١٥٨ فى ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ والذى رفض البرلمان الفرنسى التراجع عنه بناء على طلب نسبة من النواب فى نوفمبر الماضى وكانت مجموعة برلمانية تحاول الاستجابة لمطالب أطراف عديدة مثقفة وتعليمية -فى فرنسا فضلا عن احتجاجات أبناء بلدان المغرب العربى وخاصة فى الجزائر.

والموضوع يتمثل فى هجمة اليمين والوسط الفرنسى مؤخرا لوقف ميول بعض الدوائر الفرنسية للتحرر من النفوذ الأمريكي، والاقتراب من لدان الجنوب، فى صور مختلفة كان أحدها فى العالم العربي، فى محاولة فرنسية للاحتفاظ بمكانتها فى اتحاد أوروبى مستقل. وقد نجح هذا اليمين، ضمن نجاحاته السياسية والاقتصادية، فى مهاجمة البعد الثقافى والفكرى الذى يبقى لفرنسا فى علاقاتها مع هذه العوالم الخارجية، وضمن ذلك إعادة صياغة التاريخ والوقائع التاريخية نفسها لصالح فئات فرنسية إمبريالية وضد الهويات الوطنية لشعوبنا فى بلدان الجنوب.

كشف عن ذلك مؤخرا صدور القانون الذى اشتهر «بقانون ٢٣ فبراير ٢٠٠٥»حول الدور الإيجابى للوجود الفرنسى فى مستعمراتها، وإلزام المؤسسات

التعليمية والجامعية بالتعبير عن ذلك فى تدريس التاريخ. وتلزم هنا القراءة الدقيقة لبعض مواد هذا القانون الذى ينص فى مادته الأولى على أن «تعبر الأمة عن عرفانها بالدين للنساء والرجال الذين شاركوا فى العمل الذى قامت به فرنسا فى مستعمراتها وخاصة فى الجزائر والمغرب وتونس والهند الصينية.. وأن تعترف (الأمة الفرنسية) بالآلام والتضحيات التى تحملها النساء والرجال والعسكريون.. فى هذه الأقاليم».

أما المادة الرابعة فى القانون فتنص على «أن تمنح مقررات الجامعة المكانة المناسبة التى يستحقها وجود فرنسا فيما وراء البحار خاصة فى شمال أفريقيا... ولابد أن تعترف برامج التعليم المدرسى بالدور الإيجابى الذى حققه الوجود الفرنسى فيما وراء البحار وخاصة فى شمال أفريقيا، وعليها أن تسجل المكانة اللائقة التى يستحقها هذا التاريخ وتضحيات أفراد القوات المسلحة الفرنسية».

وفى مثل ذلك من صياغات القانون وقوانين سابقة يذكر البرلمان قوانين خاصة بإنشاء مؤسسة لإعادة بناء كتابه التاريخ ودراساته فى الجزائر بشكل خاص، وذكر كلمة «حرب الجزائر» بدلا من «قوات حفظ النظام» حتى يحصل بعض الفرنسيين على وضع «المحاربين القدامي» دون غيرهم من أبناء الجزائر الذين حاربوا مع فرنسا ضد إخوانهم أثناء الثورة الجزائرية (الحركيين وعددهم حوالى ٢٠٠ ألف جزائري).

حين أبدأ بلوم موقفنا كمثقفين عرب فى السكوت على صدور مثل هذه التشريعات ذات الطابع العنصرى فعليا فى البلدان الغربية، فإننى أريد التنبيه بأن ذلك يمثل خطرا مباشراً على التعامل مع أبناء البلاد العربية والأفريقية فى البلاد الأوربية على نحو ما يظهر فى الموقف من الهجرة العربية الأفريقية والمساعدات

الأوربية للشعوب الأفريقية الفقيرة أو استمرار الاضطهاد وسياسات الإفقار حتى فى مجال الزراعة وليس فقط فى قوانين مواجهة الإرهاب؛ ذلك لأن الأوروبى سوف ينزع من نفسه نهائيا أى إحساس بالذنب التاريخي عن فترة استعماره وقهره لهذه الشعوب ولابد أننا قد لاحظنا الرفض الأوروبي الدائم لفكرة الاعتذار وطرح فترة تسامح جديدة بين العالمين.

وقد انتبه آلاف المثقفين الفرنسيين أنفسهم لمخاطر ذلك على وضع ومستقبل الليبرالية والديمقراطية والاندماج الاجتماعى فى بلادهم، فما بالك ببلادنا، وخلال تلك الشهور التى مضت على صدور القانون قام أكبر أساتذة التاريخ الفرنسى (كلود ليوزو وغيره) بإصدار بيانات مضادة للقانون مطالبين الجمعية الوطنية بمراجعته، كما وقع أكثر من ألف مدرس وكاتب فرنسى بيانات احتجاج على القانون، وكذلك فعلت جمعيات حقوق الإنسان ـ ومناهضة العنصرية، والحوار حول التاريخ الفرنسي، ثم مؤتمر جمعية القلم الدولية (يونيو ٢٠٠٥).

ويتركز الاحتجاج من جانب المثقفين الأوربيين على الكثير من جوانب القضية بعضها يتعلق بحرياتهم المباشرة فى دراسة تاريخهم دون نص رسمى من الدولة وصفه بعضهم بالأكاذيب الرسمية، ويتعلق الآخر بمباديء حرية الفكر والتعبير، أو بطبيعة صياغة الذاكرة الوطنية بناء على جدل تاريخى وليس على الطبعة الموحدة وذكر البعض أن تمجيد تاريخ فرنسا الاستعمارى يعنى تمجيد أعمال مجرمى حرب إلى حد طلب أعضاء الجيش السرى الفرنسى فى الجزائر وأصحاب الأقدام السوداء إقامة نصب تذكارية لهم فى جنوب فرنسا. وذكر بعضهم بما جرى حول منع مناقشة مسألة الهولوكوست (المحرقة) فى قانون آخر منذ ١٩٩٠.

على الجانب الآخر من المتوسط، استشاطت أطراف كثيرة من النخبة الجزائرية

من صدور هذا القانون الذى «يمجد الاستعمار الفرنسي» وخاصة فى الجزائر! بينما تسعى الشعوب للحصول على اعتذارات من بعضها تجاه الآخر، بدأت به فرنسا نفسها باعتذار ألمانيا وتشغل القضية كلا من كوريا والصين.. إلخ، وإذ بفرنسا تسعى بعد صدور هذا القانون الذى يخص الجزائر دائما بالذكر، بالحصول على معاهدة صداقة وتعاون خاصة مع الجزائر تتجاوز كل المآسى لتنفرد بعلاقة خاصة جديدة فى مواجهة النفوذ الأمريكى الزاحف على المغارب عموما.

إن جوهر الانتباه فى الحملة الواجبة على القانون الفرنسى ١٥٨ - ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ هو أنه يطلب من الشعوب شطب ذاكرتها الوطنية فى فترات بالغة الثراء من تاريخها نتج عنها دفع حركات وطنية، واجتماعية جديدة ومحاولات بناء حديثة، فى الوقت الذى يمجد «الدور الإيجابى للوجود الفرنسى» والوضع اللائق الذى تستحقه القوات المسلحة التى «عملت» فيما وراء البحار. ومعنى ذلك أنه يصبح علينا مراجعة تاريخنا الوطنى الحديث الذى يقوم على المقاومة الشعبية الشهيرة للحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام أو مقاومته الإنجليز فى السودان والعراق.. أما الأدبيات المغاربية فإنها تزخر بمآسى الاستعمار الفرنسى ضد الثقافة والهوية والأرض والبشر على السواء، لذلك فإننى آسف أن تقتصر إثارة هذه القضية الخطيرة على بعض مثقفى أو سياسى الجزائر أو المغرب وحدهم؛ لأننا جميعا - مشرقا ومغربا - مطالبون بوقفة تستحقها الأوضاع المتردية فى المنطقة، شاملة المصالح المادية، والوضع السياسي، وقضايا الهوية.

◆ ◆ ◆

■ المقال التاسع:

تركيا .. وتمددها الأفريقى

انعقد مؤتمر القمة التركية – الأفريقية بين ١٨-٢٠ أغسطس ٢٠٠٨ بحضور ممثلى خمسين دولة أفريقية بين رئيس دولة وحكومة ووزراء خارجية ، وسبق هذا المؤتمر – الفرح – اجتماع للمنتدى المدنى من خمسمائة عضو من المنظمات الأهلية والتجارية الأفريقية من أنحاء القارة! هكذا تمد تركيا ذراعيها أيضا إلى القارة السمراء البيضاء بعد نشاطها الكبير وسط آسيا والشرق الأوسط، وكنا نظن أنها قاصرة على امتدادها فى شمال أفريقيا وخاصة ليبيا، وإذ بها أكثر حيوية مع جنوب أفريقيا وأثيوبيا ونيجيريا، وتمتد عبر اثنتي عشرة سفارة ستصبح ضعفها وأكثر فى أقرب وقت ...

والحفل التركى لا يخفى هدفه المباشر، حتى القصير جدا منه، وهو التنافس مع أوروبيين (النمسا – أيسلندا) حول مقعد مجلس الأمن غير الدائم فى أكتوبر القادم. أما الهدف الأبعد نسبيا فهو الحصول على وزن بين بلدان الجنوب يؤهلها أكثر لدور موعود به فى الاتحاد الأوروبى، بل واتحاد المتوسط الدائر الحديث عنه الآن.

وتركيا الآن نموذج لمسعى « الدولة الوطنية » فى إطار العولمة تلعب قواها الرأسمالية بجدية فى إطار المركز والأطراف، بل وبين «الأطراف» المتنازعة نفسها فى الغرب والشرق. كما توفق بين الدونة المدنية والإسلامية والعسكرية، وبين الأوروبية والآسيوية. وهى مع أفريقيا ستجمع بين الحداثة وتقاليد المجتمع الدولى، وبين التراثية حيث يلمح بعض مفكريها بافتخار إلى تاريخ الدولة العثمانية التى امتدت إلى سواحل المحيط الهندى، وإلى شمال بحيرة تشاد والصحراء النيجيرية

...لكن الأتراك لا ينافسون العرب فى اللغة التاريخية، وإنما يقتحمون القارة بلغة الاقتصاد من مساعدات تصل إلى حوالى مليار دولار إلى استثمارات حكومية تصل لمثلها. بينما العقود المباشرة تصل إلى خمسة عشر مليارا. أما التبادل التجارى فتتصاعد أرقامه، ويا للغرابة بين أعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ بنسبة ٣٠٠٪ حسب تقديرات مسئوليهم، لتقفز من خمسة مليارات إلى خمسة عشر مليارا. فأية دولة متوسطة الإمكانيات هذه؟ تقفز السنوات بين إيديها مثل مسبحة نحو المستقبل الثرى بالفاعلية، رغم شروط التبعية الاقتصادية وحتى السياسية التى تحكمها مثل الكثيرين، لكن الواضح أن الأتراك يشعرون بثقل المنافسات من حولهم، وهى لا ترحم، سواء كانوا الروس أو الإيرانيين وحتى جمهوريات وسط أوربا.

والذى أريد أن ننتبه إليه، هو أن طبيعة التوجه الإسلامى أو العلمانى لا تذكر على جدول العلاقات الخارجية ومكانة البلاد بأى شكل. بل إن الأرقام المذكورة، على امتداداتها فى التاريخ تتجاوز سنوات الصراع الأخير حول العلمانية والدينية على السواء ... ومن الواضح أن العمل الحقيقى لبناء دولة رأسمالية حديثة يتجاوز كثيرا من المقولات التى تنشغل بها جماهير منطقتنا وحدها لاهية عن حقيقة التطورات العالمية الجارية.

دعونا الآن نعقب على بعض دلالات المؤتمر من خلال أحداثه أو من خارجها. كاد يغطى على وقائع المؤتمر مجرد حضور الرئيس السودانى عمر البشير. وكانت أجهزة الإعلام قد فوجئت بقدرته على السفر رغم تهديدات المحكمة الجنائية الدولية، ما لم تكن أدهشتهم جرأة تركيا على دعوته! وقد أتاحت هذه الأجواء للرئيس السودانى وسفيره فى الأمم المتحدة الذى صاحبه إلى تركيا أن يظهروا تحديهم للجميع – علما بأن الرئيس السودانى اعتذر عن سفرتين بها بدا تخوفا من

الموقف الدولى، لكنه بدأ يكتسب شجاعة أكثر على التحدى بفضل بعض عناصر الموقف الداخلى، بل والدولى نفسه. وقد حاول الأتراك التغلب على الموقف بترديد أن المؤتمر يتم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقى، ويضم دول القارة دون استثناءات، وراح الرئيس التركى يردد أكثر من مرة أنه أوصى الرئيس السودانى بضرورة حل «مأساة» دارفور و«بدون عنف»، كما ضمنوا البيان الختامى للمؤتمر إشارة واضحة إلى مسعى المجتمعين لإقرار السلام والأمن، و«احترام القانون الدولى» وقد تدهشنا الجملة الأخيرة فى مثل هذه المؤتمرات إلا أن تشير هنا للحالة السودانية ..! ...وعلينا أن نتصور كيف أجبرت تركيا على ترديد مثل هذه المقولات وعليها ما عليها حول الأكراد مثلا.

النقطة الأخرى الجديرة بالاعتبار، هى موقف « الحالة العربية » من مثل هذه الأشكال للعمل على صعيد دولى، وخاصة فى مجال العلاقات العربية الأفريقية ... فإذا كانت قضايا عارضة – بدرجة او بأخرى – مثل عضوية مجلس الأمن أو حتى الرغبة فى دخول الاتحاد الأوربى، تدفع بلدا بعيدا عن القارة الأفريقية ومتوسطة القدرات، لدخول ساحة العمل الدولى من وسع أبوابه على مستوى نشاط الصين أو اليابان أو الهند الذين عقدوا مثل هذه القمم مؤخرا مع أفريقيا، فقد يلفت ذلك انتباه الحكام العرب لسوء موقفهم فى قضية مثل التعاون العربى الأفريقى، وقد انعقد لها مؤتمر مبكر وناجح سابقا على نمط مثل هذه المؤتمرات فى أطراف من العالم، وهو القمة العربية الأفريقية عام ١٩٧٧، ثم لم يستطع العرب العودة إليه بعد ثلاثين عاما؟

كيف تسمح الدبلوماسية العربية لنفسها بهذا التجاهل لمصالحها لأسباب تخجل أية دولة صغيرة عن ذكرها مثل حضور أطراف لا ترضى دولة عربية (الصحراء) أو

خلاف حول دارفور إلى غير ذلك مما لا معنى له فى عقد مؤتمر له دوريته المقررة ولجانه المؤسسية، وأدواته الاقتصادية والسياسية على السواء بما يتجاوز حضور هذا أو غياب ذاك. وحتى في اجتماع القمة الأفريقية فى شرم الشيخ – يوليو ٢٠٠٨ – لم يستطع أحد فيه أن يدفع بالموقف إلا لبضع خطوات لا تبشر بالكثير رغم أنباء القمة الهندية والصينية واليابانية. وقد طرحت بدائل للقمة المؤسسية هذه فى شكل منتديات عربية أفريقية، على مستوى رئاسى أو وزارى، ولم تتقدم الخطوة كثيرا فى أروقة الجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقى، وهذا موقف مثير للأسف والأسى، حيث لا يبدو أدنى اهتمام مشترك بمصائر هذه المنطقة، رغم أن قضية فلسطين لم تحل بعد، وأموال البترول تتزايد بشكل فلكى وتحتاج لآفاق الاستثمار. وقد كانت هاتان المسألتان هما حجر الزاوية فى الدعوة الأولى، منذ أكثر من ثلاثين عاما – إلى القمة العربية الأفريقية. وحتى إذا تجاوزنا هذه الضرورات التى لا تبدو بسيطة، فإن الحركة العالمية لا تقبل الآن الأدوار الفردية المحدودة، التى لا تستند إلى كتل كبيرة، ولذا فإن تركيا – وهى بالمناسبة ما زالت حائرة بين الكتل الكبيرة – تراهن بثقلها الذاتى فى كسب محيط حولها، وإذ بها تتحرك فى أكثر من محيط باقتدار لا يخفى على أحد، بما جعلها تنتزع من الاتحاد الأفريقى نفسه - دائرتنا الاستراتيجية - بيانا بأن تركيا «شريك استراتيجى» ... ولها كل الحق فى ذلك!

◆◆◆

■ المقال العاشر:

فى ساحة الجنوب

■ ١-من بورتو أليجرى إلى مومباى:

اجتمع في مومباي بين السادس عشر والحادي والعشرين من يناير ٢٠٠٤ مئات الآلاف من نشطاء المجتمع المدني والأهلي والحركات الاجتماعية وكبار المثقفين في العالم قادمين من أنحاء المعمورة في إطار المنتدى الأكاديمي العالمي، بهدف التعبير عن حركة مناهضة العولمة في العالم وتحت شعار إن عالماً آخر ممكن.

وإذا كان اجتماع مومباي على الساحل الهندي يعتبر الرابع بعد اجتماعات تمت في دافوس بسويسرا وبورتو أليجري في البرازيل فإنه سيضاف إلى نجاحات هذه المجموعة من البشر الذين يتصورون أنهم رغم فقر حالهم يستطيعون التصدي لهيلمان الأغنياء والملياردرات الذين يجتمعون في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي وفق مبادئ مؤتمر دافوس الذي يجمع الحكام وأصحاب الاحتكارات الكبرى في العالم، ويخطط لاستمرار الهيمنة واقتصاد السوق الحرة، ويرى في الواقع الراهن شيئاً طيباً قابلاً للاستمرار، لو أنه تخلص -وفق خططهم- من مجموعة من الأشرار غير الديمقراطيين وغير الليبراليين، وغير الملتزمين بقواعد النظام العالمي الجديد! ويشيرون في طرف من حديثهم إلى هذه المجموعات المناهضة للعولمة، والتي أصبحت تجتمع سنوياً في إحدى بلدان الجنوب (مصدر الشر!) مرتين: في أميركا اللاتينيةثم في الهند وما بعدها في أفريقيا، مما يوحي بامكانيات تأثيرها في مجريات العالم. ولم لا؟ وقد كان عام ٢٠٠٣ الذي هو من أبأس الأعوام في تاريخ البشرية وحركة العولمة، كان هذا العام نفسه الذي شهد موجات من المظاهرات الصاخبة

ضد الأغنياء وضد العسكريين أو عسكرة العولمة... مرة ضد الاتجاه للحرب في العراق في ٥ فبراير ٢٠٠٣ في أكثر من ٧٠٠ مدينة بالعالم، وأخرى في مارس في حوالى خمسمائة مدينة، بما حشد ما يقارب المائة مليون نسمة في صرخة ضد الحرب دوت في وجه النظم التي تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في أنباء أخيرة ذكر أن أكثر من مائة ألف من النشطاء طلبوا تأشيرة دخول الهند لحضور مؤتمر المنتدى الاجتماعي العالمي، يضاف إليهم الملايين من مدينة الخمسة عشر مليوناً في مومباي. ورغم عدم ارتياح الحزب الحاكم في الهند لهذه التظاهرة إزاء غزله الدائر مع الأميركيين، وخوفاً من احتساب المظاهرات ذات الطابع الشعبي لصالح حزب المؤتمر الذي يشارك بادعاء الديمقراطية والمبادئ الاجتماعية، رغم ذلك، فإنه لا مفر أن اجتماع مومباي يحمل الكثير من الأفكار والمقترحات حول تغيير النظام العالمي، الذي تسوده الولايات المتحدة وكأنها المنتصر الوحيد في هذا العالم.

أصحاب الهيمنة المركزية يبدون متفائلين، وقد تمت سيطرتهم في أفغانستان والعراق، وتجري حلول كثير من مشكلات القارات الخمس وفق توجيهات الإدارة الأميركية.. حتى أعضاء حلف الأطلنطي باتوا منكسرين أمام الرغبات الأميركية.

لكن الشعوب التي تعيش بالأمل أكثر مما تحيا بالوقائع اليومية البائسة قد تحمل تفاؤلاً من نوع آخر، وفق ما تحققه بين يوم وآخر من تقدم، ويبدو هذا النهج صحيحاً أو واقعياً في أكثر من قارة وبين بلدان الجنوب، ولكنه للأسف أقل واقعية على المستوى العربي تحديدا.

سوف تأتي شعوب أميركا اللاتينية إلى مومباي بتجارب النجاحات الديمقراطية في البرازيل والأرجنتين وإكوادور، وتحديات نسبية لمشروعات أميركا في منظمة

النافتا للتبادل التجاري، كما ستأتي أفريقيا بروح الاتحاد، وبعض النجاحات في التجمعات الإقليمية، والاستقرار السياسي النسبي في إقليم أو آخر. أما الشعوب العربية فسيذهب ممثلوها بالحسرة على العراق، وبالأسى لفلسطين، وبالآلام من سلبيات اجتماعات الشمال الأفريقي والخليج.

ومع ذلك فإن التضامن العالمي الذي تلقاه قضيتا العراق وفلسطين يجعل الإحساس بأهمية هذه الملتقيات العالمية التي تبث الأفكار والمبادئ والتوقعات كفيلة أن تجعلنا هنا نناشد كل القوى الاجتماعية، الأهلية وشبه الحكومية بالحرص على الوجود في مثل هذا الحشد العظيم. إن ثمة أكثر من خمسمائة ندوة وحلقة نقاش وتظاهرة ستشهدها مومباي خلال الأسبوع الثالث من يناير، وأتصور أن يقوم الإعلام العربي بدور متواضع في نقل هذه التظاهرات للمواطن العربي، فلنعتبرها مثل مهرجانات الفنون ورأس السنة وأعياد الميلاد! والحق أن فيها من المعارض ما يجعلها في كل عام مثلاً يحتذى في عدد من العواصم طوال العام.

أما الأجندة المطروحة فإنها تخص الجميع، وكل موضوعاتها تنبئ عن البدائل الممكنة، وعن التنوع الثقافي والفكري الذي تعبر عنه. إن المنتدى الاجتماعي العالمي لا يتوقف فقط عند مواجهته لليبرالية الجديدة أو الرأسمالية المتوحشة أو العولمة الإمبريالية، أو عسكرة العولمة على يد الولايات المتحدة، ولكنه يمتد لأفكار عن الإصلاح الممكن للنظام الاقتصادي القائم، وعن أدوار ممكنة لنشطاء البيئة، والمساجد والكنائس، ولجماعات الإعلام والمعلوماتية البديلة. أي أن يجمع الراديكاليين والإصلاحيين في أعمال جدية مشتركة.

والمنتدى الاجتماعي العالمي الذي تحتشد في إطاره الألوف في مومباي أو غيرها ليس تنظيماً، ولا جماعة فكرية أو سياسية، إنه مظلة تستطيع منها كل الفئات أن تعبر

عن نفسها؛ ولذا فإن جدوله المنشور يشير إلى تنوع لافت في الاهتمامات يجعل عرضها في الإعلام العربي -لو تم ذلك- مصدراً لثقافة جديدة عن أحوال العالم غير ما يشاهدونه -بإلحاح- في فضائياتهم النشطة! ولنلق نظرة على هذا التنوع المثير من الموضوعات والاهتمامات: العناوين الكبيرة تبدأ من العولمة والإمبريالية، إلى الأجندة العسكرية الأميركية، إلى العسكرة والسلام والقطبية الأحادية. ثم ننتقل إلى العدوان على العراق وتداعياته، وإلى فلسطين كحرب مستمرة وإلى إرهاب الدول، ثم قضايا الديمقراطية والتنوع الاجتماعي ومشكلة المياه والصحة والتعليم والهويات الثقافية والدينية، والإعلام والتجارة في النساء سواء مباشرة في حركة الهجرة أو في وسائل الإعلام.

نلاحظ بكل بساطة كيف يرتقي فهم هذا الحشد ليعلو بالمعركة العالمية فوق دعاوى الإرهاب، ويدرك مشكلات الأجندة العسكرية على مستوى عالمي، وليسمي الأسماء بأسمائها في قضية فلسطين كحرب مستمرة، أو قضية النساء كتجارة رخيصة.

بقي أن نعرف كيف تستعد الجماهير العربية لهذه المناسبة العالمية! ولأن الموضوع يحتاج لمعالجة واسعة أخرى، دعنا فقط نعرف أن أقل عدد من التنظيمات الشعبية في مناطق العالم هي التي تصل من العالم العربي، وأن المنتدى الاجتماعي الذي يتمثل في منتديات اجتماعية مستقلة في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا وأوروبا، يجد ممثلي الفكرة في معظم أقطار هذه القارات أو على المستوى الإقليمي إلا منطقتنا العزيزة التي لم تشهد هذا النمط إلا في فلسطين والمغرب، ويتولد ببطء في مصر، أما على المستوى العربي فإن الفكرة ما زالت تحبو..

■ ٢-البرازيل.. قوة لبلدان الجنوب:

لم أشعر بالحاجة إلى وسيلة للاقتراب من مواقع الرأى العام أو التعرف عليه فى

البرازيل بل وبعض أطرافه من أمريكا اللاتينية، عندما وصلت إلى ريو دى جانيرو أواخر أغسطس ٢٠٠٦. فقد كنت وسط أكبر تجمع لدارسى العلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية مجتمعين فى هذه المدينة الجميلة على المحيط الأطلسى، وفى إطار تنظيم جامع هو المجلس الأمريكى اللاتينى للعلوم الاجتماعية (كلاكسو)، وكان معنى ذلك أننى أمام ثروة من الملاحظات والتعليقات يصعب جمعها فى ظروف المسافة الكبيرة التى تستغرق أربعا وعشرين ساعة للوصول من القاهرة إلى ريو دى جانيرو. وقد يدهش القارئ من النظر إلى المسافة بهذا الهلع فى عصر عالم المعرفة الميسرة، وعولمة وسائل الاتصال التقنى الكاسحة. لكن القارئ سوف يدهش مرة أخرى حين يعرف، أننا حين نكون فى البرازيل فنحن أمام ثقافة وطنية غنية، راضية إلى حد كبير بنفسها وعن نفسها، تنتج الكتب والمجلات، وبرامج التليفزيون والسينما، وعن أمريكا اللاتينية أوالعالم، وتعقد المؤتمرات القطرية والإقليمية والدولية، وكل ذلك وهى تتحدث فقط بالبرتغالية! وأنا واثق أن القارئ العربى لا يكاد يصدق ذلك، لأنه يعرف بعضا من الأحاديث فى العالم عن الأسبانية ويظن أنها تشمل أيضا البرتغالية، ولعله تابع سخريات بعض مثقفينا، والرئيس بوش نفسه عن «العالم العربى» الذى ينتج فى مجموعة أقل من أسبانيا، ويترجم فى مجموعه بل وترجم فى كل تاريخه أقل من أسبانيا وحدها! هذا القارئ سوف يدهش أن الأسبانية هى لغة بقية أمريكا اللاتينية ماعدا البرازيل التى تتعامل وتنتج وتترجم بالبرتغالية. وبأى معيار، فإن البرازيل التى تضم حوالى ١٨٠ مليون نسمة بينهم أكثر من ثمانية ملايين من أصل عربى، وهى مستعمرة برتغالية سابقة إلا أنها أكثر تقدما ورسوخ قدم فى «المدنية» من البرتغال! وبعد قدر قليل من المطالعة والحوارات البرازيلية، يتساءل المرء عن سبب الصورة الشائعة بين عامة المثقفين الذين قد يختزلونها – فى أحسن الأحوال فى أحداث تشيلى فى السبعينيات، أو الأزمة

الكوبية، أو خطابات « شافيز النارية الأخيرة. والواقع أن هذه القارة التى تعتبر إضافة حقيقية لبلدان الجنوب ولقوة شعوب الجنوب، محصنة منذ وقت طويل بإفرازها فى الثقافة والسياسة العالمية. فهى التى شهدت طوال القرن التاسع عشر والعشرين النزعة الوطنية – القومية فى الحركة البوليفارية (نسبة إلى القائد سيمون بوليفار ١٧٨٣ - ١٨٣٠) ، والتى مازالت حاضرة إلى الآن سواء فى فنزويلا أو بوليفيا أو البرازيل، بل وكامتداد جديد للبيرونية الشبيهة بالناصرية فى الأرجنتين. وقدم مثقفو هذه القارة الكثير فى مجال الفكر السياسى الاقتصادى فيما عرف بمدرسة التبعية، كما قدمت تنظيماتها السياسية ظاهرة الشعبوية ممثلة فى قوة الدولة الوطنية وزعامتها، قبل وبعد الحركات الثورية المسلحة التى مثلتها الجيفارية فى أكثر من بلد بأمريكا الجنوبية. لكن الزائر الآن للبرازيل أو فنزويلا سوف يجد أن «الشعبوية» هى الشعار العائد بقوة بسبب أزمات الحكم الوطنى فى فنزويلا أو بإلحاح الظروف على الساحة البرازيلية، حيث عاشت معركة انتخابية حامية وضع فيها نظام «دى سيلفا لولا» فى على المحك أمام مرشحين آخرين أقوياء أيضا من قبل الوسط واليسار، ولا يحصل «لولا» فى معظم استطلاعات الرأى إلا على حوالى ٤٥٪ ومع ذلك فإن أنصاره أو كوادر حزب العمل الذى يمثله لا تشعر بالخطر عليه، ولذا جاء تعليق أحد الشخصيات المثقفة البارزة والمحايدة (تيتانيو دوسانتوس) رغم قربها من الحزب أنه لا يخشى على الرئيس «لولا»؛ فهو رجل «شعبوى» ويعرف طريقه للجماهير التى سوف تمنحه الأغلبية على الأرجح. هنا يستعيدون الشعبوية بمعناها الأكثر عمقا من مجرد «كاريزما» الزعامة الشعبوية مع «لولا» مقابل إعادة الاعتبار لدور الدولة فى مجال الرعاية الاجتماعية، مع أكبر قدر من ممارسة دور المنظمات الشعبية فى الحكم المحلى داخل الفيدرالية البرازيلية التى تمتد من ساحل الأطلنطى حتى غابات الأمازون وجبال لأنديز، وفى هذه المساحة

يعمل الزعيم الجاد على توازن دور الدولة مع النظام الاجتماعى والسياسى الشعبى فى الأقاليم وإدارة الحكم المحلى. وقد بدأ الرئيس «لولا» فى الفترة الأخيرة مبالغا فى «التوازنات» حين راح يستعمل «دور الدولة» فى تجيير كثير من المصالح لطبقة رجال الأعمال القوية رغبة فى «تنمية دورهم التنموى» على حد تعبير البعض، لكن ذلك جعله، فى تقدير البعض الأخر، أكثر ميلا «للاقتصادوية» فى إدارة سياسته الخارجية، وأكثر تحفظا إزاء ميول «شافيز» السياسية «البوليفارية». والجدل هنا ليس حول خطاب غوغائى أو سياسة جوفاء؛ ولكنه حول طبيعة العلاقات داخل تجمع أمريكا اللاتينية الذاتى فيما يسمى «ميركوسول» أو مع مشروع منطقة التجارة الحرة الأمريكى الذى يربط علاقة القارة بالولايات المتحدة أساسا. وفى هذا الإطار تتعدد الخطابات السياسية الوطنية فى أمريكا اللاتينية، بين تجمع يحقق مصالح ذات بعد شعبوى تسميه فنزويلا صراحة: بوليفارى- وهو طابع سياسى يحرر القارة ويجعلها تتصدى للنفوذ الأمريكى، وبين تحرك ذى طابع اقتصادى فقط يعتمد على توازنات اجتماعية، داخلية وخطيرة أحيانا. هنا تحتاج أمريكا اللاتينية الآن إلى دراسة معمقة من قبل شعوب المناطق الأخرى صاحبة المصلحة مثل المنطقة العربية، وهل تمضى أكثر مع الاختيار «الاقتصادوى» أم «السياسوى» كما يقول البعض مشرقا ومغربا؟ ولا يعنى ذلك أن «دى سيلفا لولا» قد اختار طريقه نهائيا، لأنه مرتبط أولا وأخيرا بحزب يسارى ذى تحالفات شعبية واسعة، ولكنه لا يريد ضغطا خارجيا عليه فى الفترة الحالية التى يهيئ فيها «ولايته الثانية». أما لماذا رأى المفكر «دو سانتوس» أن «لولا» شعبويا يعرف طريقه «الوطنى البرجماتى»، فلأنه رأى فيه ميلا لاستعراض القوة الاقتصادية أمام منطقة الدولار بتغيير العملة إلى «الريال» وفق نصيحة وزير ماليته ذى الأصل اللبنانى (كان ثمة فترة يهرب فيها مليار دولار يوميا من البرازيل أواخر التسعينيات وقبل مجئ «لولا» بإجراءاته الاقتصادية الدولتية المهمة)، كما راح

«لولا» يجدد كسب جمهوره ببرنامج التأمين الاجتماعى لحوالى أربعين مليونا من المواطنين فى الفترة الأخيرة لرفع عدالة «الاستهلاك» بين المواطنين حتى ولو لم تتوزع بالمثل فرص العمل. ولذا يسمى بعض علماء الاجتماع هناك مثل هذه السياسة «المواطنة الاستهلاكية» أى خلق الشعور بالعدل والمساواة إزاء القدرة على امتلاك المنتج الوطنى الذى تبرز فيه قدرة البرازيل بشكل لافت لكل من يزور السوق البرازيلى (صناعة السيارات والطائرات والملابس والدواء..).

هنا برزت أهمية الاستماع أيضا للجدل الإقليمى الممتع فى إطار مؤتمر مجلس العلوم الاجتماعية التى شرفت بحضوره، والذى حرص منظموه على استضافة بعض المثقفين من المناطق الأخرى مثل «والدن بللو» من الفلبين، و«هارى سنغ» من ماليزيا «وجين لوك» من فرنسا و«باتريك بوند» من جنوب أفريقيا وغيرهم، وذلك لتبحث موضوع «أثر العولمة على مسار الديمقراطية...»

وجاء كل مثقف بهموم بلاده، آملين أن تضع البرازيل ثقلها بفضل وزن مثقفيها فى الكفة التى يتطلعون إليها. وقد فاجأ «والدن بللو» المؤتمر بأن الولايات المتحدة نفسها التى نصورها المهيمن الأول على عرش العولمة، هى أكثر القوى رفضا للعولمة، سواء بانفرادها بالقرار فى حد ذاته دون اهتمامها بقبوله عالميا أو اتجاهها بالقرار لمصالح «قطرية» صارخة، أو لقيامها بممارسات عدوانية تدمر فيها مجتمعات وتفسد قضايا كانت تمضى معها فى إطار العولمة، وقد أكد مفكر برازيلى معروف هو «أمير صدر» بعض أفكار «والدن بللو» بعرضه لحالة العلاقة مع الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية، وكيف أن موقفها ضد الديمقراطية والديمقراطيين ينفى وضعها فى مجال العولمة التى تريدها، وشاهده فى ذلك دور أمريكا مع تجربة «شيلى» وغيرها من الدول «الشعبوية» التى تنشد الديمقراطية الحقيقية. لم ينف ذلك وقوف

البعض إلى جانب إجراءات العولمة وإطارها مثل هارى سنغ (ماليزيا) محملا دول العالم الثالث وشعوبه مسئولية عدم التصدى بالديمقراطية لنتائج العولمة السلبية مما لا ينفى التقييم الإيجابى لعصر العولمة الذى نعيشه وفوائده التى تمتد إلى الجماهير الفقيرة عبر الحدود المفتوحة للصناعات والخدمات، وتستفيد الصين الشعبية من ذلك- فى تقديره- رغم عدم تخليها الكامل عن نظامها «الشيوعى».

هنا قفز أمام الحاضرين الموقف السلبى النموذجى لممارسات «الهيمنة العالمية» ممثلا فى الصراع العربى الإسرائيلى، والذى قد لا تكون اتضحت نتائجه من قبل بشكل صارخ أمام شعوب بعيدة مثل أمريكا اللاتينية إلا فى صورة العدوان الوحشى الذى مارسته الوحشية الإسرائيلية والأمريكية على الشعب اللبنانى والفلسطينى، ولذا تساءل المؤتمرون أيضا عن حالة الأوضاع الديمقراطية فى المنطقة العربية، وهل أفادت «العولمة» فى «دمقرطتها» أم حظرت حرية الحركة أمام دولها وشعوبها على السواء؟ وقد حاولت من جانبى أن أشرح تاريخ الولايات المتحدة مع دول وشعوب المنطقة فى النصف قرن الأخير، منذ «مشروع ترومان» ١٩٤٨ حتى مشروع كولن باول وكوندوليزا رايس ٢٠٠٦، ويبدو أن البعض قد استنتج أن الولايات المتحدة لم تقف أبدا مع «العملية الديمقراطية» التى تشيعها مع تسويق برامج العولمة، إزاء انشغالها فقط بدعم قاعدتها الإسرائيلية أو الموالين لها فى المنطقة على مدى ستة عقود مضت أو يزيد.

■ ٣-البرازيل تتجه لأفريقيا والعرب:

ألحت البرازيل على دعوة قادة البلدان العربية أوائل مايو ٢٠٠٥ لعبور الأطلنطى إلى «برازيليا» عاصمة هذا البلد النشط فى السنوات الأخيرة سواء دبلوماسياً أو اقتصادياً. وفى البرازيل قيادة لا تمل الحركة بين مائة وثمانين مليونا من

البشر من سكان البلاد الضاربين فى أطياف السواد والبياض أو ما بينهما وكذلك الحركة الدءوب إلى رحاب القارة الأفريقية والوطن العربى لأكثر من مرة. وهى مبادرة منه تجيء بعد اجتماع جاكرتا لتجديد ذكرى باندونج فى أبريل الماضى ضمن حالة كانت جديتها كفيلة بتحرك فعال من بلدان الجنوب. ورغم عزوف معظم الرؤساء العرب عن الاستجابة للدعوة فى الحالتين فقد صمم الرئيس «لولا دي سيلفيا» على تحويل الاجتماع إلى مظاهرة سياسية بل واقتصادية، ليصل صوت أصحاب دعوة الجنوب/ جنوب إلى أسماع المتحكمين فى مصائر العالم من القادة الثمانية فيما يشبه مظاهرات «المد البرتقالى» كما أسماها البعض إشارة إلى مظاهرات الاحتجاج الشعبية التى تجتاح عدداً من بلدان العالم، متوشحين باللون البرتقالى أو متنوعاته.

وتتوفر للقيادة البرازيلية بالتأكيد معرفة بأثر وجود ملايين الأفارقة والعرب فى البرازيل وكافة دول أمريكا الجنوبية، على إمكان دعم دعوته للالتقاء، ناهيك عن توفر الثروات المشتركة كالبترول، وعن الآلام المشتركة كالفقر عند القواعد الشعبية!

ويبدو أن هذه الدعوة قد أقلقت «صناع القرار» فى مركزه العالمى بأكثر مما أثارت العواصم العربية، فسارعت «كوندا ليزا رايس» بجولة فى بعض أكبر بلدان أمريكا الجنوبية قبل الاجتماع اللاتينى العربى لتكبح جماح البعض أو تكسب البعض الآخر، لكن المفاجأة كانت لافتة حين رفض منظمو الاجتماع اللاتينيين قبول الولايات المتحدة كمراقب فى القمة العربية اللاتينية، ويبدو أن آثار الغضب الأمريكى قد انعكست على مستوى حضور معظم الدول العربية لهذا الاجتماع، بل وحدثت مفارقات مدهشة قرينة غياب البعض ممن كان يعنيهم مباشرة الحضور

لأسباب الامتدادات البشرية أو المشاركة فى التحضير للاجتماع، وإن كانت بعض الإيجابيات الأخرى قد عالجت هذا الغياب سواء بالنشاط الخليجى الملحوظ ودعوة اللاتينية لحضور قمة قادمة فى الدوحة لدول الجنوب، أو بحضور الجامعة العربية وفلسطين بشكل مناسب.

ويظل الغياب العربى عن مثل هذا الإجماع لافتاً وجديراً بالتعليق فى إطار معارف قديمة ومقولات جديدة لا تغيب عن فطنة المتابعين. فقديماً كتب الكثير عن معارف العلماء العرب والإسلاميين عن الأطلنطى إلى حد استفادة «كريستوفر كولومبوس» من هذه المعارف مباشرة بما تردد عن اصطحابه لبعض المرشدين من البحارة العرب، توقعاً منه- وهو الذى ظن أنه فى طريقه للهند- أن بحارة عرب سيفيدونه مثلما أفادو «ماركو بولو» أو «فاسكودى جاما» من قبل فى المحيط الهندى، بل إن كولومبوس استفاد من علم أبى عباس الفرغانى صاحب «المدخل إلى علم الفلك» الذى ترجم إلى اللاتينية فى القرن الثانى عشر، كما أنه عرف بمحاولات ملوك «مالى» المسلمين والعلم الإسلامى من حولهم لعبور الأطلنطى، واختار شاطىء «سنجامبيا» الأفريقى الغربى المسلم للعبور منه إلى الأطلنطى، فى أيام كانت العولمة العربية الإسلامية تمتد من «غانة لفرغانة»، كما ردد عموم العارفين. وبينما كانت أمجاد العرب والأفارقة آخذة فى الأفول، ذهب الأفارقة والعرب والآسيويين على السواء يجرجرون أذيال خيباتهم، فوق سفن «الرق الأفريقى» أو «الاغتراب العربى» ليقدموا عرقهم أو دماءهم فداء للتقدم «الغربى» أو الرأسمالى العالمى إن شئنا الدقة.

فى النهضة الحديثة للشعوب ومع موجة الاستقلال، حجبت قوة «العالم الحر» جنوب الشاطىء الغربى للمحيط الأطلنطى، عن امتداداته العربية أو الأفريقية، حجبه النفوذ الأمريكى الراسخ من جهة، والنظم العسكرية التى تفشت هناك من

جهة أخرى. واحتقن الجو لدى المحافظين على الجانبين من «النهج الكوبى» الجديد تارة بل «والتصعيد الجيفارى» مع الكفاح المسلح تارة أخرى. لكنا لا نرى المبالغة فى رصد أو الترصد لهذا الاعتبار وحده، فقد كانت هناك حركة عدم الانحياز، والتضامن الأفريقى الآسيوى، ومجموعة السبعة وسبعين الاقتصادية الاستقلالية وكلها لم تكن على هذا الخطر. ولو كانت السياسات العربية بالوعى الجماعى الكافى –حتى بعيداً عن الكاريزمات الخاصة فى تلك الفترة– لأنضجت رحلة العبور للأطلنطى، وفق مصالح شعبية مباشرة، تقوم على بناء الاقتصاديات المستقلة أو تنشيط دور الجاليات والاغتراب لمصالح مدققة، لكن «الغياب العربى» التقليدى، وسرعة اللجوء للكمون بديلا للحراك الحيوى أجهض الفرص التاريخية بشكل مضطرد.... وما زال.

ففى هذه الأجواء التى كانت توحى «بالمواجهة» أو بناء جبهة جنوب/ جنوب قوية أو دعم التقدم العربى على المسرح العالمى، لم يكتب الاستمرار للصيغة الفدائية للمناضل المغربى «مهدى بن بركة» متمثلة فى مؤتمر لشعوب القارات الثلاث فى هافانا، وذلك بسبب اغتياله الغادر فى أكتوبر ١٩٦٥، فانعقد المؤتمر لمرة واحدة عقب هزيمة ١٩٦٧. ولم ير النور بعد ذلك فى غياب معظم قيادات مثل هذا الاتجاه وعدم تمثل البعد الحضارى والثقافى للحركة بقدر ما تمثلت «المخاوف» والقلق منها.

وها نحن أمام موجة جديدة من «عبور الأطلنطى»؛ شعبوية أو برتقالية، لكنها تبعث برسائل متعددة هذه المرة، قد يفكر فيها العرب، حتى من زواياها المتعددة. خطابها السياسى مشحون بالرغبة فى إقامة بنية «ذات صوت» للجنوب ولا نقول بنية استقلالية بعد، خطاب يبعثه «لولا» و«شافيز» كما تبعثه الأرجنتين والأكوادور وكولومبيا. وهو خطاب رمزى فى الغالب، لا يخفى صدقه ومصالحه فى آن، لكن

تدعمه الحركة الدءوب كما قلنا ليس فى اتجاه العرب وحدهم الذين إذا عزفوا هذه المرة أيضاً فسيجد الخطاب قوته فى جنوب أفريقيا والهند، من رموز «الصوت الجنوبى» ذى الثقل المرموق. وثمة مبالغة فى الأروقة عن أن اليسار اللاتينى يحكم أكثر من ثلثى القارة اللاتينية، لكن ذلك يحتاج بدوره إلى مراجعة الواقع اللاتينى برؤية أعمق.

أما الخطاب الاقتصادى لهذا الحشد، فليس أقل أهمية، وقد يبدو أكثر جاذبية – كما بدا- للعرب المتمترسين فى الإدارة غير الناجعة للمال فى أجواء الرأسمالية العالمية ذات الأدوات والمواقع الأكثر نجاعة!

وهذا الخطاب الاقتصادى يجد امتداداته فى معارك منظمة التجارة العالمية فى الدوحة أو كانكون بين عامى ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ثم اجتماعات عمان والدوحة ثانية ٢٠٠٥ والخطابان السياسى والاقتصادى على السواء قد تراوحا فى الحضور والغياب من حولنا فى مناسبة اخري فى «جاكرتا» فى ذكرى «باندونج» الخمسين والتى لم يفكر القادة العرب أن يلعبوا فيها أى دور ملحوظ، وتركوها «آسيوية» مثلما تركوا «برازيليا» لاتينية!

إننا لا نستطيع هنا أن نردد حديث «الطبائع» لنشارك فى القول بانكفاء العرب على أنفسهم كداء عضال يتملكهم فى العصور الحديثة. ذلك لأن حديث «غانة وفرغانة» وحديث «باندونج» وهافانا، لا يتيح التسليم بمثل هذه المقولات غير العلمية. كما أنه ليس من الحكمة فى شىء أن نتجاهل أن أهل جاكرتا مؤخراً من أصحاب الصوت العالى وقد تحدثوا حديث «الشراكة» و«منتديات التنمية» فى صيغة لا تشى بأى مخاطر على السوق العالمى وحواشيه التى يشكلها العرب، والقول ليس بعيداً عن واقع البرازيل أو فنزويلا أو غيرها فى أمريكا اللاتينية المكبين بسياسات مالية وديون وقروض وأسعار لا تبرر اعتذار العرب بهذا الشكل

المؤلم عن المشاركة الفعالة -خوفاً من يسارية اللاتينيين فى رحلة الجنوب/ جنوب هذه، إلا إذا تركنا العنان لأحاديث وملاحظات السيدة «كوندى» وحدها ومتطلبات نهجها الجديد فى التعامل مع أصدقائها قبل أعدائها!

فى مثل هذه الأجواء من أحاديث التردى فى مواقف السياسيين العرب، والعزوف عن «السياسى» و«الاقتصادى» على السواء، و«النفى الذاتى» لأنفسهم، قد يفيد قليلاً حديث «الثقافة». ومن سوء حظ المسئولين العرب أن موقع الثقافة لم يختف من ملفات الذين اجتمعوا فى جاكرتا أو برازيليا، فقد تحدث الجميع عن الهوية الثقافية، وتحالف الحضارات، وتفاصيل عن العلم والتقنية الآسيوية أو الملكية الفكرية وتطوير الصناعات الوطنية فى برازيليا، بهدف مواجهة سياسات المرض والفقر، بل تحدث اللاتينيون عن ترجمات عربية إلى لغاتهم ليعرفوا ماذا يفعل العرب غير ما يعرفوه هم بحمية أكبر تقريباً عن احتلال فلسطين والعراق وحماية الوحدة الوطنية فى السودان؟! وما لم يعرفوه أيضاً رغم وجود حوالى خمسة عشر مليوناً من «المشارقة» على أرض القارة اللاتينية المجهولة!

هل ينفع المال العربى، غير تنميته باعتباره مالاً، ليدفع العمل الثقافى والتنمية الثقافية ما دام الحوار المتحضر -آسيوياً ولاتينياً- يجرى عن الاقتصاد والتجارة فى خدمة التنمية كما جاء فى إعلان جاكرتا وبرازيليا؟! هل نعود لعبور الأطلنطى بالثقافة، علّ معرفتنا بهذه الشعوب تعود من رحلتها ببعض رياح التغيير التى تشهدها أمريكا اللاتينية؟

■ ٤-تجديد التضامن الأفرو آسيوى وتذكر باندونج:

كان عالما آخر، ذلك الذى تخلق عام ١٩٥٨ وشهد قيام منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية فى القاهرة. كانت «روح باندونج» تبعث نكهتها الخاصة فى

تحركات الحكومات والمنظمات الشعبية إلى حد كبير، بل وتصيغ طموحات كثير من الشعوب التى خرجت بعد الحرب العالمية الثانية تبحث عن الحرية.. ولذا فإن تذكر آليات هذه الفترة الآن، والتطلع لدور متجدد لتنظيمات شعوب أفريقيا وآسيا جدير بأن يكون موضع التأمل. دعونا هنا نحاول ذلك فى السطور التالية التي نتناول فيها الآتى:

١-ظروف انطلاقة حركة التضامن الأفريقية الآسيوية.

٢-باندونج الشعبية، صعوداً وهبوطاً.

٣-الموقف حول امتداد الأفق إلى القارات الثلاث.

٤-رؤية لإنقاذ حركة التضامن الشعبية.

أولاً للذكرى: انطلاقة حركة التضامن :

كنا جماعات الشباب فى جامعة القاهرة فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٥٧ يوم وجدنا حرس الجامعة وموظفيها وقوات أخرى من العاملين فى الدولة يهيئون قاعة جامعة القاهرة، الشهيرة بمؤتمراتها فى ذلك الوقت، لوضع اللمسات الأخيرة فى الإعداد لمؤتمر قالوا إنه عالمى كبير، هو «مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية» (٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ يناير ١٩٥٨). أعدت بعض غرف ومطاعم المدينة الجامعية لخدمة ضيوف ذلك المؤتمر. كان بعض شباب الجامعة بعد العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ قد حسم أمره فى اتجه حركة الوحدة العربية التى شعروا أنها كانت درعاً حامياً ومحيطاً بالنظام الوطنى فى مصر، طليعة التحرر العربى فى تقديرهم، وكانت مجموعات أخرى تأخذ بتحليل يسارى سائد يرى أن الحركة العربية هى جزء بالضرورة من حركة تحرر عالمية انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية طلباً لحق الشعوب فى تحديد مصيرها ضد الاستعمار، وأن المعسكر الاشتراكى

بوقفته مع مصر وغيرها هو سند حركة التحرر التى باتت ذات طابع عالمى مثل معسكر الاشتراكية الدولى نفسه، وأن هذا التحالف هو ضمانة الاستقلال الأساسية والتحرر الشامل.

كنت وقتئذ قد انضممت إلى جمعية صغيرة هى «الرابطة الأفريقية» بالزمالك، وإذ بى اكتشف هناك عالماً كاملاً آخر من شباب الصومال والسودان وإريتريا ونيجيريا والسنغال وتشاد وأوغندا ممن جاءوا للتعليم فى مصر؛ يحيطون بنخبة مصرية مثقفة من الأساتذة والصحفيين والدبلوماسيين؛ وفى مقدمتهم الرجل الذى لا يأتى ذكره الآن كثيراً وهو المرحوم محمد عبد العزيز إسحاق.

وأذكر أن أولى حلقات النقاش وقتها كانت حول مقال للنيوزويك عن «القومية السوداء» أى حركة الوحدة الأفريقية Pan Africanism. بين السود فى أمريكا والقارة الأفريقية. ودار الجدل وقتها حول كيفية انتماء مصر إلى «القومية السوداء» بالمفهوم الأمريكى هذا! وأنه لابد من صيغة تضع مصر فى الحركة الأفريقية بقدر ما هى فى قلب الحركة العربية.

وقتها عرفت السيد محمد فايق، الذى قيل لنا أنه مكلف من قبل جمال عبد الناصر لمساعدة حركة الانتماء إلى القارة الأفريقية خاصة بعد عودة عبد الناصر من مؤتمر باندونج- إبريل ١٩٥٥. وكان عبد العزيز إسحاق يشرح لنا أن الهدف أولاً -أفريقياً وعربياً- هو الاستقلال الحقيقى، أى التحرر، وأن هذا الشباب الذى يتعلم فى مصر سيسهم كثيراً فى هذا الاتجاه، وليقرر الجميع بعد ذلك مصير «التوحد».. وأن مصر نفسها لابد أن تتحرر عقلياً وسياسياً لكى تسهم فى هذا الدور. وكان هو نفسه مترجم كتاب حرية العقيدة الذى صادره الأزهر قبل ثورة يوليو، ولذا جاءت رؤيته شاملة للمجتمع والدولة على السواء. وعلمت من السيد

محمد فايق فى حوارات أجريتها معه للنشر مؤخراً أن عبد الناصر قد عاد من «باندونج» وقد اكتشف آسيا، وصار الجو فى الرابطة الأفريقية هو التهيئة لمؤتمر جامع لشعوب أفريقيا وآسيا على السواء بالقاهرة، خاصة بعد عودة العديد من شباب مصر وأفارقة آخرين من مؤتمر الشباب العالمى بموسكو حيث برز فيه دور الشباب الأفريقى والآسيوى تحديداً، وكان معظم الشباب الأفارقة من الذين وصلوا أولاً للقاهرة.

ثانياً: باندونج الشعبية.. صعوداً وهبوطاً

إذن، فى البدء كانت «باندونج» وزعماؤها نهرو، وسوكارنو، وعبد الناصر، وشو إين لاى. وكانت المبادىء الخمسة للاستقلال السياسى والاقتصادى، هى التى انطلقت من هناك فى أبريل ١٩٥٥، وكان لوفد عبد الناصر الذى يضم ٥٢ عضواً هو أكبر الوفود التى حضرت حتى من الدولة المضيفة إندونيسيا! دلالة اهتمام كبير لا بأفريقيا هنا ولكن بآسيا أيضاً هناك. ويبدو أن زعماء تلك القارة من نهرو، لشو إين لاى، قد اكتشفوا بدورهم عبد الناصر.. ونعرف جميعاً كيف تطور الأمر معهم.. لكن دعونا نرى ماذا جرى مع الشباب العربى الأفريقى فى القاهرة؟ كنا نتأمل حولنا وإذ بمصر وقد جربت الدفاع عن نفسها بقوة السلاح، وإذ بحق الشعوب فى ثرواتها يتأكد بتأميم القنال، وإذ بالثورة ممكنة على الفرنسيين فى الجزائر، وهى مشتعلة أصلاً فى الهند الصينية بل وفى جبال كيكويو فى كينيا- وإذ بثورة «اللاعنف» الغاندية تجد نفسها فى قلب حركة العنف الوطنى المضاد للعنف الاستعمارى... وأصبح ذلك هو مصير التأمل الشبابى فى الزمالك.. أو فى ساحة جامعة القاهرة التى تستعد لمؤتمر جامع لممثلى الشعوب الأفريقية والآسيوية!

كنا شباباً يقرأ.. وكان ثمة أساتذة يكتبون بهدف التثقيف السياسى، والوعى

النهضوى لا مجرد مغازلة الأخيلة الإعلامية أو المنتديات الثقافية.. قرأنا قبل مؤتمر القاهرة مباشرة كتاب المؤرخ الوطنى محمد أنيس الذى راح يؤرخ لفكرة المؤتمر ويؤسس للحركة السابقة عليه فى التجمعات الآسيوية بخاصة، وفكرة آسيا للآسيويين وأفريقيا للأفريقيين، وكيف اجتمعا فى باندونج وفق المبادىء الخمسة للتعايش السلمى أو «بانشاتشيلا» التى وضعها زعماء آسيا الكبار كمبادىء للسيادة الوطنية واحترام التعايش بين ليبرالية «نهرو» وماركسية «شو إين لاى». ومن قبله بأشهر قرأنا «لمالك بن نبى» المفكر الجزائرى، الذى أصدر من القاهرة، وفى سلسلة مشكلات الحضارة كتاب عن «فكرة الأفريقية الآسيوية» فى ضوء مؤتمر باندونج، حاول فيه بدوره أن يجعل اللقاء الآسيوى الأفريقى نهوضاً حضارياً ووطنياً لعالم جديد فى مواجهة عالم الاستقطاب الجارى وقتئذ.

كنا نشعر ونحن فى الجامعة أن الفكر المصرى نفسه يقفز فى وقت قليل، من إطاره الضيق فى حدود «مصر ورسالتها» لحسين مؤنس إلى آفاق جديدة، وأنه حتى حديث فلسفة الثورة عن «الدوائر الثلاث» يبدو ساذجاً أمام هذه التطلعات الجديدة للتحرر الوطنى على صعيد عالمى.

وأن هذا التطلع ليس مجرد نتاج كاريزما وطنية، وإنما حالة شعبية تتفتح على هذا الأفق الجديد وطنية واشتراكية. وقد أدركت هذه الحانة شخصية ديمقراطية مثل نهرو الذى أرسل إلى مصر وفداً كبيراً من حزب المؤتمر ليبحث مع عبد الناصر ضرورة تحويل «باندونج» إلى حركة شعبية بإنشاء منظمة تضم مجموعة تنظيمات سياسية ومدنية معبرة عن تضامن شعوب أفريقيا وآسيا، وفى القاهرة بالذات بموقعها الوسط بين القارتين. من هنا كان الاحتشاد الذى رأيناه فى أروقة جامعة القاهرة وحضره مئات من المنظمات الشعبية الآسيوية والعربية وممثلى حركات

التحرير الأفريقية.

والذى يتأمل تطور أحوال حركة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ويربطها معى بقوة نفس التحرر الوطنى الذى فجره شباب الخمسينيات والستينيات، وأنه هو الذى أحياها لفترة طويلة حتى ركودها النسبى نتيجة زحف العولمة الإمبريالية لكبت حركة الشعوب، يمكنه أن يراجع كيف عقدت منظمة التضامن معظم مؤتمراتها تباعاً -بعد القاهرة على أرض القارة الأفريقية- فى كوناكرى ١٩٦١ بعد انفجار غينيا فى وجه الفرنسيين، ثم فى أروشا تنزانيا ١٩٦٣ مع قرار تنزانيا تبنى حركات التحرير الأفريقية وقيام منظمة الوحدة الأفريقية، ثم فى «وينيبا» بغانا ١٩٦٥ مع اشتداد معركة نكروما ضد الإمبريالية واحتكاراتها، ثم فى الجزائر ١٩٨٤ مع صعود البومدينية، ولم تعد للانعقاد فى آسيا إلا عام ١٩٨٨، بعد أن هبت عليها رياح عاتية من النمور وانقسامات المعسكر الاشتراكى بل وتدهوره، فتوقفت حركتها تقريباً مشلولة منذ ذلك الحين، ولولا حيوية الراحل العظيم مراد غالب على سطح الأحداث فى مؤتمرات عدم الانحياز بقدر ما استطاع وسط الأجواء المصرية غير المشجعة، لما سمعنا بهذه المنظمة إلا بقدر تكرار ذكريات الشباب من الحرس القديم، أو لوجود أو بعض نشاط سكرتاريتها الدائمة بالقاهرة، أو فى دوائر مجلس السلام العالمى الذى انطوى أمره أو فى لجان وطنية أهمها فى الهند حتى الآن؛ حيث يتنافس معظم الباقين على فتات فى بلدانهم لا يسمن ولا يغنى.

لا تزال ذكرى السنوات الأولى لحركة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية تعكس دلالاتها حتى الآن.

لقد تصورنا -نحن شباب الخمسينيات والستينيات- أن الحشد الأفرو آسيوى سوف ينفض إلى حشود إقليمية ونوعية أكثر قتالية فى معركة التحرر الوطنى

والـديمقراطى، وخاصـة فى أفريقيـا والـوطن العربـى، ولكـن بتأمـل النتـائج الآن أستطيع القـول إن الـزخم الشـعبى الـذى أبقـى روح الحركـة حتـى مؤتمرهـا السـابع ١٩٨٨ كان فى الغالب آسيوياً بقوة تنظيمات هناك ذات نفس ديمقراطى أقـوى مـن مجرد دول الشعارات الوطنية فى العالم العربى وأفريقيـا. فمـع ترتيبـات إقامـة منظمـة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ اشترطت الـنظم وقـف مـؤتمرات الشـعوب الأفريقيـة بعـد اجتماعهـا المهـم فى القـاهرة ١٩٦١ والـذى كـان قـد أعلـن الحـرب عـلى الاسـتعمار الجديد، ومن آلياته إسرائيل، والحكومات التابعة، ولذا طارت رأسه مـع أول اتفـاق على إقامة منظمة الوحدة فى أديس أبابا ١٩٦٣! وبالمثل يمكنـك القـول إننـا لم نشـهد فى أية عاصمة عربية مهمة أو ثانوية مؤتمراً آسيوياً أفريقياً أو قاريًا ذا شـأن فى حركـة التضامن الأفريقى الآسيوى. لذلك يحتج الوطنيـون بيننـا –ولـيس الـديمقراطيون– بـذكريات عـام ١٩٦٤/ ١٩٦٥ فى القـاهرة. نحـن أبنـاء حركـة التحـرر الـوطنى، الاستقلالية، غير المنحازة لا نستطيع أن نجادل الديمقراطيين بقدر من الافتخـار إلا بأحـداث ٦٤/ ١٩٦٥! بـدلالاتها الكـبرى فى انعقـاد مـؤتمرات القمـة العربيـة والأفريقيـة وعـدم الانحيـاز وإقامـة مجموعـة الـ ٧٧ فى القـاهرة ولجنـة تحريـر المستعمرات.. فى دار السلام... إلخ.

ما هو الأساس الذى يفاخر به شباب تلك الفترة من الستينيات؟

يذكر شباب هذه المرحلة تحريك القـاهرة لـروح نضـالية عاليـة فى حركـة الـ الوطنى جعلها مقراً لأكثر من ٢٢ حركة تحرير أفريقية من أنحاء القـارة، تنفتـح ء العـالم مـن الزمالـك والإذاعـات الموجهـة، والسـلك الدبلوماسـى الأجنبـى فيهـا ، جعلها مصدر قلق كبير، وزخم فى حركـات التحريـر سـجن بسـببه مانـديلا وأغ بسببه دكتور مومى (الكاميرون) ومحمود حربى (الصومال) وجـون كـالى (أوغنـدا)

وموندلانى (موزمبيق) حتى كابرال (غينيا بيساو).

وفى هذه الأجواء انعقد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية بالقاهرة ١٩٦٤ (بعد تأسيسها فى أديس ١٩٦٣)، فاعترفت النظم الأفريقية -مرغمة- بكل حركات التحرير هذه متعهدة بدعمها ماليًا وعسكريًا من دار السلام بتنزانيا كل حسب مقدرته، ومن خلالها ظهرت قدرات دول التحرر الوطنى فى متابعة عملية التحرير حتى نهاية الثمانينيات (جنوب أفريقيا) وفى أجواء عامين من ذاك العقد؛ عقد مؤتمر القمة العربية لأول مرة ليدعم منظمة تحرير فلسطين التى انبثقت عنها حركة الكفاح المسلح أول ١٩٦٥. وإن كانت حوصرت بمواقف هذه النظم العربية التى لم تستطع مجاراة منظمة الوحدة الأفريقية فى الالتزام الجماعى بالكفاح المسلح. وفى القاهرة عقد مؤتمر قمة عدم الانحياز خاصاً بالتجارة والتنمية الذى انبثقت عنه مجموعة الـ ٧٧ التى يظل سمها (انكتاد) رمزاً لمقاومة مطامح العولمة حتى فى إطار الأمم المتحدة. وفى هذه الفترة دعمت القاهرة اجتماع مؤتمر التضامن الأفريقى الآسيوى على مستوى شعبى كبير فى غانا (١٩٦٥) لتوقف محاولات النوقيعة بين العاصمتين فى تنافس شريف على أية حال لصالح حركات التحرير الأفريقية وجذب غانا للخروج من انغلاقها على حركة الجامعة الأفريقية، وعقب ذلك أصدر نكروما كتابه الشهير عن «الاستعمار الجديد أعلى مراحل الإمبريالية» الذى نكاد نعتقد أنه كان القشة التى قصمت ظهر علاقته بالغرب فتخلص منه الأخير أوائل ١٩٦٦. وفى صيف ١٩٦٥ كان يجرى الاستعداد على قدم وساق لاجتماع «دول باندونج» مرة أخرى فى الجزائر، وبن بللا فى قمة دفع الجزائر فى طريق فكرة العالم ثالثية، إلا أن منافسات داخلية دفعت بومدين وبوتفليقة للإطاحة به قبل المؤتمر ليخيب أمل الجميع فى الاجتماع وأملاً فى المحافظة على دور الجزائر،

لكن اللافت أن أعمال التحضير هذه شهدت مجيء شوإين لاي للقاهرة فى طريقه للجزائر المرتبكة وقتئذ، فيبقى لعشرة أيام فى ضيافة عبد الناصر. ويحكى محمد فايق كيف توثقت علاقة الزعيم المصرى به فيما بدا توازناً مع زيارة خروشوف، أو كسبا لوزن الصين فى حركة الشعوب الأفرو آسيوية والحد من الصراع الصينى الهندى، وكانت القاهرة حريصة على التوازن بين هذين البلدين أيضاً. ووقفت القيادة المصرية مع الهند فى مشهد تاريخى بدعم استرجاعها للمستعمرة البرتغالية «جوا» التى تشكل جيبا فى خاصرة الهند بما لا يليق بمكانتها فى الوسط الآسيوى أو العالمى.. ومنعت مصر مرور قوات عسكرية برتغالية فى ذلك الوقت إلى الهند عن طريق قناة السويس.

ما يمكننا أن نخلص إليه من هنا أن حركة التضامن الأفريقى الآسيوى قد امتدت آثارها إلى حركات التحرير حتى فى ظل الرعاية الحكومية منافسة بذلك حركة الوحدة الأفريقية التى حاصرت هذه الحركات كثيراً. ومن هنا كان وجود ممثلى حركات التحرير، والمعارضة أحياناً، فى إطار التضامن الأفريقى الآسيوى، ومن القاهرة حتى استقلت جميعًا، ذا دلالة وحيوية تفوق العلاقة على المستوى الحكومى فقط فى تنظيمات أخرى، كما نهضت فى إطار التضامن الأفريقى الآسيوى حركات شعبية وثقافية، وانفتاحاً على الدول الاشتراكية، رغم ثقل الصراع الصينى السوفيتى بما لم يتحقق على المستوى الأفريقى منفرداً، سواء بالنسبة للشباب أو المرأة أو الكتاب، وإن لم يشمل للأسف الحركات العمالية أو الفلاحية لظروف يطول شرحها؛ متعلقة بحضور معظم «دول» التحرر والاشتراكية فى قلب حركة التضامن هذه.

ثالثًا: الموقف حول امتداد الأفق إلى القارات الثلاث

لابد من التوقف هنا عند سؤال حيوى، لماذا لم تستطع حركة التضامن الأفريقية الأسيوية الامتداد إلى أمريكا اللاتينية إلا فى حدود مؤتمر أول وأخير فى يناير

١٩٦٦؟ إننى أضع السؤال هنا، لا لأعالج مسألة تاريخية موثقة أصلاً، ولكن السؤال ما زال مطروحاً، وينبغى معالجته بقوة الآن أكثر من أى وقت مضى؟

ويدفعنى هنا شخصياً -عامل خاص يتعلق بتقديرى الفائق لدور المهدى بن بركة الذى دفع حياته ثمناً لمحاولته فى هذا الاتجاه ولم يعاود دوره أحد. وقد فوجئت فى وثائق حركة التضامن الأفريقى الآسيوى بمواقف متناقضة أو مثيرة جديرة بالتأمل. لقد بدأ الحديث عن هذه الفكرة منذ عام ١٩٦١ ثم بدأت إجراءات التحرك الفعلى فى مؤتمر التضامن بأروشا (تنزانيا) عام ١٩٦٣ حيث حضر فيدل كاسترو بنفسه داعماً للفكرة، ودخل المهدى بن بركة على الخط بثقله عام ١٩٦٤ حيث تأكد الإعلان عن المشروع فى وينيبا (غانا) فى مايو ١٩٦٥. وعقب ذلك راح بن بركة يتحرك بإلحاح بين الكتلة الاشتراكية والصين والقاهرة، ضاغطاً لتأكيد انعقاد المؤتمر فى هافانا فى يناير ١٩٦٦، ويلفت النظر أن اللجنة المكلفة بالمتابعة مع بن بركة عادت فسجلت أن كوبا نفسها لم تعد متحمسة كثيراً لضم مجموعة أمريكا اللاتينية كلية لمنظمة التضامن الأفريقى الآسيوى بسبب اختلاف منهجيهما!

ورغم الانتهاء إلى عقد المؤتمر وإقامة منظمة أخرى لتضامن شعوب القارات الأفريقية الآسيوية الأمريكية اللاتينية OSPAAL ذات طبيعة تتفق مع ظروف عنف علاقات كوبا فى أمريكا اللاتينية، إلا أنه لابد من البحث عن تفسير لاغتيال مهدى بن بركة قبل انعقاد المؤتمر فى هافانا (أكتوبر ١٩٦٥)، لأن التفسيرات المختلفة ستكشف أبعادًا كثيرة فى الموقف الدولى، فقد كانت الدوائر الأمريكية والأوربية تخشى انتقال روح باندونج إلى أمريكا اللاتينية عبر قيادات بحيوية بن بركة إذا تعاونت مع كاسترو، ولذا وجب تعطيل حركة التضامن الأفريقية الآسيوية فى هذا الاتجاه باغتيال بن بركة. والإشارات كثيرة حول أثر السياسة السوفيتية فى

أمريكا اللاتينية وعدم استعدادها فى ذلك الوقت للتوتر مع الولايات المتحدة- مرة أخرى، وإشارات ثالثة إلى الصراع الصينى السوفيتى وأثره فى بعث مخاوف كل طرف من سيطرة الطرف الآخر على التنظيم الجديد. وإشارات عن مخاوف الجميع من انتشار الجيفارية فى أفريقيا وآسيا بعد تصاعد نفوذها فى أمريكا اللاتينية ووصولها إلى الكونغو والجنوب الأفريقى. هذا فى الوقت الذى سعى فيه السوفيت لضم ممثلى أوروبا الشرقية، وهم ممثلين شبه حكوميين للمنظمة بمسميات شكلية كما انضم إليها مجلس السلام العالمى الأقل شعبية بدوره، دون أن يحرصوا على خلق كتلة من بلدان تدعم مساندة موقف التحرر من النفوذ الأمريكى المتصاعد.

ولقد تواترت أسباب الضعف فى بناء المنظمة تباعاً بعد ذلك، باشتداد الصراع الصينى السوفيتى من جهة بل والصراع الهندى الصينى من جهة أخرى، واصطدام الصراع العربى الصهيونى بنتائج حرب ١٩٦٧ من جهة ثالثة، وتحرك الدبلوماسية الجزائرية بالعالمثالثية حكومياً من جهة رابعة.. إلى آخر هذه الضربات التى وجهت لبنية حركة الشعوب فى أفريقيا أو آسيا. وإلى هنا تتوقف ذكريات شباب الخمسينيات والستينيات، لنترك الحركة فى إطارها الذى وصلت به إلى التدهور حيث ساعدت على ذلك أيضًا سياسات الرئيس السادات وحلفائه منذ السبعينيات وهو الذى كان أول رئيس للمنظمة عام ١٩٥٨، كما ضعف موقف حزب المؤتمر الهندى، وبدأت الصين تحولاتها كما بدأ التجمد السوفيتى الذى أودى بالاتحاد، وتحولت حركات التحرر الأفريقية إلى حكومات غير قادرة على النضال الاقتصادى ناهيك عن السياسى.

رابعاً: رؤية لإنقاذ حركة التضامن الشعبية

لكن رياحاً عالمية جديدة. تهب الآن تدعو شباباً جديداً لطرح أسئلة مختلفة وتقديم إجابات متنوعة وأيضاً لإعادة بناء هذه المنظمة، ودعنا نساعدهم فى الذكرى

الخمسين لنشأتها بهذه التساؤلات ليحاولوا فى حركتهم الإجابة عليها:

*عقد المؤتمر العام للمنظمة: ينص الدستور الأساسى للمنظمة على عقد المؤتمر العام كل عامين، وقد مضت المنظمة وفق هذه القاعدة لعقدين من الزمن تقريباً دون انعقاد مؤتمرها العام حيث بدأ التوقف منذ المؤتمر السابع فى دلهى ١٩٨٨. ولم نفهم لماذا توقف خاصة أن السكرتارية العامة موجودة وتحاول التنشيط الذاتى بشكل أو بآخر، والصراع قائم فى مختلف لجان التضامن الصورية فى مناسبة أو أخرى أيضاً، وتحتشد العناصر الأفريقية والآسيوية بشكل ظرفى رأينا بعضها فى ديربان (مؤتمر العنصرية) وبعدها فى فيتنام مؤخراً. فمن يعرقل انعقاد المؤتمر العام إلا من يخشون التغيير الذى يفرضه العصر، أو يخشون ضرورات التوسع فى الدعوة فيغضب ذلك هذا النظام أو غيره.

*طرح مبدأ تعديل الدستور تيسيراً لمحاولة انعقاد المؤتمر العام: ذلك أن الدستور فى مقدمته ومواده الأولى يتحدث عما يشبه التعبئة الجماهيرية للتضامن من «كل القوى التقدمية والديمقراطية» ولكن عندما وصل إلى العضوية ورغم النص على «ضم المنظمات الجماهيرية والأحزاب السياسية» عاد فحاصرها فى «تنظيم واحد» (مادة ٣) أى لجنة تضامن واحدة، نعرف فى كثير من الحالات وخاصة 'لعربية كيف صارت لجان شبه حكومية لا تصلح لإقامة منظمة شعبية فى حركة تضامن أفريقى آسيوى، كما حاصر الدستور القديم (مادة ٩) اختيار رئيس المنظمة فى بلد المقر وعن طريق ترشيح لجنة هذه الدولة، ومن ثم جعل رئاسة منظمة شعبية مثل هذه من ترشيح الحكومة القائمة ـأكثر منه مرشح الحركة الشعبية. ولولا شخصية الراحل العظيم مراد غالب لدبلوماسية المتوازنة لانقضى أمر هذه المنظمة منذ أمد طويل. كما أنه لولا بقاء أحزاب سياسية بروحها التضامنية القوية فى آسيا

لماتت المنظمة إزاء الموقف السلبى غير المفهوم لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى جنوب أفريقيا أو استمرار عزوف منظمات تنزانيا ومالى وغيرها عن المشاركة.

وهنا لابد من إجراء حوار حقيقى وفعال مع الدوائر الشعبية والحزبية فى الصين الشعبية لإعادة حضورها فى حركة التضامن على مستوى شعوب الجنوب، لأن أحداً لا يملك حق الإبقاء على بعدها بهذا الشكل عن الحركة وهى تتوسع كنظام اقتصادى اجتماعى فى العالم، ولابد أن يبقى ذلك ذا بعد شعبى وإلا تحولت إلى إمبريالية جديدة أو إمبريالية اشتراكية كما كانت تردد هى من قبل عن السوفييت.

*إعادة التفكير فى إعلان منظمة موحدة لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهنا لابد من أن يصبح الاعتبار الحاكم هو ضرورات تجمع بلدان وشعوب الجنوب إزاء موجة العولمة العاتية من جماعة دافوس وقمم الثمانية... إلخ.. ولكنها تشهد أيضاً حشود شعوب الجنوب فى منتديات العالم الثالث والمنتدى الاجتماعى العالمى والبدائل العالمى... إلخ.

فضلاً عن المنتديات الشعبية القارية والإقليمية أو تنظيماتها النوعية (المرأة- الحقوقيين... إلخ). بما يشكل قاعدة لمنظمة شعبية قوية هى منظمة تضامن جميع الشعوب APSO أو منظمة جميع شعوب الجنوب APSO ومن ثم تخرج عن قاعدة المنظمة الحالية فيما يسمى لجان التضامن التى أصبحت شبه حكومية أمام ناظرينا جميعاً.

وفى مؤتمر عام ذى طابع شعبى حقيقى لمثل هذه التنظيمات بتراث منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية يمكن انتخاب رئيس شعبى وسكرتارية نضالية معادية للاستعمار والاستيطان والعولمة الإمبريالية تتصدى للتحديات الفعلية القائمة فى وجه شعوبنا فى قضايا جديدة من المسألة الزراعية والفلاحية، إلى احتكار الصناعة

إلى قضايا البيئة والصحة لتشكل فى النهاية مفهوماً جديداً للتنمية المتكاملة بالقوة الاقتصادية والمالية المتوفرة لدى كثير من شعوب الجنوب.

إن ضم قوى أمريكا اللاتينية إلى حركة تضامن عالمية هو واجب أول الآن عند التفكير فى تطور منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى. وقد تعددت مراكز الرؤى فى أمريكا اللاتينية سواء ارتضت سكرتارية OSPAL ذلك فى كوبا أم لم ترض! ولابد أن تتذكر هافانا أن مياها كثيرة عبرت تحت جسور بورتو أليجرى منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وتعبر الآن عبر كراكاس. ولا تجرؤ أية بيروقراطية شعبية إن جاز التعبير أن تتجاهل ذلك عبر تمسكها بتاريخها أو بطموحاتها الصغيرة.

◆◆◆